المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

ظاهرة السؤال المقدَّر في كتاب سيبويه

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالب:

عبدالله بن محمد علي الصليمي

الرقم الجامعي: ٤٢٨٨٠٢٧٦

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض بن حسن الخوَّام

١٤٣٤هـ - ١٤٣٥هـ

طباعة القطاني

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: ظاهرة السؤال المقدَّر في كتاب سيبويه.

اسم الطالب: عبدالله بن محمد علي الصليمي.

الدرجة: الماجستير.

تتبَّع الباحثُ مواضع هذه الظاهرة في الكتاب، ودرسها دراسة تحليلية، كشف بها منهج سيبويه في تقدير السؤال، والأصولَ التي انطلق منها في تقديره للسؤال، والمجالاتِ التي كان يوظِّف السؤال فيها.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة ففيها وصفٌ لطبيعة البحث، وبيانٌ لأهميته، وأسباب اختياره، والمنهج المتَّبع في دراسته، مع ذكر الدراسات السابقة له.

وأما التمهيد: فهو يتناول الصورة العامة لتقدير السؤال في مُجمل مسائله، ففيه بيانٌ لمفهوم السؤال المقدَّر، ومنهج سيبويه في تقديره، وحقيقته عند سيبويه، وعلاقته بالسياق عموما، وبالمخاطب خصوصا، وعلاقة السؤال المقدَّر بالجواب، وأثره في بنية الكلام.

وأما الفصل الأول: فيتناول مواضع الظاهرة ممَّا يقع جوابا لسؤالٍ معيَّن، وفيه: الحال، والمفعول له، وظرف الزمان، وظرف المكان.

وأما الفصل الثاني: فيتناول المواضع التي لا تقع جوابا لسؤال معيَّن، وفيه: مخصوص (نِعْم) و(بئس)، والخبر، والبدل، والمواضع المتردِّدة بين الخبر والبدل، و(لا) النافية للجنس، و(قدْ) و(ما فَعَل).

وأما الفصل الثالث: فيتناول المجالات التي وظَّف السؤال المقدَّر فيها، وهي: تفسير التركيب، والضبط، والتعليل، وشرح الإعراب، وتفسير المحذوف.

وأما الخاتمة: ففيها أبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث.

أما الفهارس: فتشتمل على فهرسٍ للآيات القرآنية، والأحاديث والآثار، والأبيات الشعرية، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

Thesis abstract

Thesis title: the phenomenon of the hidden question in **Name of student**: ABDULLAH MOHAMMAD ALI ALSULEIMI

Degree: Master's Degree.

The researcher is following up the positions of this phenomenon in his book and made an analytical study to the hidden question that reveals Sibaweih's approach in this connection and the fundamentals upon which the hidden question is based as well as the fields at which the question has been used.

This research is composed of an introduction , a preface , three chapters , a conclusion and an index.

The introduction contains a description of the research core , a manifestation to its significance , the reasons behind its selection and the approach adopted in addition to mentioning the previous studies.

The preface deals with the general image of the hidden question in all his queries. It includes clarification to the concept of the hidden question and Sibaweih's approach in creating a hidden question and its relation to the context in general and the addressed in particular. and the relationship between the hidden question and its answer and the influence of all this on the parts of speech as a whole.

Chapter one: deals with the positions of the phenomenon pertaining to the answer of a certain question as the case in the adverb of manner " Hal" and the object " Almafoul Lahu" , the adverb of time " Zarf Alzaman" and the adverb of place ,Zarf Almakan" /

Chapter two: deals with the positions that don't give an answer to a certain question as the case with the rule of praising and blaming " Nema / Beasa/ , the predicate and the dative or Alkhabar walbadal " and the positions swinging between the predicate and the dative and the neutral " la " , Qad " or maybe and " Mafaala "

The third chapter deals with the areas falling within the hidden question as the case with interpretation of the construction , parsing or "dabt" and reasoning or Altaleel and explanation of the parsing process and explaining the omitted question.

The conclusion includes the main results that the researcher reached.

The indexes include an index of the Quran verses , the Prophet's sayings and axioms as well as the poetic lines , resources and references and subject contents.

Sebaweih's book.

المقدمة

المقدمـــــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمَّا بعد:

فإنَّ عالِمًا كسيبويه جديرٌ بأنْ ينهض الباحثون لدراسة فكره وآرائه، وإنَّ كتابا ككتابه قَمينٌ بأنْ يلقى العناية والاهتمام، فأمَّا الرجلُ فهو إمام النُّحاة وشيخهم، يقول عنه ابن خِلِّكان: "كان أعلم المتقدِّمين والمتأخرين بالنَّحو، ولم يُوضع فيه مثلُ كتابه"[1].

وأمَّا كتابه فقد أطنب العلماء في مدحه وتقريظه، وإذا أردنا أنْ نستقصي آراء العلماء في ثنائهم على الكتاب وإعجابهم به، لضاق بنا المجال، ولكنْ حسبُنا أنْ نكتفي بكلمة المبرِّد فيه إذْ يقول: " لم يُعمل كتابٌ في علمٍ من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أنَّ الكتب المصنَّفة في العلوم مضْطرةٌ إلى غيرها، وكتابُ سيبويه لا يحتاج مَنْ فهمه إلى غيره "[2]، وقد أطلقوا عليه (الكتاب) عَلَمًا اخْتُصَّ به هذا المصنَّف دون بقية المصنَّفات الأخرى، فإذا أُطلقت كلمة (الكتاب) فُهم أنَّ المراد هو كتاب سيبويه دون غيره.

ولذلك فقد اهتمَّ به القدماء والمحدثون، ودرسوه، وناقشوه، وذكروا آراءهم فيه، ولم يحظَ أيُّ كتاب قبله ولا بعده بمثل ما حظي به كتابُ سيبويه من اهتمام الدارسين والمَعنيِّيْن على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم.

ويبقى كتابُ سيبويه -مع ذلك- نبعاً يُورد، ومصدراً يتجدَّد، فلا يزالُ يحوي كثيرا من الجواهر الثمينة التي تستحقُّ البحث والعناء، وهذا هو شأنُ الكتب الأصيلة في كل فن.

(١) انظر : وفيات الأعيان : ٣/ ٤٦٣

(٢) انظر : خزانة الأدب : ١/ ١٧٩

والعلماءُ الموسِّسين للعلوم كسيبويه، ينبغي أنْ لا تنقطع الصلةُ بهم، وأنْ لا تتوقف الدراسةُ عنهم، كما ينبغي الاجتهادُ في محاولة التعرُّف على طريقة تفكيرهم، وأصولهم، ومنطلقاتهم، ومنهجهم في التحليل، ووسائلهم وآلياتهم في تقديم العلم وفي التعبير عنه.

فإنَّ في استجلاء ذلك كلِّه ما قد يُسهم في بناء نظريَّة نحوية أصيلة، يمكن أن تُسهم في توضيح كثيرٍ من مشكلات العلم، التي تتجدَّد عبْر العصور والأزمان.

ومِن هُنا تأتي هذه الدراسةُ في وقفة متأنِّية لتتناول بالبحث ظاهرةً واضحةً في كتاب سيبويه، وهي ظاهرةٌ إجرائيَّةٌ في أهمِّ جوانبها، ولكنْ لها أبعادٌ فكريَّة وفلسفيَّة وتحليليَّة، وهي ظاهرة (السؤال المقدَّر).

والمتأمِّل في الكتاب يلْحظ هذه الظاهرةَ الملفتةَ للنظر، فيجدُ أنَّ سيبويه يقدِّر -أثناءَ تحليله للجملة- أسئلةً على لسان المخاطَب، ويفترض في بعض التراكيب أنَّها جوابٌ لسؤال معيَّن، وفي بعض الأحيان يتبدَّى للقارئ أنَّ أسئلة سيبويه المقدَّرة هذه -كما يَعرضها- مؤثرةٌ في بنية الكلام وفي تحديد مواقعه الإعرابية.

فجاءت هذه الدراسةُ لتبحث هذه الظاهرة، وتجيب عن كثير من التساؤلات، ومنها:

- ما هدف سيبويه من تقديره لهذه الأسئلة؟
- ولِمَ خَصَّ بعضَ التراكيب والأبواب بتقديره للسؤال فيها دون غيرها؟
- وما منهج سيبويه في تقديره السؤال؟ وما طريقته في تقديمه؟
- هل لهذا السؤال المقدَّر أثرٌ فعليٌّ في التقعيد النحوي؟
- هل لهذا السؤال المقدر أثرٌ فعليٌّ في بنية الكلام، وفي تحديد مواقع الكَلِمِ الإعرابية؟
- ما الخلفيَّات والأصول التي كان سيبويه ينطلق منها في تقديره للسؤال؟
- ما مدى علاقة السؤال المقدر بالسياق عموما، وبالمخاطب خصوصا؟

❖ ما المجالات التي وظَّف سيبويه السؤال المقدر فيها؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي يحسب الباحثُ أنَّه قدَّم لها جوابا في هذه الدراسة.

۞ أهمِّية الموضـــوع:

وممَّا يبيِّن أهمية الموضوع ما يأتي :

١- يدرس البحثُ موضوعا في الفكر النحوي، ويحاول الكشفَ عن جانبٍ من المنطلقات والأصول التي كان النُّحاة الأوائل يَصْدُرُون عنها في تأليفهم لهذا الفنِّ، ولا شكَّ أنَّ ذلك أعمقُ وأبعدُ أثرا من دراسة بعض القضايا الجزئية الفرعية في علم النحو.

٢- يُضاف إلى ما سبق أنَّ هذه الدراسة متعلِّقة بمؤسِّس النَّحو وشيخه، والنحوُ وإنْ كان قد تطوَّر بعد سيبويه، بحسن التنظيم والتبويب، ودقَّة التقعيد، ولكنَّه لم يخرج عن المنهج الذي رسَمه في استنباط الأحكام، واستخراج المسائل، وتوضيح العلل.

٣- أنَّه يتناول موضوعا مشترَكا بين النَّحو والبلاغة، وهو بذلك يكشف عن جانبٍ من العلاقة الوطيدة بين العِلْمين، وعن الطريقة التي يتناولانِها في التعاطي مع هذه الظاهرة، كما يكشفُ عن سيبويه البلاغيِّ، ومدى إسهامه في نشأة البلاغة وتطوُّرها.

٤- أنَّه يكشف عن منهج سيبويه وطريقته في عرْض مادَّته، وهي طريقةٌ فيها كثيرٌ من الجوانب التعليمية البارزة، والتي يمكن أن تُسْهم في الحلِّ من مشكلة صعوبة القواعد النحويَّة، وهي المشكلة التي تعالتْ فيها صيحاتُ أبناء العربية، الذين غاب عنهم أنَّ الصعوبة ليست في قواعد النحو، وإنَّما في طريقة تقديم تلك القواعد، وأسلوب تدريسها، وعدمِ استعمال الأساليب المناسبة لتقريب النحو وقواعده إلى الأذهان، وها هو إمامُ النَّحو يمارس في كتابه كثيرا من تلك الوسائل والطرق التعليميَّة التي لو جُمعت لأمْكنَ بناءُ نظريَّة تعليميَّة نحويَّة منها لو شئنا!.

٥- يُعدُّ تقدير سيبويه للسؤال على لسان المخاطَب صورةً من صور اهتمامه بالسياق عموما، وبسياق الحال خصوصا، وبالمخاطَب الذي يعدُّ ركنا من أهمِّ أركان سياق الحال على وجهٍ أخصَّ.

وفي هذه الدراسة ما يثبت أنَّ سيبويه قد وعي نظريَّة السياق وأدْركها، وإنْ لم ينظِّر لها، ولكنَّه طبَّقها في دراسة النحو العربي، وسيلحظ القارئ أنَّ سيبويه في مواضع كثيرة كان يهتمُّ بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلامُ واستعماله، وما يلابس هذا الاستعمالَ من حال المخاطَب وحال المتكلِّم وموضوع الكلام، وفي هذا ما يدلُّ على ريادة سيبويه في نظريَّةٍ حديثةٍ يعدُّها الغربيُّون من مفاخرهم اللغوية التي توصَّلوا إليها، وهي نظرية (سياق الحال).

٦- كما أنَّ العناية الفائقة من سيبويه لعنصر المخاطَب الذي يجيءُ تقديرُ السؤال على لسانه، تدلُّ على مكانته العالية لدى سيبويه، وقد كان سيبويه - كما تثبت الدراسة - دائمَ الاستحضار لحال المخاطَب، فيتلمَّس حاجاته، ويتوقَّع أسئلته، ويتأمَّل أحواله، ويتراءى أمامه، ويتخيَّله بإدراك عميق وهو يسمع ما يتحدث به المتكلمُ، وله في هذا الباب حِسٌّ دقيقٌ، وذوقٌ رفيعٌ.

وفي هذا أيضا ما يثبت أَوَّلية سيبويه وسَبْقه لكثيرٍ من النظريات اللغوية في الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيِّين، والتي يمثِّل المخاطَبُ عنصرا مهما فيها كالتداولية - مثلا -.

۞ الدراسات السابقة:

لقد حظي كتابُ سيبويه بدراسات عدَّة، لم أعثر من بينها على ما يدرس (السؤال المقدَّر)، كما حظي الاستفهامُ بدراسات عدَّة، ليس مِن بينها - فيما أعلم - ما يدرس المقدَّر منه.

غير أنِّي وجدتُ إشاراتٍ متناثرةٍ لبعض أمثلة هذه الظاهرة في كتاب سيبويه عند

بعض الباحثين، يستدلُّون بها على بعض النظريات التي يدرسونها في (الكتاب)، وهي لا تعْدو أنْ تكون إلماحاتٍ سريعةً، وهذه الدراسات هي:

١- نظرية الموضع في كتاب سيبويه. لعلي بن معيوف المعيوف. حيث ذكر بعض أمثلة الظاهرة تمثيلا على استعمال سيبويه للسؤال لبيان الموضع والاستدلال عليه.

٢- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه. لإدريس مقبول. حيث استدلَّ ببعض الأمثلة على تداولية سيبويه.

٣- سياق الحال في كتاب سيبويه. لأسعد خلف العوَّادي. حيث استدلَّ ببعض أمثلة الظاهرة على عناية سيبويه بسياق الحال وعناصره من متكلمٍ ومخاطَبٍ وحالٍ مشاهدة.

۞ منهج البحث:

أولاً: المنهج العام:

أما المنهج المتَّبع في هذه الدراسة فهو المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ، إذْ يقرأ الباحثُ كتاب سيبويه، ويجمع منه النصوصَ التي تتعلق بموضوع البحث، تمهيدا لتحليلها تحليلاً يجيب عن تساؤلات البحث وفرضيَّاته.

ثانياً: المنهج الخاص:

بعد قراءة (الكتاب) كاملا، واستخراج المواضع التي قدَّر فيها سيبويه السؤالَ، قمتُ بتصنيف هذه المواضع، بحسب الأبواب النحوية التي تندرج تحتها، فكانت هذه المواضع موزَّعة على الأبواب النحوية التالية: الحال، والمفعول له، وظرف الزمان، وظرف المكان، ومخصوص (نِعْم) و(بِئْس)، والخبر، والبدل، والمواضع المتردِّدة بين الخبر والبدل، و(لا) النافية للجنس، بالإضافة إلى أسلوبي: (قَدْ)، و(مَا فَعَلَ).

ثمَّ وجدتُ أنَّ هذه الأبواب تنقسم قسمين:

الأول: يقع جواباً السؤالٍ معيَّن، ويشمل: الحال الواقع جواباً لـ (كيف)، والمفعول له الواقع جواباً لـ (لِمَ)، وظرف الزمان الواقع جواباً لـ (متى)، وظرف المكان الواقع جواباً لـ (أين).

والثاني: لا يقع جواباً لسؤال معيَّن، ويشمل: مخصوص (نِعْم) و(بِئْس)، والخبر، والبدل، وما يتردَّدُ بين الخبر والبدل، و(لا) النَّافية للجنس، و(قَدْ) و(ما فَعَل).

فجعلتُ هذين القسمين فصلَين، والأبوابَ النحويةَ المندرجةَ فيهما مباحثَ، وكان منهجي التفصيلي الإجرائي على النحو التالي:

١- كنتُ أذكر في كل مبحث نقطتين اثنتين سمَّيتُهما (مَطلبَين)، وهما:

الأولى: (تقدير سيبويه للسؤال)، أذْكرُ فيه المواضعَ التي قدَّر فيها سيبويه السؤالَ وأدرسها وَفْقَ المنهج التالي:

أ) أذكرُ نصَّ سيبويه الذي قدَّر فيه السؤال - ابتداءً - محاولا أنْ تكون فكرةُ النصِّ الذي قدَّر سيبويه السؤالَ فيه مكتمِلةً، غيرَ مبتورة عمَّا قبلها ولا بعدها، ليكون السياق الذي ورد تقدير السؤال فيه واضحا جليا لدى القارئ ابتداء.

ب) وزيادةً في الحرص على تحصُّل الهدف السابق لدى القارئ كنتُ أستفتح نصَّ سيبويه بذكر عنوان الباب الوارد فيه.

ج) ثُم أُتبعُ ذِكْر النصِّ (أعني أصلَ المسألة الواردِ فيها السؤال المقدَّر) بالتعليق عليه، محاولا إيضاحَ مراد سيبويه منه، تمهيدا للحديث عن السؤال المقدَّر.

وقد وجدت هذا المنهج أجْدى في دراسة مثل هذه المسائل، وذلك أنَّ الحديث عن تقدير السؤال مباشرة قبل التأسيس له بشرح المسألة الواردِ فيها، يتعذَّر معه - غالبا - معرفةُ دَوْر السؤال المقدَّر في النصِّ، وتحديدُ مراد سيبويه منه، وتبيُّنُ حُسْنِ موقعه من الكلام.

د) أناقشُ بعد ذلك السؤال المقدَّر، موضِّحا أثرَه في المسألة، والهدفَ الذي أراده سيبويه منه، وكنتُ أراجع في هذا الموضع بالذات كتبَ النَّحو المعتبرة، بدءاً من شروح الكتاب و(المقتضَب)، ومرورا بكتب الحواشي وانتهاءً بكتاب (النحو الوافي) لعباس حسن، أسترشدُ بها قبل القطع بتحديد مراد سيبويه من تقدير السؤال (وغالبا لا أجدهم يتحدثون عن السؤال المقدَّر مباشرة).

ومناقشتي لمرادِ سيبويه من تقدير السؤال، والهدفِ الذي وُظِّف السؤال من أجله مختصرةٌ في هذا المقام؛ إذْ أفردتُ فصلا للحديث عن مجالات توظيف السؤال المقدَّر لدى سيبويه، صنَّفتُ فيه أهدافَ سيبويه واستشهدتُ لها من كلامه، ومِن كلام النُّحاة بعده إنْ وَجدتُ لهم إسهاماتٍ في الموضوع.

د) وفي سياق مناقشة تقدير سؤال سيبويه، أذْكرُ مشاركاتِ النحاة - إنْ وُجدتْ - في موضوع تقدير السؤال، تدعيما لتقدير سؤال سيبويه، أو إضافةً، أو حتى مخالفةً، أفعلُ ذلك في كلِّ موضع بطبيعة الحال، وعلى وجه الاختصار.

الثاني: (علاقة السؤال المقدَّر بهذا الباب)، وأتحدث في هذا المطلب عن ثلاثة أشياء، هي:

أ) العلاقة الدِّلاليَّة بين لفظ السؤال المقدَّر المعيَّن والبابِ النَّحويِّ الواقع جواباً له، مبيِّنا وجهَ وقوع الباب جوابا لهذا السؤال المعيَّن، ففي مبحث (الحال) - مثلا - أدرسُ العلاقة الدِّلاليَّة بين (كيف) و(الحال)، ووجهَ وقوع الحال جوابا لـ(كيف).

ب) اختبار مدى صحَّة وقوع جميع أمثلة الباب جوابا لهذا السؤال المعيَّن، ففي مبحث (الحال) - مثلا - يُجاب عن سؤالٍ، هو: هل كلُّ حال يصحُّ وقوعُها جوابا لـ (كيف)؟.

ج) نجيبُ عن سؤالٍ مقابِلٍ للسؤال السابق، وهو - في باب (الحال) مثلا -: هل كلُّ ما صحَّ وقوعُه جوابا لـ (كيف) يكون حالا؟

وهذا كلُّه إذا كان المبحث من الفصل الأول الذي يقع جوابا لسؤال معيَّن، أمَّا إذا كان من الفصل الثاني، وهو ما لا يقع جوابا لسؤال معيَّن، فذكرتُ تحت العنوان نفسِه (علاقة السؤال المقدَّر بهذا الباب) وجهَ وقوع الباب جوابا لسؤال مقدَّر، وكان الجوابُ -غالبا- هو لوجود الإبهام - الذي يقتضي أو يستدعي سؤالا من المخاطَب - في تركيب هذا الباب، فكنت أدْرسُ وجهَ الإبهام أيضا في هذا الباب.

٢- إذا وجدتُ قضية متعلِّقة بالسؤال المقدَّر تستحقُّ الإفراد، أفردتُ لها حديثا خاصا بعد الفراغ من المطلبَين، في أيِّ مبحث كان، وذلك كما في قضية (اعتبار النُّحاة السؤالَ المقدَّرَ شرطا لباب (المفعول له).

٣- جمعتُ أهدافَ سيبويه من تقدير السؤال من جميع مواضع البحث، وصنفتها، وأفردت لها فصلا بعنوان (مجالات توظيف السؤال المقدر).

٤- عَزْوتُ الآيات إلى مواطنها بذكر رقم الآية واسم السورة.

٥- خرَّجتُ الأحاديث الواردة في البحث من بعض دواوين السنة.

٦- خرَّجتُ الأبيات الشعرية بذكر قائل البيت، والإحالة على ديوانه إن وُجد، وإلَّا فأحيل على مصادر اللغة المعتبَرة.

٧- وضعتُ فهارس فنية للآيات، والأحاديث، والمصادر، والمراجع، والموضوعات.

۞ خطـــة البحــــث:

اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ تشتمل خطتُه على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي:

المقدمـــــــة:

وفيها وصفٌ لطبيعة البحث، وبيانٌ لأهميته، وأسباب اختياره، والمنهج المتَّبع في دراسته، مع ذكر الدراسات السابقة له.

التمهيـــــــد:

ويتناول الصورة العامة لتقدير السؤال في مُجمل مسائله ويُعدُّ هذا التمهيد تحليلا شاملا للقضايا المتعلقة بالسؤال المقدَّر، ويقدِّم الخلاصة لمفهومه وأصوله وعلاقته بعدة قضايا، وقد جاء في ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: مفهوم السؤال المقدر، ومنهج سيبويه في تقديره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم السؤال المقدر.

المطلب الثاني: منهج سيبويه في تقدير السؤال.

المبحث الثاني: حقيقة السؤال المقدر عند سيبويه، وعلاقته بالسياق عموما، وبالمخاطَب خصوصا، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة السؤال المقدر.

المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بالسياق.

المطلب الثالث: علاقة السؤال المقدر بالمخاطَب.

المبحث الثالث: العلاقة بين السؤال المقدر والجواب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مطابقة الجواب للسؤال.

المطلب الثاني: أثر السؤال المقدر في بنية الكلام.

الفصل الأول: ما يقع جوابا لسؤال معيَّن، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: العلاقة بين الحال و(كيف).

المبحث الثاني: المفعول له، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: العلاقة بين المفعول له والسؤال (لِمَهْ).

المطلب الثالث: اعتبار النُّحاة السؤالَ المقدَّر شرطا للباب.

المبحث الثالث: ظرف الزمان، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: العلاقة بين ظرف الزمان و(متى).

المطلب الثالث: السؤال المقدر والخلافُ في أسماء الشهور.

المبحث الرابع: ظرف المكان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: العلاقة بين ظرف المكان و(أين).

الفصل الثاني: ما لا يقع جوابا لسؤال معيَّن، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مخصوص (نِعْمَ) و(بئسَ)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (نِعْمَ) و(بئسَ).

المبحث الثاني: الخبر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (الخبر).

المبحث الثالث: البدل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (البدل).

المبحث الرابع: بين الخبر والبدل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: السؤال المقدر والاستئنافُ البياني.

المطلب الثالث: السؤال المقدر وقطعُ النَّعتِ الاصطلاحيُّ.

المبحث الخامس: (لا) النافية للجنس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (لا) النافية للجنس.

المبحث السادس: (قَدْ) و(ما فَعَل)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.

المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بـ (قَدْ) و(ما فَعَل).

الفصل الثالث: مجالات توظيف السؤال المقدر، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تفسير التركيب.

المبحث الثاني: الضبط.

المبحث الثالث: التعليل.

المبحث الرابع: شرح الإعراب.

المبحث الخامس: تفسير المحذوف.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

الفهارس العامة، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

۞ صعوبات البحث:

لَمَّا كانت دراسةُ ظاهرةٍ لغويةٍ نحويةٍ في كتابٍ ما تتطلَّب من الباحث أن يقرأ الكتاب كلَّه، ليقفَ على كلِّ ما قاله المؤلف في تلك الظاهرة، ولِيخرجَ بدراسة وافية غير مخلَّة، فإن ذلك قد يكون شاقا إذا ما كان الكتابُ هو كتابَ سيبويه، فالكتاب صعب المرتقى، ولا يُسْلسُ قيادَه لكلِّ مَن نظر فيه نظرة عابرة، ولا يخفى ذلك على كل متخصِّص في العربية، وقد نقل ياقوت الحمويُّ عن أبي حيَّان التوحيدي قولَه لأحد تلاميذه: " علِّقْ عليه، واصرفْ همَّتك إليه، فإنَّك لا تدركه إلا بتعب الحواس، ولا تتصوره إلا بالاعتزال عن الناس"(١).

ومردُّ ذلك إلى تفاوت أسلوب سيبويه بين الوضوح والغموض، وإلى عدم استقرار المصطلحات ومخالفة بعضها لما استقر عليه الأمر من بعده، يُضاف إلى ذلك

(١) انظر: معجم الأدباء: ٨٧٩

مشكلة تبويب موضوعات النحو فيه .

ومن الصعوبات التي واجهتني قلة أو انعدام مَن تحدث عن هذه الظاهرة، إلا ما وجدتُه من إشارات متناثرة في بعض البحوث لاحقا، فكنتُ أسير على غير مثال أحتذيه، وكان أكثر ما عانيته هو محاولة التوصُّل إلى تصنيفٍ لمظاهر هذه الظاهرة، بجمع الشبيه إلى شبيهه، ومحاولة اكتشاف بعض الخصائص المشتركة في بعض المظاهر.

ومن الصعوبات التي واجهتني أنني كنت في كثير من مواضع الظاهرة لا أجد شرحا ولا تعليقا عند شُرَّاح الكتاب على المسألة المقدَّر فيها السؤال، أو على شرح مراد سيبويه من التقدير على وجه أخص، فأبحث – ما استطعتُ – في كتب النحو القديمة منها والجديدة، وكتب الحواشي وفي كثير من الأحيان لا أجد بُغيتي.

وكنت أحْذَر من التسرُّعِ في الفهم عن سيبويه، والقطعِ باستنتاجات محدَّدة وتعميمها، ليقيني بأنَّ لَمَا في الكتاب مِنْ تشعُّب وغنى وثراء؛ فإنه يبقى محتمِلا لوجوهٍ مختلفةٍ من القراءات والتأويلات.

وبعدُ، فلستُ أزعم لهذا البحث ما ليس فيه، ولا أدَّعي له ما لا يستحق، ولكنِّي آملُ أن أكون قد وفَّيت هذا الموضوع حقَّه من البحث، وقد بذلتُ غاية جهدي، ولم آلُ، فإنْ وُفّقت فذلك رجاء كلِّ باحث، وما توفيقي إلا بالله، وإن كانت الأخرى، فحسبي أنِّي اجتهدت، واللهُ المستعان، عليه توكلت وإليه أُنيب.

وفي الختام، أحمد الله تعالى أوَّلا وآخِرا وظاهرا وباطنا، على عونه وتيسيره لإتمام هذا البحث، فما كان ليكونَ لولا فضله وتوفيقه.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة المشرف الأستاذ الدكتور: رياض بن حسن الخوَّام، الذي كان يحفُّني – مع تقصيري – برعاية الأب، ويعاملني بأخلاق العلماء، ويُسدي إليَّ نصائحه وتوجيهاته، ولم يدَّخر في ذلك وقتا ولا جهدا،

فله مني أعظم الشكر، ومن الله عظيم الجزاء.

والشكر موصول لجامعة أم القرى ممَّثلة في كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا ، على ما أحسنوا وسهلوا وأعانوا ، فجزاهم الله خير الجزاء وأوفره .

ولا يفوتني أن أشكر المناقشين الفاضلين على تكرمهما وتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وتقويمها .

والشكر موصولٌ لكل من قدَّم لي العون والمساعدة في إخراج هذا البحث بالكلمة والنصيحة والتشجيع من أساتذةٍ وزملاءَ، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

التمهيـــــد

وفيه ثلاثة مباحث :

۞ المبحث الأول : مفهوم السؤال المقدَّر ، ومنهج سيبويه في تقديره.

۞ المبحث الثاني : حقيقة السؤال المقدَّر عند سيبويه ، وعلاقته بالسياق عموماً ، وبالمخاطب خصوصاً.

۞ المبحث الثالث : العلاقة بين السؤال المقدَّر والجواب.

المبحث الأول

مفهوم السؤال المقدَّر، ومنهج سيبويه في تقديره

وفيــه مطلبـــان:

- المطلب الأول : مفهوم السؤال المقدَّر.
- المطلب الثاني : منهج سيبويه في تقدير السؤال.

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
مفهوم السؤال المقدَّر

السؤالُ لغةً: مِنْ (سأل)، والسين والهمزة واللام كلمة واحدة، يُقال: سأل يسأل سؤالا ومسألة، ورجل سُؤَلةٌ: كثير السؤال[1].

وفي الاصطلاح: هو استدْعاء معرفة، أو ما يؤدي إلى المعرفة، واستدعاء مال، أو ما يؤدي إلى المال[2]، وهو عند الرمَّاني: طلبُ الجواب بأداته في الكلام[3].

والتقدير في اللغة يأتي على وجوهٍ من المعاني، منها: "أن تَنْويَ أمراً بعقْدك تقول: قدَّرْتُ أَمر كذا وكذا، أي: نويتُه وعَقدْتُ عليه"[4].

وفي الاصطلاح: أسلوبٌ من أساليب التأويلِ النَّحويِّ للنصوص اللغوية المخالفة للقواعد النحوية[5]، ويعرِّفه بعضُهم بـ " حذف اللفظ مع نيَّته"[6].

وقبل أن ندلِف إلى بيان مفهوم (السؤال المقدر) المرادِ بالبحث، يحسن التنبيه على بعض الأمور، وهي:

١- التعبير بـ(السؤال المقدر) هو الجاري عند النحاة والبلاغيين[7]، وإلَّا فإنَّه

(١) انظر: مقاييس اللغة: ٣/ ١٢٤ (سأل)، وانظر: اللسان: ٧/ ٩٧ (سأل)

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني: ٤٣٧، والكليات للكفوي: ٥٠١

(٣) انظر: الحدود للرماني: ٩

(٤) انظر: لسان العرب: ١٢/ ٣٧ (قدر)

(٥) انظر: الحذف والتقدير: ٢٠٨

(٦) انظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٢٦٧

(٧) انظر – مثلا –: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٢٦٤، وحاشية الصبان: ٢/ ٩٤، وجامع الدروس العربية للغلاييني: ٢/ ٣٤٧، ومفتاح العلوم للسكاكي: ٧١٣، والإيضاح في علوم البلاغة: ٩٢

وإن كان سيبويه لم يذكره، ولم يذكر غيره، وإنما كان يقدر الأسئلة على الطريقة التي سنشرحها قريبا. انظر: ٢٦

لا فَرْقَ بين التعبير بلفظ (السؤال) أو (الاستفهام) أو ما رادفهما في هذا المقام، فإن الاستفهام - كما ذكر ابنُ هشام - هو: طلب المتكلمِ من مخاطَبه أنْ يحصل في الذهن ما لم يكن حاصلا عنده ممَّا سأله عنه[1]، وقد ألمُح سيبويه إلى هذا المعنى إذْ يقول - في باب الاستفهام -: "... وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطَب أمرا لم يستقرَّ عند السائل"[2]، كما أنه لا فَرْقَ بين التعبير بلفظ (المقدَّر) أو (المفترَض) أو (الضِّمْنيِّ) أو (المَنْويّ) أو ما رادف هذه الألفاظ، إذ المعنى المراد من (التقدير) في بحثنا هو المعنى اللغويُّ دون الاصطلاحيِّ كما سنعرف.

٢- ثمَّة فرقٌ واضحٌ ينبغي الإشارة إليه ابتداءً بين (التقدير) في السؤال - والمرادِ هنا -، و(التقدير) المصطلح عليه عند النُّحاة والذي ذكرنا معناه قريبا، فهما وإن كان كلٌّ منهما افتراضٌ لَما لا وجود له في اللفظ، إلا أن التقدير عند النحاة هدفُه إقامة بنية الكلام، ولذلك لا يكون إلا فيما خرج عن الأصل وخالف القاعدة، فهو ضربٌ من التأويل الذي " لا يصحُّ ولا يسوغُ إلا إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأوَّل"[3]. ولذلك أيضا يعبِّر عنه النحاةُ بـ(الموجود بالقوَّة)، وإن كان لا يُتلفَّظ به، إلا أنَّ وجوده تقتضيه الأصولُ النحويةُ العامةُ والقواعدُ الخاصةُ، - أو بتعبير آخر - تفرضه الأصولُ النظريةُ.

وأما تقدير السؤال - هنا - فهو افتراضٌ الهدفُ منه تفسير التركيب - بالدرجة الأولى -، وضبط الأبواب، وشرح الإعراب وتقريبه، وتفسير المحذوف، وغير ذلك من الأهداف التي هي توضيحية في أغلبها. ولذلك فتقدير السؤال لا يختصُّ بالمواضع التي فيها خروجٌ عن الأصل أو مخالفةٌ للقاعدة، ومن أمثلة ذلك تقدير سيبويه للسؤال في باب المفعول له، حين قال: "... وذلك قولُك: فعلت ذاك حذارَ الشر، وفعلت ذاك

(١) انظر: كتاب: أربع رسائل في النحو: ١١٤

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٩٩

(٣) انظر: المزهر: ١/ ٢٥٨

مخافةَ فلان وادَّخارَ فلان... فهذا كُّله ينتصب لأنه مفعولٌ له، كأنه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا"[1]، وكذلك تقديره للسؤال في باب ظرف الزمان[2]، وباب (لا) النافية للجنس[3]، وباب المخصوص بالمدح أو الذم[4]، وكل هذه المواضع جاءت على الأصل بلا حذفٍ ولا خروجٍ عن القاعدة.

٣- كما ينبغي التنبيه على أنَّ (السؤال المقدر في كتاب سيبويه) لا يُراد به ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان مِنْ أنَّ المقصود به ما يفعله سيبويه – وبعضُ المؤلِّفين – حين يقدِّرون أسئلة القارئ أثناء ذكرهم للمسائل، وهي طريقة حواريَّة يسلكها بعضُ المؤلفين، ومنهم سيبويه، يصدِّرون بها بعض مسائلهم، فيقولون: "فإنْ قيل كذا.. قلنا كذا"، ومن أمثلة ذلك عند سيبويه قوله: "وأمَّا رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقَين، ففيها قبحٌ حتى تقول: وأخٍ له، والمنطلقان عندنا مجروران مِن قِبَل أنَّ قوله: (وأخيه) في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو وأخٍ له. فإن قيل: أمضافةٌ إلى معرفة أو نكرة؟ فإنك قائلٌ إلى معرفة، ولكنها أُجريت مُجرى النكرة، كما أنَّ (مثلك) مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعَها"[5].

مفهوم السؤال المقدَّر:

هو السؤالُ الذي يفْترضه سيبويه على لسان المخاطَب أثناء تحليله لبعض التراكيب، حيث يجعلها واقعةً في جواب ذلك السؤال المقدَّر.

وهو آليَّة إجرائيَّة من آليات التفسير النحوي، وطريقةٌ في التحليل، ناشئةٌ في

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٩

(٢) انظر: مبحث (ظرف الزمان) ، ص ٧٨

(٣) انظر: مبحث (لا) النافية للجنس ، ص ١٧٤

(٤) انظر:مبحث (مخصوص " نعم " و" بئس ") ، ص ١٠٤، وتوصَّلنا هنالك إلى ترجيح كون التركيب بلا حذف، على اعتبار كون المخصوص مبتدأً تقدَّم أو تأخَّر.

(٥) انظر: الكتاب: ٢/ ٥٤-٥٥

الأصل من اهتمام سيبويه بسياق الموقف وبالمخاطَب أحدِ أركانه على وجه الخصوص، يوظِّفه سيبويه - بالدرجة الأولى - من أجْل تفسير التركيب، ولا سيَّما إذا كان التركيب مخالفا للأصل، أو كان فيه غموضٌ أو حذفٌ، فيستعين بالسؤال في توضيح هذا التركيب وتقريبه وتسويغه، وللاستفهام في مثل هذا الغرض دورٌ فاعلٌ؛ من حيث كان " الاستفهامُ يعطي أساسا جيدا لفهم التراكيب، ووظيفته تقديمُ وصفٍ ذي معنى واضح عند تباين التراكيب اللغويَّة"[1]، ثم يوظِّفه - بعد ذلك - لأغراض أخرى متنوعة، كضبط الأبواب، وتعليل المسائل، وشرح الإعراب، وتفسير المحذوف، وهي لا تقلُّ أهميةً عن غرض تفسير التركيب.

(١) انظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٤١

المطلب الثاني
منهج سيبويه في تقدير السؤال

لعلَّنا نوجز في البيان الإحصائيِّ التالي طريقة سيبويه في تقديره للسؤال، وهو بيان شاملٌ لجميع تعبيراته التي قدَّم بها أسئلتَه المقدرة، مع الأبواب النحوية التي وردت فيها في البحث، ومواضعها من (الكتاب):

التعبير الذي قدَّم به السؤال المقدَّر	موضوعه	موضعه في (الكتاب)
ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله: لمهْ	الحال والمفعول لأجله	١: ٣٧٢
لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لمَ)	الحال والمفعول لأجله	١: ٣٨٣
وكأنَّ هذا جوابٌ لقوله: على أيِّ حالٍ وكيف ومثله، وكأنَّه قيل له: كيف وقَع الأمرُ؟	الحال	١: ٣٦٠
كأنَّه قيل له: لمَ فعلتَ كذا وكذا ؟	المفعول لأجله	١/ ٣٦٧ـ٣٦٩
وكأنَّه أجاب مَنْ قال: لِمَه؟	المفعول لأجله	١/ ٣٨٥ـ٣٨٦
المصْدر الأوَّل الذي هو جوابُ (لِـمَهْ)؟	المفعول لأجله	١/ ٣٩٠
وإنَّما جاء هذا على جوابِ(كمْ) لأنَّه جَعَله على عدَّة الأيَّام واللَّيالي	ظرف الزمان	١/ ٢١٧
فهذا يكون على (متى) ويكونُ على (كمْ)	ظرف الزمان	١/ ٢١٩
ولا يكون الدهرُ والليلُ والنهارُ إلا على العدَّة، جواباً لـ(كم)	ظرف الزمان	١/ ٢١٨
وهذا جوابٌ لقوله: كَمْ سِيْرَ عليه؟	ظرف الزمان	١/ ٢١٦

التعبير الذي قدَّم به السؤال المقدَّر	موضوعه	موضعه في (الكتاب)
ولو قلْتَ: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة، لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولَصَار جوابَ (متى)	ظرف الزمان	١/ ٢١٧- ٢١٨
وإن شئتَ قلت: سيْرَ عليه يومٌ أتانا فيه فلانٌ، كأنَّه قال: متى سير عليه؟	ظرف الزمان	١/ ٢٢٠
وسَمِعْنا العربَ الفصحاءَ يقولون: انطلقتُ الصيفَ، أجْرَوه على جواب (متى)	ظرف الزمان	١/ ٢١٩
(لا) لا تعملُ إلا في نكرةٍ؛ مِنْ قِبَلِ أنها جوابٌ...، في قولك: هل مِنْ عبدٍ أو جاريةٍ؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٢٧٥
وإذا قال: لا غُلامَ، فإنما هي جوابٌ لقوله: هل مِنْ غلامٍ؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٢٩٥
وذلك أنَّ هذا الكلامَ جوابٌ لقوله: هل مِنْ أحد؟، أو هل أتاك مِنْ أحد؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٣١٧
لا يجوزُ لك أن تقول: لا فيها رَجُلَ، كما أنّه لا يجوزُ لك أن تقول في الذي هو جوابُه: هل مِنْ فيها رجل؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٢٧٦
ولا يجوزُ ذلك إلا أنْ تُعيد (لا) الثانية؛ مِنْ قِبَلِ أنَّه جوابٌ لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٢٩٥
واعلمْ أنَّك إذا فَصلتَ بين (لا) وبين الاسم بحشوٍ لم يحسنْ إلا أنْ تعيدَ(لا) الثانيةَ، لأنَّه جُعل جوابَ: أذا عندك أم ذا؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٢٩٩
وذلك أنه جوابٌ لمن قال، أو لمَنْ تجعله ممَّنْ قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أمْ شجاعٌ؟	(لا) النافية للجنس	٢/ ٣٠٥-٣٠٦
فمنْ تلك الحروفِ(قدْ)...، وهو جَوابٌ لقوله: أفَعَلَ؟ كما كانت (ما فعلَ) جوابا لـ: هلْ فعلَ؟	قد وما فعل	٣/ ١١٤

التعبير الذي قدَّم به السؤال المقدَّر	موضوعه	موضعه في (الكتاب)
كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله)	مخصوص نعم وبئس	١٧٦ـ١٧٧
وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)	مخصوص نعم وبئس	١٧٦ـ١٧٧
وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلا، كأنَّه أجاب مَنْ قال: بأيِّ ضَرْبٍ مَرَرْتَ؟	بين البدل والخبر	١/ ٤٣١ـ٤٣٣
وإنْ شاء رَفَعَ،كأنَّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟	بين البدل والخبر	١/ ٤٣١ـ٤٣٣
وإن شئتَ جعلتَه بدلاً،كأنَّه جوابٌ لمَنْ قال: بأيِّ رَجُلٍ مررْتَ؟	بين البدل والخبر	١/ ٤٣١ـ٤٣٣
وإنْ شئتَ رفعتَ، على قوله: فما هما؟	بين البدل والخبر	١/ ٤٣١ـ٤٣٣
كأنَّه قيل له: بمَن مررت؟	بين البدل والخبر	٢/ ١٤ـ١٧
كأنَّه قيل لك: مَن هو؟	بين البدل والخبر	٢/ ١٤ـ١٧
كأنَّه حين قال: خبطنَ بيوت يشكرَ، قيل له: وما هم؟	بين البدل والخبر	٢/ ١٤ـ١٧
كأنَّه قيل له: مَن هو؟ أو مَن عبدُ الله؟	بين البدل والخبر	٢/ ١٤ـ١٧
كأنه قيل له: أيُّ المهارِي؟	بين البدل والخبر	٢/ ١٤ـ١٧
وإن شئتَ استأنفتَ كأنَّه قيل له: ما هو؟	بين البدل والخبر	٢/ ١٤ـ١٧

التعبير الذي قدَّم به السؤال المقدَّر	موضوعه	موضعه في (الكتاب)
مررتُ به زيدٍ،إذا أردْتَ جوابَ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟	بين البدل والخبر	١٤٧/٢
فكأنَّه قيل له: مَنْ ينطلقُ؟	بين البدل والخبر	١٤٧/٢
وإنْ شاء رفعَه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ: مَن هو؟	بين البدل والخبر	١٤٧/٢
كأنه قيل له: مَن هو؟	بين البدل والخبر	١٤٧/٢
كأنَّه قيل له: مَنْ هذا المتمنَّى؟	الخبر	١/ ٢٨٠- ٢٩٠
كأنه قيل له: أيُّ غاية هذه عندك وأيُّ إتيانٍ ذا عندك، أسريعٌ أم بطيءٌ؟	الخبر	١ / ٤٠٣
كأنَّه قيل له: ما هي؟	الخبر	٢/ ١٢٠ـ١٢١
كأنَّه لَمَّا قال:فيها قائم، قيل له: مَن هو؟ وما هو؟	الخبر	٢ / ١٢٢
وإنْ شئتَ رفعتَ على قوله:ما هو؟	الخبر	٢ / ١٨١ - ١٨٢
كأنه لما قيل: "بئسما اشتروا به أنفسهم " قيل: ما هو؟	الخبر	٣ / ١٥٥
وكأنَّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَن؟	البدل	٢ / ٤١

وتجدر الإشارةُ إلى أنَّ سيبويه حين يجعل باباً أو مثالاً ما جواباً لسؤال معين، كأنْ يقول: (وهذا جوابٌ لقوله: كمْ سِير عليه؟) أو (وإنَّما جاء هذا على جوابِ " كمْ ") أو (" انطلقتُ الصيفَ " جوابُ " متى ") أو (" قد " جوابٌ لقوله: "أفعَلَ؟ " و" ما فعَل " جوابٌ لـ " هل فعلَ؟ ")، فإنَّ هذا منه يعدُّ تقديراً للسؤال وافتراضاً له، بحيث يصحُّ لنا تقديرُ السؤال في كلٍّ من الأساليب السابقة، ففي مثل (انطلق الصيفَ) يكون (الصيف) واقعاً في جواب سؤالٍ تقديرُه: متى انطلقتَ؟، ومما يؤكِّد ذلك

أنَّه قد تنوَّعت تعبيراتُ سيبويه في تقديره للسؤال أحياناً في الباب الواحد، كباب المفعول لأجله، فقال مرَّةً: "المصدر الأول الذي هو جوابُ (لِمَهْ)"[1]، وقال في مرَّة أخرى: "كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟"[2]، ممَّا يدلُّ على أن مؤدَّى الأسلوبين واحدٌ عند سيبويه.

وفي المقابل يصحُّ لنا حين يقدِّر سيبويه السؤالَ في أسلوبٍ ما؛ أنْ نعتبر هذا الأسلوبَ صالحا للوقوع جوابا لذلك السؤال، وأنْ نقول عنه: إنَّه جوابُ سؤالٍ مقدَّر، فيصحُّ لنا -على سبيل المثال- بناءً على تقدير سيبويه للسؤال في إعراب المصدر المؤوَّل من الآية الكريمة: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾[3] حينَ قال: "(أنْ يكفروا) على التفسير، كأنَّه قيل له: ما هو؟ فقال: هو أنْ يكفروا"[4]، = أنْ نقول: ("أنْ" والفعل) تقع جوابا لسؤال تقديره: (ما هو؟)، وقد فَعل ذلك الرمَّانيُّ حين عدَّ من مواضع (أنْ) مع الفعل أنْ تقعَ جوابا لِمَنْ قال: ما هو؟ حيث يقول: "وتقع جوابا لِمَنْ قال: ما هو؟، كقوله -جلَّ وعزَّ-: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾[5]"[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٩٠

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٧- ٣٦٩

(٣) البقرة: ٩٠

(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ١٥٥

(٥) البقرة: ٩٠

(٦) انظر: شرح الرماني ٨/ ٤١١

المبحث الثاني

حقيقة السؤال المقدَّر عند سيبويه ،
وعلاقته بالسياق عموماً ، وبالمخاطَب خصوصاً

وفيـه ثلاثـة مطالـب:

- المطلب الأول : حقيقة السؤال المقدَّر عند سيبويه.
- المطلب الثاني : علاقة السؤال المقدَّر بالسياق.
- المطلب الثالث : علاقة السؤال المقدَّر بالمخاطَب.

* * * ** * * *

المطلب الأول
حقيقة السؤال المقدّر عند سيبويه

وههنا أمرٌ على درجة كبيرة من الأهمية، وهو أنَّ سيبويه – فيما يبدو – كان ينطلق في تقديره للأسئلة وافتراضها من فلسفةٍ مُفادُها أنَّ الكلام في أصْله أجوبةٌ أو كالأجوبة عن سؤالات المخاطَب، بناءً على أنَّ الأصل أنَّ المتكلم إنما يذكر في كلامه ما يَحتاج إليه مخاطَبُه، ويمسك عن ما لا حاجة لمخاطبه به، والسؤال فرعٌ عن الاحتياج، ومن هذا الباب نُزِّل المحتاجُ منزلة السائل.

وهذا المعنى هو الذي التقطه أبو العباس المبرِّد من كلام وفلسفة سيبويه فقال: "إنما وُضعت الأخبارُ جواباتٍ للاستفهام"[1]، وهو الذي أكَّد عليه السيرافي – أيضاً – حين علَّق على تقدير سيبويه للسؤال في باب (لا) النافية للجنس[2]، فقال: " (لا رجلَ في الدار) جوابُ: (هل مِنْ رجلٍ في الدار؟)، وذلك أنه إخبار، وكلُّ إخبار يصحُّ أن يكون جوابَ مسألة"[3].

والأجملُ تعليلُ سيبويه لهذا المذهب وتبريرُه له، بعد تقديره للأسئلة في مثاله: مررتُ برجلين مسلم وكافر، الذي قال فيه: "ومنه أيضاً: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جَمعتَ الاسمَ وفرَّقتَ النعتَ، وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلا، كأنَّه أجاب مَنْ قال: بأيِّ ضَرْبٍ مَرَرْتَ؟ وإنْ شاء رَفَعَ، كأنَّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟"[4] حيث يقول بعد ذلك: "فالكلامُ على هذا وإن لم يلفظْ به المخاطَبُ، لأنَّه إنَّما يجري كلامُه على

(١) انظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧

(٢) كما سيأتي في ص ١٧٤

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٣/ ١٤

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

قدْر مسألتك عنده لو سألتَه"[1]، فهو يبرِّر لمنطقيَّة هذه الأسئلة بأنَّ المتكلم لو جَعل نفسه في موضع المخاطَب وسَمع هذا الكلامَ فإنه ستتبادرُ إلى ذهنه هذه الأسئلةُ، فهو يبادرُ من تلقاء نفسه بالجواب والتفصيل الذي يتوقَّع أنَّ المخاطَبَ يحتاجه.

وتجيء الأسئلةُ المقدَّرةُ شاهداً على هذه النظرة السيبويهية، بل وفي غير هذه المواضع التي قدَّر فيها سيبويه السؤالَ ما يشهد على ذلك ويؤكِّد على أنَّ المتكلم حين يتكلم فهو يجيب أو كأنه يجيب عن أسئلة المخاطَب الناشئةِ عن احتياجاته، فمن ذلك ما جاء في باب (ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به) حيث يقول: "وأمَّا قولُ الناس: كان البُرُّ قَفيزين، وكان السمْن مَنَوين، فإنَّما استغنوا هاهنا عن ذكْر الدرهم لَمَا في صدورهم من علمه، ولأنَّ الدرهم هو الذي يُسعَّر عليه، فكأنَّهم إنَّما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البُرُّ بستين، وتركوا ذكر الكُرِّ؛ استغناءً بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأنَّ المخاطب قد عَلم ما يَعني، فكأنه إنما يَسأل هنا عن ثمن الكُرِّ كما سأل الأولُ عن ثمن الدرهم، وكذلك هذا وما أشبهه فأجْره كما أجْرته العربُ"[2]، حيث يشير سيبويه في هذا النص إلى أنَّ المتكلم لم يذكرْ (الدرهم) و(الكُرَّ)؛ " استغناءً بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأنَّ المخاطب قد علم ما يعني "، ولكنه يذكر في كلامه الثمنَ، لأنه هو الذي يحتاج إليه المخاطب، حتى كأنَّه يسأل عنه، يقول: " فكأنَّه إنما يسأل هنا عن ثمن الكُرِّ كما سأل الأولُ عن ثمن الدرهم " .

وأكثرُ ما يكون تقدير السؤال مُلِحًّا حين تشتدُّ حاجةُ المخاطَب لمعرفة أمرٍ ما، وأكثرُ ما يكون ذلك في الأبواب التي يكون فيها كشفٌ وإيضاحٌ للغموض والإبهام في بعض ما يسمعه المخاطَب[3]، بحيث لو لم يسمع المخاطَب هذه الأبوابَ التي تؤدي

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(٢) انظر: الكتاب: ١ / ٣٩٣

(٣) سنذكر فيما بعد أنَّه قد ارتبط تقدير السؤال بالمواضع التي فيها إبهامٌ على وجهٍ ما ، إلا ما استُثني ، وفي هذا =

وظائف نحوية مهمة فإنه يفقدها حتى كأنَّه يَسأل عنها واحدةً واحدةً، فتأتي هذه الأبوابُ جوابا على هذه الأسئلة، بل إنَّ بعضَها قد لا يمكن أنْ يُتصَوَّر فعلٌ بدونه، كدلالة الفعل على الحال والمفعول لأجله والزمان والمكان، فليس ثَمَّة فعلٌ إلا وله هيئةٌ جاء عليها، وغرضٌ فُعِل لأجله، وزمانٌ ومكانٌ فُعِل فيهما، فلو قيل – مثلا –: ذهَب زيدٌ، فقدْ يُحسُّ المخاطَبُ بنقصٍ يتمثَّل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه الجملة، ومِن الأسئلة: كيف ذهب؟ ولِمَ؟ ومتى؟ وأينَ؟.

وقد أشار بعضُهم إلى قريبٍ مِنْ هذا، كالجرجانيِّ فيما يتعلَّق بالحال(١)، حينَ ذكَرَ أوْجُهَ شبهِ الحال بالتمييز، فقال: "والوجْهُ الثاني: أنَّ فيه بيانا وكشْفا للإبهام، كما أنَّ التمييزَ كذلك، ألا ترى أنك تقول: جاءني زيدٌ، فيسبق إلى قلب المخاطَبِ جميعُ ما يحتمله المجيءُ من الأحوال، فإذا قلتَ: راكبا، أو راجِلا، كَشفْتَ ذلك الإبهام، وقَصَرْتَ علْمَ المخاطَبِ على نوعٍ مخصوصٍ من جميع ما كان يظنُّه، كما أنَّك إذا قلتَ: امتلأ الإناءُ، احتَمل كلَّ ما يشتمل عليه الأواني، فإذا قلتَ: ماءً، بَيَّنْتَ"(٢).

= البيان المُثبت في الأصل ما يكشف وجه الإبهام في الأبواب الأربعة الواقعة جوابا لسؤال معيَّن ، وهي : الحال ، والمفعول له ، وظرف الزمان ، وظرف المكان . وهو ما يشرح العلاقة بين السؤال المقدَّر وبين هذه الأبواب ، ووجهَ اختصاص تقدير السؤال فيها دون غيرها .

فاكتفينا بهذا البيان في هذا الموضع ، وصرنا نذكر تحت عنوان (علاقة السؤال المقدر بالباب) في كل باب من هذه الأبواب العلاقة بين لفظ السؤال والباب الواقع جواباً له ، كالعلاقة بين (كيف) والحال . في حين أننا نذكر في بقية الأبواب غير الواقعة جوابا لسؤال معيَّن ، وتحت العنوان نفسِه (علاقة السؤال المقدر بالباب) : وجه الإبهام فيها ، والذي سوَّغ أو استدعى وجود السؤال المقدّر.

(١) وأشار إلى قريبٍ من هذا أيضا عباس حسن، فيما يتعلق بظرفي الزمان والمكان، انظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٥١- ٢٥٢

(٢) انظر: المقتصد: ١/ ٦٧٥- ٦٧٦

المطلب الثاني
علاقة السؤال المقدَّر بالسياق

يُعدُّ تقدير سيبويه للسؤال على لسان المخاطَب صورةً من صور اهتمامه بالسياق عموما، وبسياق الحال خصوصا، وبالمخاطَب الذي يعدُّ ركنا من أهم أركان سياق الحال على وجهٍ أخص.

والسؤال المقدر وإن كان آلة إجرائية يوظفها سيبويه أثناء تحليله للجملة لأغراض يقصدها، إلا أنّه يُعدُّ قراءة سياقية للنصِّ يولي فيها سيبويه سياقَ الموقف الذي يجري فيه النصُّ وعناصرَه من متكلم ومخاطب والعلاقة بينهما عناية فائقة وأهمية كبرى.

وكذلك حين يوظِّف سيبويه السؤال المقدَّر لضبط الأبواب النحوية، وشرْح المسائل وتعليلها، فإنَّ السؤال يُعدُّ ناشئا عن عنايته بسياق الموقف، وملاحظته الدقيقة لأطراف العملية الكلامية.

ويمكن توضيح علاقة السياق بالسؤال المقدر من جهتين:

١- أنَّ السؤال المقدر ناشئ في الأصل عن اهتمام سيبويه بالمخاطَب أحد عناصر السياق المهمة، إذ السؤالُ مقدَّرٌ على لسانه، وسيأتي حديثٌ خاصٌّ عنه(١).

٢- أنَّ السؤال لا يُقدَّر إلا إذا كان سياق التركيب يتطلَّب ذلك السؤالَ ويستحثُّه أو يتقبَّله على الأقل، بحيث يكون السؤالُ سائغا على لسان المخاطَب في ذلك التركيب؛ وذلك لا يكون إلا بأنْ يكتنف التركيبَ إبهامٌ يثير لدى المخاطب تساؤلا " إذ النفسُ قد جُبلت على معرفة ما غيِّب عنها وأُبهم"(٢)، ثم تلي ذلك لفظةٌ أو جملةٌ تجيء

---

(١) انظر: ص ٤٠

(٢) انظر: الفوائد والقواعد: ٥٦٩

بمنزلة الجواب عن هذا التساؤل المقدَّر أو المفترض.

والإبهامُ الذي يكتنف التركيبَ المقدَّرَ فيه السؤالُ أمرٌ لازمٌ[1]؛ لأنَّ الأصل أنَّ "ما ثبت فيه الاستبهامُ صحَّ عنه الاستفهامُ"[2]، وهو ملاحَظ في أغلب أمثلة السؤال المقدر، فإن السؤال لا يصح تقديره إلا إذا كان السياق يتقبله ويستسيغه.

وهو ملاحظٌ أيضا في تقدير سيبويه للسؤال في الأبواب التي تقع جوابا لسؤال معين، كالحال والمفعول له، مِنْ دون أن يكون ذلك في تركيبٍ معيَّن أو سياقٍ ما، وممَّا يدل على ذلك أنَّ الحال – مثلا – تقع جوابا لـ(كيف)، وهذا يعد ضابطا مطَّردا في جميع أمثلة الباب[3]، إلا إذا كانت الحال مؤكِّدة، فلا يصحُّ وقوعها جوابا لـ(كيف)، وذلك لأنها لا تفيد معنى جديدا، وإنما تقوِّي معنى موجودا في الجملة قبلَ مجيئها، ولو حُذفت الحالُ لفُهم معناها ممَّا بقي من الجملة، والأصلُ أنَّ الاستفهامَ إنَّما يكون عند الاستِبْهام، ولا إبْهامَ في الحالِ المؤكِّدة من هذه الجهة.

ولذلك قال ابنُ هشام –لَمَّا عرَّف الحالَ بأنه صالحٌ للوقوع في جواب (كيف)–: "فإن قلت: يردُ على ذكْر الوقوع في جواب (كيف)، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[4]؛ قلتُ: الحدُّ المذكوُر للحال المبيِّنة لا المؤكِّدة"[5]، فلا يصح أن

(١) يُستثنى من ذلك باب (لا) النافية للجنس، وباب (قد) و(ما فَعَلَ)، فلا إبهام فيها – كما هو ملاحظ –، وإنما قُدِّر السؤال فيها لِمَا يقتضيه لفظ (لا) و(قد) و(ما) من دلالات خاصة، حيث إنَّ (لا) النافية للجنس اختصَّت بأنها لا تقع إلا جوابا لسؤال – كما فصَّلنا ذلك في موضعه، انظر: ص ١٩٥، وقريبٌ منها (ما)، وأمَّا (قد) فلمَّا كانت للتوكيد، فإنها لا تقال إلا للمخاطَب الشاك أو السائل – على التفصيل الذي ذكرناه أيضا في موضعه، انظر: ص ٢٠١

(٢) انظر: الاقتراح: ٣٦٠

(٣) كما سيأتي الحديث عنه في ص٦٠

(٤) هود: ٨٥

(٥) انظر: شرح قطر الندى: ٢٦٢

يكـون الحـال في الآيـة جوبـا لـسؤال تقـديره (كيـف)؛ لعـدم تـوفر عنـصر الإبهـام في التركيب.

والأمثلةُ التي توضِّح علاقة السؤال المقدر بالـسياق كثيرة، منهـا تقـدير سـيبويه للسؤال في مثل: (مررت برجل عبد الله)، حيـث يتعمَّـق أثنـاء تحليلـه لهـذا التركيـب في وصف سياق الموقـف، ويبـالغ في تخيُّـل حـال عنـاصره مـن متكلم ومخاطـب، فيقـسم التركيبَ إلى جزأين، الجزء الأول هو الكلام الذي ابتـدأه المـتكلم وهـو قولـه: (مـررت برجلٍ)، والثاني هو بمنزلة جوابٍ عن سؤال ناشئ من المخاطَب سببُه إبهام وغمـوض يكتنفان الجزء الأول من التركيب، فيصوِّر لنا أن المخاطَب لما سمع: (مـررت برجـلٍ)، استبهم عليه المقصودُ بهذا الرجل، فسأل مستوضحا، ليجيبه المتكلم فيقول: عبد الله.

وأما لفظ السؤال فيـصوغه سـيبويه عـلى لـسان المخاطـب بـما يتيحـه الـسياقُ أو يقتضيه - فيكون السياق مؤثِّرا في صوغ السؤال المقدر كما كان مـؤثِّرا في نـشأته - وبـما يخدم الغرضَ الذي يتوخَّاه سيبويه مـن توجيـه للإعـراب أو تقريـب وشرحٍ لـه أو غـير ذلك، وهو في كلِّ الأحوال يفسِّر هذا التركيبَ تفسيرا يعتمد السياقَ ويجعلـه الموجِّـه - بالدرجة الأولى - لتحديد مراد التركيب وتشكيله وبنائه.

فيقـدِّر أنَّ المخاطَـب سـأل فقـال: بمـن مـررت؟ - وهـذا سـؤال عـن البـدل -، فيجيبه المتكلمُ بجواب موافق لصيغة الـسؤال، فيقـول: (عبـدِ الله) حيـث يقـول: "أمَّـا بدلُ المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنَّه قيل له: بمَن مررت أو ظَنَّ أنه يُقال له ذاك، فأبدل مكانَه ما هو أعرفُ منـه"(1)، ثـم يغـيِّر سـيبويه الـسؤالَ فيجعـل المخاطَب كأنه سأل فقال: من هو؟ - وهذا سؤال عـن الخـبر -، فيجيبـه المـتكلم بـذكر الخبر فيقول: (عبدُ الله)، أي هو عبدُ الله، حيث يقول: "وإن شئتَ قلتَ: مررتُ برجلٍ

(1) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤-١٧.

عبدُ الله، كأنَّه قيل لك: مَن هو؟ أو ظننتَ ذلك"[1].

فالقضيةُ لدى سيبويه – كما نرى – ليست تقريراً لصواب، وبيانا لوجه خطأ، إنما هي قضيةُ كيانٍ لغويٍّ حيٍّ له طبيعتُه وظروفُه التي تؤثر فيه، فليس لديه قواعدُ جامدةٌ يمكن أن تُطبَّق في كل وقت وعلى كل نص، وتحت أيِّ ظرف، وإنما هناك دائما وقفاتٌ لاستنْطاق النص، والاستفادة من معطيات السياق، وهذا يعني أنه لم يكن يهتم بالمنحى المعياريِّ فحسب، إنما كان يرعى جانبَ التحليل اللغوي بصورة دقيقة وواعية[2].

وقد كان من شأن سيبويه أنْ لا يفصل الكلمةَ أو الجملةَ عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها[3]، فإن كانت مبتورةً من سياقها، فإنه لا يطلق أحكامه النحوية إلا بعد ما يتخيَّل مقام العبارة[4]، ونلحظ أنه في مثل هذه التراكيب التي يسوقها للتمثيل لا ينظر إليها منعزلة منفردة، وإنما يفترض لها سياقاتها ليتسنى له الحكم عليها.

ولسيبويه إحساس دقيق تجاه اللغة، إذ لا تكاد تمرُّ عليه لفظة أو كلام من فم عربي إلا وينطلق لتصور سياقه ومقامه حتى يتسنى له توجيهه وفق ما يقتضيه إنجازه في موضعه ومحله[5].

وقد كان هذا شأنَ سيبويه والنحاة القدماء، فلم يفصلوا اللغة عن محيطها الخارجيِّ، لأنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلا منعزلا

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤-١٧

(٢) انظر: الاستئناف في كتاب سيبويه: ٦٠ – ٦١

(٣) انظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٥٤

(٤) من مقال منشور على الشبكة، في موقع (اللسانيات)،بعنوان (مبادئ التواصل في كتاب سيبويه)، لمنتصر أمين. انظر عنوان المقال على الشبكة:

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2884&sid=718550bae929cd7be2202827d9b86753

(٥) وانظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ٢٩٧

عن العوامل الخارجية التي تلفُّه وتحيطُ به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية – على ما يبدو من معالجتهم لها – على أنها ضرْبٌ من النشاط الإنساني الذي يتفاعلُ مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنَّ الكلام له وظيفةٌ ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأنَّ هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباطٌ وثيقٌ بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث، فقد ظهر هذا كلُّه في دراستهم، وإن لم ينصُّوا عليه مبدأً من مبادئ التقعيد أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية(١).

وقد دَأَبَ سيبويه على تخيُّل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العربُ، وعلى استرجاع حضورِ المُخاطَب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك عمليةُ التحاور أو التواصل الذي أدَّى إلى نشوء نصٍّ منطوق، لأنَّه فَطن إلى أنَّ اللغة أداةُ تواصل في طبيعتها، فلكلِّ عبارة قائلٌ أو متكلِّمٌ قَصَد من ورائها شيئاً، ولا بُدَّ من وجود سامع أو مخاطَبٍ يَعرفُ معنى هذه العبارة ويدركُ الغايةَ منها(٢).

(١) انظر: علم اللغة الاجتماعي: ٦٦

(٢) انظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٤٥

المطلب الثالث
علاقة السؤال المقدّر بالمخاطَب

يُعدُّ السؤال المقدر صورةً من صور اهتمام سيبويه بالمخاطَب، ومظهرا من مظاهر عنايته ومراعاته له، وللمخاطَب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، وقد أحصى بعض الباحثين المصطلحات الدالة على سياق الحال في كتاب سيبويه، فوجد أن كلمة المخاطَب قد وردت ستا وثمانين مرة[1].

ومن النصوص التي أشارت إلى المخاطَب، والتي يمكن أن تفسِّر لنا منطلقات السؤال المقدر لدى سيبويه، ما جاء في (هذا بابٌ تخبر فيه عن النكرة بنكرة) في توجيه (ما كان أحدٌ مثلَكَ) وأشباهه، حيث يقول: "وإنَّما حسُن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردتَ أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى أنْ تعلمه مثل هذا"[2]، ومن ذلك ما نقله عن شيخه الخليل في كلامه على ضمير الفصل، قال سيبويه: "فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنه قد فَصل الاسمَ، وأنه فيما يَنتظر المحدَّثُ ويَتوقَّعُه منه، مما لا بد له من أن يَذكره للمحدَّث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسمَ فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسَدَ الكلامُ ولم يسغْ لك، فكأنه ذَكر هو ليستدلَّ المحدَّث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه"[3].

ففي قوله: "لأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا"، وقوله: "وأنَّه ينتظر المحدَّثُ ويتوقعه منه"، ما يؤصِّل لفكرة السؤال المقدَّر لدى سيبويه، فهو يتلمَّس

---

(١) صاحب الإحصائية هو المستشرق (جيرار ترويو)، كما في كتاب (سياق الحال في كتاب سيبويه): ٧٨

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٥٤

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ٣٨٩

حاجـات المخاطَـب، ويتخيَّـل حالَـه مـن انتظـار وتوقُّـع، وقـد كـان سـيبويه دائـمَ الاستحضار لعنصر المخاطَب، يتوقع أسئلته، ويتأمل أحواله، ويتراءى أمامه، ويتخيله بإدراكٍ عميقٍ وهو يسمع ما يتحدَّث به المتكلمُ، وله في هـذا البـاب حسٌّ دقيـقٌ وذوقٌ رفيعٌ.

وسيبويه حين يبالغ في تصوُّر حال المخاطَب، فإنه يفعل ذلك ليبني كثيرا من الأحكام والعلل في ضوء هذا التصور، ويجعل لكل حال من أحوال المخاطَب حكما يقصده المتكلم؛ لأنَّ المتكلم يضع في حسبانه علمَ المخاطب وجهلَه وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تذكير أو تأكيد(1).

وعلى هـذا النَّهجِ كـان سيبويه والنحاةُ يعالجون قضاياهم النحوية، في ضـوء تصوِّرِ حال المخاطب والمتكلم والعلاقة التي تربط بينهما، وكان للمخاطَبِ وتلمُّسِ احتياجاتِه وتوقُّعِ سؤالاتِه دورٌ بارزٌ في تفسيرهم لكثيرٍ من القضايا النحوية، ومن ذلك أنهم ذهبوا إلى أنَّ " حقَّ الكلام أن يُجعل الأخصُّ هو الذي يُبتدأ به، فإن اكتَفى به المخاطَبُ لم يحتج إلى أن يأتي بنعتٍ، وإن احتاج إلى زيادة ولم يكتفِ فحينئذٍ يزيد"(2).

واستحضارُ حال المخاطَب هو من مقتضيات صحَّة التواصل، " فلن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤدِّيا غرضَه ما لم يكن حالُ المُخاطَب ملحوظا، ليقع الكلامُ في نفس المُخاطَب موقعَ الاكتفاء والقبول"(3).

وسيبويه بهذا الاهتمام البالغ بشأن المخاطَب يطبِّق فكرة المقام والمقال التي يذكرها البلاغيون، ومثله سائرُ النحاة الذين يضعون المخاطَبَ نصبَ عقولهم وهم

(١) وانظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٥٩

ـ وأثر المخاطب في تشكيل الكلام وبنائه أفردنا له حديثا خاصا. انظر: ص ٤٨

(٢) انظر: التخمير ٢ / ١٠٢

(٣) انظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٢٥

يبنون قوانينهم على سنن العرب في كلامها، فلا حذفَ عندهم إلا بدليل تدل عليه القرائن الحالية أو المقالية، ولا تقديمَ ولا تأخيرَ إلا بقواعد وأصول، ولا تعريفَ ولا تنكيرَ حتى يكون المخاطَبُ على وعي كامل بمقام التعريف أو التنكير وهكذا(١).

وههنا ملحظٌ مهمٌّ ينبغي التنبيه عليه، وهو أن السؤال المقدر افتراضٌ من سيبويه لمخاطب يحاور المتكلم فيسأله ويجيبه المتكلم، والذي يبدو أن فكرة (الافتراض) و(الحوار) و(تخيل مخاطب) متجذِّرة لدى سيبويه، متمكنة من تفكيره، وقد ذكر أحدُ الباحثين أنَّ كتاب سيبويه كله جاء كأنه حوار جدلي يبحث عن ما في نفس الباحث من استطلاع أو اعتراض، إذ يحرص على أن يظلَّ دائما وثيق الصلة بمخاطبه الافتراضي، يمثل له، يقنعه، يجادله، يستمهله، ويستميله، كل ذلك بعقل مجتهد لا يفتر عن النظر في النقل وتقليبه(٢).

(١) وانظر: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه: ٣٢ – ٣٣

(٢) انظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ١٠١ – ١٠٢

المبحث الثالث

العلاقة بين السؤال المقدّر والجواب

وفيــه مطلبـــان:

- المطلب الأول : مطابقة الجواب للسؤال.
- المطلب الثاني : أثر السؤال المقدَّر في بنية الكلام.

* * * ** * * *

المطلب الأول
مطابقة الجواب للسؤال

ترتكز فكرةُ السؤال المقدر – أهميتُها وإجراؤُها – على قاعدة (مطابقة الجواب للسؤال)، ولا قيمة لها بغير اعتبار هذه القاعدة، ولذلك كانت هذه القاعدةُ ملاحَظةً بوضوح في سائر ما قدَّر فيه سيبويه السؤالَ، وكان سيبويه ينطلق منها في توظيف السؤال المقدَّر، ويمكن أنْ نحصر الجوانب التي تجلَّت فيها هذه القاعدة في ثلاثة جوانب، هي:

١ – مطابقة الجواب للسؤال في أصل المسؤول عنه، "فإذا سُئلت عن مكان لم يجُز أن تخبِر بزمان، وإذا سُئلت عن عدد لم يجُز أن تخبِر بحال"[(١)]، ولكلٍّ سؤالُه الخاصُّ به، والذي ينبغي أن لا يشاركه فيه غيرُه، سواءٌ أكان هذا السؤالُ باستخدام اسم استفهامٍ خاصٍّ، مثل (كيف) للسؤال عن الحال، و(كم) للسؤال عن العدد، و(أين) للسؤال عن المكان، و(متى) للسؤال عن الزمان، و(لِمَ) للسؤال عن المفعول لأجله، أو كان بغير ذلك بأن يُصاغ السؤال بطريقةٍ معينةٍ ليكون خاصا بمسؤول معيَّن، كالسؤال عن الخبر أو البدل، أو غير ذلك.

٢ – مطابقة الجواب للسؤال في نوع المسؤول عنه وجنسه وما يتعلق به من أحكام أخرى، كأنْ يكون المسؤول عنه معرفة أو نكرة، " فإذا سُئلت عن معرفة لم يجُز أن تخبِر بنكرة، وإذا سُئلت عن نكرة لم يجُز أن تخبِر بمعرفة"[(٢)]، وغير ذلك من الأحكام التي يجب مراعاتها في الجواب ليكون على حدِّ سؤاله وموافقا له، من مثل ما جاء في باب (لا) النافية للجنس، كعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها، وتركُّبِ (لا) مع اسمها، وعملِ (لا) في اسمها مع أنهما كالشيء الواحد، ووجوبِ تكرارها في صورٍ

(١) انظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٣٦

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٣٦

كثيرة لتطابِق في كل صورة سؤالَها، وكلُّ ذلك بناءً على قاعدة (مطابقة الجواب للسؤال)، حيث جُعل البابُ جوابا لسؤال مقدر معين، ثم عُلِّلت كثيرٌ من مسائله وأحكامه بناءً على ذلك.

٣ – مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب، وقد أصَّل سيبويه لهذا الجانب فقال: "ومِمَّا يُختار فيه النصب قولُ الرجل: مَنْ رأيتَ؟وأيَّهم رأيت؟، فتقول: زيدا رأيتُه... ألا ترى أن الرجل يقول: من رأيتَ؟ فتقول: زيداً على كلامه... ومثل ذلك قولك: أرأيتَ زيدا؟ فتقول: لا ولكنْ عمرا مررتُ به... فإن قال: من رأيتَه وأيُّهم رأيتَه؟ فأجبتَه قلتَ: زيدٌ رأيتُه... فإنما تَحمل الاسمَ على ما يحمل السائلُ"(١).

ويشير ابنُ جني بوضوح إلى وجوب إتباع الجواب للسؤال في الإعراب، حيث يقول: "وإعرابُ الجواب على إعراب السؤال، إنْ رُفِعَ رفعتَ، وإنْ نُصِبَ نصبتَ، وإنْ جُرَّ جررْتَ، يقول: مَن هذا؟ فتقول: زيدٌ، فترفع لأن (مَن) مرفوعة بالابتداء، وإذا قال: مَن ضربتَ؟ قلت: زيداً، وإذا قال: بمَن مررت: قلت: بزيدٍ"(٢).

وقد استثمر سيبويه السؤالَ المقدَّرَ من هذا الجانب استثمارا ذكيا، ووظفه توظيفا مهما، تجلَّت فيه – بالدرجة الأولى – القيمةُ الكبرى للسؤال المقدر.

وقد تعددت الأوجه التي وظَّف فيها سيبويه السؤالَ المقدرَ من جهة الإعراب، حيث كان يوظفه أحيانا لشرح الإعراب وتفسيره، وأحيانا لتسويغ الإعراب واستجازته، وأحيانا لتوجيه الإعراب، وكل هذه الأوجه تعتمد قاعدةَ (مطابقة الجواب للسؤال) ركيزةً تقوم عليها(٣).

ولعلَّنا نمثِّل في هذا المقام بمثال يشهد لأثر هذه القاعدة في تقدير السؤال لدى

(١) انظر: الكتاب: ١ / ٩٣ – ٩٤

(٢) انظر: اللمع: ١٥٢

(٣) وانظر للاستزادة حول هذه الجوانب المتعلقة بالإعراب ص ٢٢٧

سيبويه، ولـيكن فـيما يتعلـق بغـرض شرح الإعـراب وتفـسيره، حيـث كـان سـيبويه لا يكتفي أثناء تحليله للتركيب ببيان إعراب الكلمة وموضعها، بـل يتجـاوز ذلـك لـشرح هذا الإعراب وتوضيحه وتفسيره، ومن وسائل شرح الإعـراب لديـه الـسؤال المقـدر، وتستمِدُّ هذه الوسيلةُ فعاليَّتها من استصحابها لقاعدة (مطابقة الجواب للسؤال)، ومن أمثلة ذلك لدى سيبويه تقديره للسؤال عند إعرابه لـ(مسلم وكافر) من مثاله: (مررت برجلين مسلم وكافر)، حيث يقول: "ومنه أيضاً: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جَمعتَ الاسمَ وفرَّقتَ النعتَ، وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلا، كأنَّه أجاب مَنْ قـال: بـأيِّ ضَرْبٍ مَرَرْتَ؟ وإنْ شاء رَفَعَ، كأنَّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ فـالكلامُ عـلى هـذا وإن لم يَلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنَّما يجري كلامُه على قدْر مسألتك عنده لو سألتَه"[1].

فقد أجاز في (مسلم وكـافر) وجهـين إعـرابيين، همـا: الجر بـدلا مـن (رجلـين)، والرفع على القطع خبرا لمبتدأ محذوف، ثم يؤلِّف - شرحا وتفسيرا لهـذين الإعـرابين - سؤالا على لسان المخاطب، يصوغه بعناية ليتوصل به إلى مراده، فيـصوِّر أنَّ المخاطَب لما سمع: (مررت برجلين) سأل المتكلمَ فقال: بأيِّ ضرب مررت؟، وهو سـؤال - كـما نرى - عن البدل،، حيث تحلُّ كلمة (مسلم وكافر) محلَّ اسم الاستفهام (أيّ) المجرور بحرف الجر في السؤال، فتصير كلمة (مسلم وكافر) كأنها مجرورة بحـرف الجـر، " لأنَّ البدل في كلامهم هو: أن يقدَّر سقوط ما قبله، ويقوم الثاني مقامه"[2]، ولذلك يجب أن يجيبه المتكلم بذكر البدل؛ حتى يوافق الجـواب سـؤاله، فيقـول المـتكلم: مـسلمٍ وكـافرٍ، ليصير تركيب الجملة: مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ.

ثم يغيِّر سيبويه السؤالَ ليصير خاصا عن الخبر، فيصوِّر لنـا أن سـؤال المخاطـب هو: (ما هما؟)، ليأتي الجوابُ موافقـا لـصيغة الـسؤال، فيُقـال: مـسلمٌ وكـافرٌ، أي: همـا مسلمٌ وكافرٌ، ليصير تركيب الجملة: مررت برجلين مسلمٌ وكافرٌ.

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢ / ٣٢٥

وقد ذكر السيرافيُّ أنَّ قصْد سيبويه من التقدير في هذا الموضع هو تفسير الإعراب، حيث قال: "وفسَّر سيبويه خفضَه على البدل بقوله: (كأنَّه أجاب مَن قال: بأيِّ ضرْبٍ مررْتَ؟)؛ وإنَّما قَدَّر هذا لأنَّ البدل في التقدير كأنه هو الملفوظُ المتصلُ بالفعل"(١).

(١) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٣٢٢

المطلب الثاني
أثر السؤال المقدر في بنية الكلام

يتبين لنا في أمثلة السؤال المقدر أنَّ سيبويه يولي السؤال المقدر أثناء تحليله أهمية كبرى، حتى إنه لَيبدو - في كثير من المواضع - أنَّ سيبويه يجعله فاعلا في تشكيل خطاب المتكلم، ومؤثِّرا في تحديد مواضع كلامه الإعرابية، ومحدِّدا للبنية التركيبية للكلام المنطوق، فالمتكلم - عند سيبويه - يرفع على الخبرية نحوَ (مسلم وكافر) في مثل: مررت برجلين مسلم وكافر، إذا كان سؤال المخاطب: مَنْ هما؟، ويخفض (مسلم وكافر) إذا كان سؤاله: بأيِّ ضرب مررت؟، حيث يقول: "ومنه أيضاً: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جَمعتَ الاسمَ وفرَّقتَ النعتَ، وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلا، كأنَّه أجاب مَنْ قال: بأيِّ ضَرْبٍ مَرَرْتَ؟ وإنْ شاء رَفَعَ، كأنَّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟، فالكلامُ على هذا وإن لم يَلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنَّما يجري كلامُه على قدْر مسألتك عنده لو سألتَه"(1)، فهو يجعل لتساؤلات المخاطب المفترَضة - كما هو ملاحَظ - دورا بارزا في تحديد مواضع الكلم الإعرابية.

ومثلُ هذه الأسئلة التي يقدِّرها سيبويه على لسان المخاطَب، وإنْ لم تكنْ ملفوظةً إلا أنها كالملفوظة من حيثُ إنَّ منْطقَ الكلام يقتضيها وسياقَ الحال يتطلَّبها، وقد نبَّه على ذلك سيبويه حيث قال - بعد تقديره للأسئلة السابقة -: "فالكلامُ على هذا وإن لم يلفظ به المخاطَبُ، لأنَّه إنَّما يجري كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه"(2).

والذي يظهر أنَّ تأثير الأسئلة المقدرة ناتجٌ عن مراعاة المتكلم لها، فالمتكلمُ هو المتحكِّمُ - بالدرجة الأولى - في مواضع الكلمة الإعرابية وفي تشكيل خطابه بالوجه

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

الذي يراه، لأنَّـه هـو الـذي يكـون في ذهنـه شيءٌ يريـد إيصالَه إلى المخاطَـب، وفي نـصِّ سيبويه السابق ما يشير إلى ذلك، حيث كان يخيِّر المتكلمَ في أن يرفع أو ينصب، فيقـول في تحليله لتركيب: (مررت برجلين مسلم وكـافر): "وإن شـاء رَفَـعَ، كأنـه أجـاب مـن قال: فما هما؟"(1)، فهذا النص يدلُّ على أنَّ المتكلم هـو الـذي يـشغل المواضـعَ في جملتـه التي يؤلفها كما يريد هو، ولكنَّ المتكلمَ وهو يفعل ذلك يستحضرُ المخاطَبَ أثناء تأليفه للكلام، فيـشغل الموضـعَ الـذي يتوقَّـع وهـو يؤلِّـف جملتَـه أنَّ المخاطَـبَ ينتظر منه أنْ يشغلَه، وهو ما يُفهم من قول سيبويه بعد أنْ ذكَـر الأسـئلة التـي يَفـترض أن تكـون في ذهن المخاطَب، وأنَّ المتكلم يتوقَّـع دورانَ أحدِ هـذه الأسـئلة في ذهـن الـذي يخاطبـه، فيشغل الموضعَ الذي يجيب عن ذلك السؤال(2).

ومن الأحوال التي تعتري المخاطَبَ الانتظارُ والتوقُّعُ، نتيجةً لما هـو عليـه مـن انتظار سماع حَدَثٍ معيَّنٍ متوقعا ومترقبا لحصوله، فهـو شـغِفٌ متلهِّـفٌ لإخبـاره بـه، فملامحُ الوجه والنظراتُ كلُّها إشـاراتٌ ودلائـلُ مُوحيـةٌ عـلى هـذا الترقُّـب والتوقُّـع، فالمخاطَب يعبِّر عن هذا الانفعال الداخلي نتيجةً للمشاعر غير المستقرة في أعماق نفسه، فملامحُ الوجه تحكي هذا الانفعـالَ، ومِـنْ ثَـمَّ فـإن هـذه الإشـارات تنتقـل إلى المـتكلم ليصوغ كلامَه على هذا وفْق تلك الحالة(3).

---

(1) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(2) انظر: نظرية الموضع في كتاب سيبويه: ٢٦٤ - ٢٦٥

(3) وانظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٨٢

وكثيرا ما كان يربط سيبويه بين مراد المتكلم وتوقعات المخاطب، ومن ذلـك قولـه في بـاب (الفعـل الـذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيـه لـشيء واحـد): "واعلـم أنـه إذا وقـع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحـد، ولـيس بمنزلـة قولك: ضرب رجل زيداً لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلـك قولـك: كـان زيـد حليـماً، وكـان حليـماً زيـد، لا عليـك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله. فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هـو =

وتبعا لذلك فإن سيبويه يبني كثيراً من الأحكام أو يوجهها في ضوء تخيل وجود محاوِر يقبل على المتكلم ويحاوره، لذا يكون الحكم مبنيا على قول مفترض للمخاطب يحمل المتكلم للرد عليه، وصياغة جمل في ضوء ما يعنيه المُخاطَب ويقصده(1).

= معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس " الكتاب: ١/ ٤٧-٤٨

(١) وانظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٥٩

الفصل الأول

ما يقع جوابا لسؤال معيَّن

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الحال.
- المبحث الثاني: المفعول لأجله.
- المبحث الثالث: ظرف الزمان.
- المبحث الرابع: ظرف المكان.

المبحث الأول

الحـــــال

وفيـه مطلبـــان:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: العلاقة بين الحال و(كيف).

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

أشار سيبويه إلى أنَّ الحالَ جوابٌ لـ(كيف) في مواضع، هي:

١- عند حديثه عن بعض المصادر المنتصبة على الحاليَّة، في باب بعنوان: (ما ينتصبُ من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنه موقوعٌ فيه الأمر)(١).

وهذه المسألةُ - إعرابُ المصدر الواقع مَوقعَ الحال - جرى الخلافُ فيها بين النُّحاة، وذهبُوا فيها مَذاهبَ شتَّى، ومذهبُ سيبويه فيها أنَّ هذا المصدرَ نفسَه حالٌ، وأنَّه على التأويلِ بوصْفٍ مناسبٍ.

وهذا البابُ معقودٌ لهذه المسألة، وقد قال في أوله: "باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه حالٌ وقع فيه الأمرُ، فانتصب لأنَّه موقوعٌ فيه الأمر، وذلك قولك: قتلتُه صبراً، ولقيتُه فُجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيتُه عياناً، وكلَّمتُه مشافهةً، وأتيتُه ركْضاً وعدْواً ومشْياً، وأخذتُ ذلك عنه سمْعاً وسماعاً"(٢).

فهذه المصادرُ تُعرب حالا عند سيبويه، وتؤوَّلُ بوصفٍ مناسبٍ، فقولُه: أتيتُه مشْيا وركْضا وعدْوا، يؤولُ المصْدرُ فيها، حتَّى كأنَّه قيل: أتيته ماشيا وراكضا وعاديا.

ثم يقولُ بعْد ذلك: "واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأوَّلَ (يعني بابَ المفعولِ لأجْله) ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله: لمهْ"(٣).

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣٧٢

فهو يقرِّر هنا أنَّ الحال جوابٌ لـ(كيف)، كما أن المفعولَ لأجله جـوابٌ لـ(لمهْ)؛ ويظهرُ من إيراد سيبويه لهذا الضابطِ في هذا الموضعِ الهدفُ الـذي أراده، وهـو التمييـزُ بين بابي الحال والمفعولِ لأجله، فإنَّه لَـمَّا قَدَّم بشرحِ بـاب المفعـول لأجلـه، وهـو البـابُ الذي يسبقُ هذا البابَ، وهو مصْدرٌ منصوبٌ، وأَرْدَفَ بهـذا البـابِ الـذي هـو مـصدٌر منـصوبٌ أيضا، ولكنَّـه عـلى الحاليَّـة؛ قَـصَدَ التفريـقَ بـين هـذين البـابين بهـذا الـضابطِ الواضحِ، وهـو أنَّ الحـال يقـع في جـواب (كيـف)، في حـين أنَّ المفعـول لأجلـه يقـع في جواب (لمهْ).

وللسؤال المقدَّر قيمةٌ عاليةٌ في مثل هذا الغرض؛ فإنه يُعدُّ قرينةً وصفيَّةً ذاتِ دوْرٍ فعَّالٍ للتمييز بين تركيبٍ وآخرَ؛ لأنَّ " الاستفهام يعطي أساسا جيدا لفهـم التراكيـب، ووظيفته تقديمُ وصفٍ ذي معنى واضح عند تباين التراكيب اللغويَّة"(1).

وأوْجُهُ الشَّبه بين هـذين البـابين أكثرُ مـن ذلـك، منهـا مـا ذكـره الرُّمَّـانيُّ - وهـو يشرح كلامَ سيبويه هذا ويقدِّر السؤالَ - مِنْ أنَّ المصدر في كـلِّ متَّـصِلٌ بفعـلٍ لم يُشتقَّ منه، وأنَّ الفعلَ في كلٍّ يقتضي هذا المصدرَ، ولعلَّ وجْهَ اقتضائه لهما أنَّ الفعل لا يكـون إلا على هيئة، وهذا وَجهُ اقتضائهِ الحـالَ، ولا يكـون إلا لغـرضٍ، وهـذا وَجـهُ اقـتضائهِ المفعولَ له، يقول: "أيْ ينتصبُ على ذلك الوجهِ مـن جهـة أنـه مـصدرٌ اتَّـصل بفعـلٍ لم يُشتقَّ منه وهو يقتضيه، إلا أنَّه يقتضيه في هذا الباب عـلى جـوابِ (كيـف)، وفي البـاب الأول على جواب (لمَ)"(2).

٢- عند حديثه عن المصدر الـذي يُحذف عاملُه وجوبـا ويقـومُ المـصدرُ مقامـه، وهو المصدر المؤكِّدُ لنفسه نحو: هذا زيدٌ حقا، والمؤكِّدُ لغيره، نحو: له علي ألْفُ درهـم عُرْفا.

---

(١) انظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٤١

(٢) انظر: شرح الرمَّاني: ٤/ ٦٣٣

حيث ذَكرَ أنَّ هذا المصدرَ منصوبٌ بعامل غيرِ موجود في الجملةِ نفسِها، بل هو محذوف؛ لأنَّ هذا المصدرَ ليس حالا، أو مفعولا لأجله، حتى ينتصبَ بعامل من الجملة نفسِها، ولكنَّ سيبويه في شرْحه لهذه المسألة لمْ يُسَمِّ الحالَ والمفعولَ لأجله باسميهما، وإنما سمَّاهما بشيء من أوصافهما الثابتةِ المميِّزةِ لهما، وهو كَوْنُ كلِّ واحدٍ منهما جوابا لسؤال مقدَّر، فقد أشار إلى الحال بالمصدر الذي في معنى (كيف)، والمفعول لأجله بالمصدر الذي في معنى (لمهْ).

يقول سيبويه: "واعلمْ أن نصْبَ هذا البابِ المؤكّدِ به العامُّ منه وما وُكِّد به نفسُه، يُنصب على إضمارِ فعلٍ غيرِ كلامِك الأولِ؛ لأنه ليس في معنى- (كيف) ولا (لمَ)"[1].

فمعنى قولِه: "لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لِمَ) " أيْ: "ليس بحال ولا (لمَ) يعني ليس بمفعول له، لأنَّ الحال جوابُ (كيف)، والمفعولَ لأجله جوابُ (لمَ)"[2].

ويقصِدُ سيبويه بالعامِّ المصدرَ المؤكِّدَ لغيره، نحو: له عليَّ ألف درهم عُرْفا، فهو "يسمي المؤكِّد لنفسه (التأكيدَ الخاص)، والمؤكِّد لغيره (التأكيدَ العام)"[3].

ويشرحُ الفارسيُّ مُرادَ سيبويه قائلا: "لأنَّه ليس في معنى (كيف) ولا (لِمَ)، ولا ما كان على معنى (كيف) و(لِمَ)، هو الحالُ والمفعولُ له، وهذان ينتصبان على الجملة المتصلة بهما، وما ذُكر في هذا البابِ وفي الذي قبله ينتصبُ على إضْمار فعلٍ دلّ ما قبل المنتصب عليه، فالحالُ والمفعولُ له ينتصبان من جملة واحدة، وهذا البابُ لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصِب، إنما هو على فعل آخر"[4].

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٣

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٢٧٠

(٣) انظر: شرح الرضي: ١/ ٣٢٨

(٤) انظر: التعليقة: ١/ ٢٠٨

٣- عند الحديث عن المصدر التشبيهيِّ الذي يُحذف عاملُه وجوبا، في باب بعنوان: (ما ينتصبُ فيه المصدرُ المشَبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه)[1]، والمصدر التشبيهيُّ هو المصدر الدالُّ على التشبيه بعد جملةٍ، مشتملةٍ على معناه وعلى فاعله المعنويِّ، وليس فيها ما يصلح عاملا غير المحذوف، نحو: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلى، وقد عرَضَ سيبويه لهذا الباب وشرَح الأعاريبَ الجائزةَ فيه، ومن هذه الأعاريبِ النصبُ على المصدريَّة أو على الحاليَّة.

ثم ذكَر أنَّك إذا ذكرْتَ الفعلَ في مثل هذا التركيب، فقلتَ: فإذا هو يُصوِّتُ صَوْتَ حمَار، جاز لك في المصدر نصبُه على الحاليَّة، ونصبُه على المصدريَّة، ولمّا أراد أن يَشرحَ وجهَ وقوعِه حالا، قال: وكأنَّ هذا جوابٌ لمنْ قال: على أيِّ حالٍ وكيفَ؟ وكأنَّه قيل له: كيف وقع الأمرُ أو جَعَل المخاطَبَ بمنزلة مَنْ قال ذلك، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمر.

يقولُ سيبويه: "فإذا قلتَ: فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمار، فإن شئْت نصبتَ على أنه مثالٌ وقع عليه الصوتُ، وإن شئت نصبتَ على ما فسَّرنا وكان غيرَ حال وكأنَّ هذا جوابٌ لقوله: على أيِّ حالٍ وكيف ومثله، وكأنَّه قيل له: كيف وقع الأمرُ؟ أو جَعَل المخاطَبَ بمنزلةِ مَنْ قال ذلك فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أيِّ مثال، فانتصب وهو موقوعٌ فيه وعليه وعمل فيه ما قبله وهو الفعل"[2].

وزاد السيرافيُّ أنه بالنصْب على المصدرية كأنَّه جوابٌ لمن قال: أيَّ فعلٍ فعَل؟ يقول: "وإنْ قدَّرنا المصدرَ منصوبا على أنه مصدر، فكأنَّه جوابٌ لـمَنْ قال:أيَّ فعْلٍ فَعَل؟ وإذا كان على الحال، فكأنَّه جوابٌ لمن قال: على أيِّ حال وقع؟، وإذا كان معرفةً

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٥٥

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٠

لم يكن حالا"[1].

ونلاحِظُ أنَّ سيبويه وظَّف السؤال المقدر - هُنا - في تقريبِ الإعرابِ وتوضيحِه، وللسؤال المقدَّرِ تأثيرٌ كبيرٌ في مثل هذا الغرض، خاصةً في مثل هذه الأمثلة المشْكِلةِ، والتي يتجاذبها أكثرُ من باب، فيكون للسؤال المقدَّر دوْرٌ بارزٌ في تحديد وتعيين البابِ الذي يندرج تحته هذا المثالُ، فهو حين أراد توجيهَ إعرابِ هذا المثال: فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمار، أجاز إعرابه حالا، ولمّا كان الأصْلُ في الحال أن يكون وصفا، وهذا ليس كذلك، وظَّفَ السؤالَ المقدَّرَ لتقريب إعرابِه حالا في ذهْن المتعلِّم والمتلقِّي، فقال: "وكأنَّه قيل له: كيف وقع الأمرُ؟ أو جَعَل المخاطَبَ بمنزلةِ مَنْ قال ذلك فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أيِّ مثال"[2].

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٢٤٨

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٠

المطلب الثاني
العلاقة بين الحال و(كيف) [1]

"(كيف) سؤالٌ عن الحال"[2]، وإنَّما وقعت الحالُ جوابا لـ(كيف) لأنها تبيِّن هيئةَ صاحبها[3]، والهيْئةُ هي: "حالُ الشيء وكيفيَّتُه"[4]، والحالُ والكيفيةُ يصح السؤال عنهما بـ(كيف)، فظهر بذلك الترابطُ بينهما، فسببُ وقوع الحال جوابا لـ(كيف) بيانُها للهيئة، ولذلك كلُّ ما يُبيِّنُ الهيئةَ يصحُّ أن يقع جوابا لـ(كيف) كما سيأتي لا حقا[5].

ومِنْ ثَمّ صَحَّ أن يقومَ القولُ بـ(صحَّة وقوعِ الحال جوابا لـ"كيف") مقامَ القولِ بـ(أنَّ الحال تبيّن هيئةَ صاحبها)، فهُما في معنى واحد، فذِكْرُ أحدِهما مُغْنٍ عن ذكْرِ الآخَر، وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ ابنَ هشامٍ لَمَّا قال في تعريف الحال: (وصفٌ، فضلة، يقع في جواب "كيف")[6]، قال الشيخُ يس معلِّقا على قوله: (يقع في جواب "كيف"): "أيْ: يصحُّ أن تقع في جوابها، وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة"[7].

(١) أما العلاقة بين باب الحال وعموم السؤال المقدر ، بمعنى وجه تقدير السؤال في باب الحال ، فقد ذكرناه سابقا في بيان مختصر في التمهيد ، وشرحنا هناك وجه الإبهام في الباب ، والذي استدعى تقدير السؤال وسوَّغه ، وهو بيان يشمل باب الحال ، والمفعول له ، وظرف الزمان ، وظرف المكان . انظر : ص ٣٣ ، ولمّا كانت هذه الأبواب الأربعة واقعة في جواب سؤال معيَّن ، شرحنا – هنا – خصوصَ العلاقة بينهما.

(٢) انظر على سبيل المثال: أسرار العربية: ٣٢، ٣٨٦، والإنصاف: ٦٤٣

(٣) " الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول " الأصول في النحو:١/ ٢١٣، وعلى هذا كلُّ النحاة.

(٤) انظر: الكليات: ٩٦٢، ولسان العرب: (هيأ)، والقاموس المحيط: (هاء)

(٥) انظر: ص ٦١

(٦) انظر: شرح قطر الندى: ٢٦١

(٧) انظر: حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر: ٢/ ١٣٤

ومما يدل على تساويهما في الدلالة، أنَّ النحاةَ الذين عرَّفوا الحالَ وذكروا في تعريفه قيْدَ (وقوعه في جواب "كيف")، والنحاةَ الذين عرَّفوا الحالَ وذكروا في تعريفه قيْدَ (بيانه للهيئة)؛ قَصَدوا بهذين القيدين أنْ يُخرجوا شيئا واحدا، ممَّا يدلُّ على أنهما بمعنى واحد، وهذا الشيء هو: النعت، والتمييز المشتق؛ وذلك لأنهما لا يصحُّ وقوعُهما جوابا لـ(كيف)؛ لأنهما لا يُقصد بهما بيانُ الهيئة، بل قُصد بالنعتِ تقييدُ الموصوف، وبالتمييزِ المشتقِّ بيانُ جنس المتعجَّب منه، وهو الفروسية في مثل: لله درُّه فارسا؛ وإنْ كان فيهما دلالةٌ على الهيئة، فهي دلالة ضمنيَّة.

وممَّن ذكَر بيانَ الهيئة في تعريف الحال، وقَصَد إخراجَ النعت والتمييز المشتق ابنُ هشام في الأوضح، حيث قال في أول باب (الحال): "الحالُ نوعان: مُؤَكِّدَة، وستأتي، ومُؤَسِّسَة: وهي وَصْفٌ فَضْلَة مذكورٌ لبيان الهيئة... وخَرَجَ بذكر الوَصْفِ نحوُ: (القَهْقَرَى) في: (رَجعْتُ القَهْقَرَى)، وبذكر (الفضْلة) الخبَرُ في نحو: (زَيْدٌ ضَاحِكٌ)، وبالباقي التمييزُ في نحو: (لله دَرُّهُ فَارِساً)، والنعتُ في نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ)؛ فإنَّ ذِكْرَ التمييزِ لبيان جِنْسِ المتعجَّب منه، وذِكْرَ النعت لِتَخصِيصِ المنعوت، وإنما وقعَ بيانُ الهيئة بهما ضِمْناً لا قصْداً"[1].

ويعني ابنُ هشام بـ(الباقي): القيدَ الذي ذكره في التعريف، وهو قولُه: (مذكورٌ لبيان الهيئة).

وهو نفسُه الذي ذكر وقوعَ الحال في جواب (كيف) حين عرَّف الحالَ، فقال: "الحال، وهو وصفٌ، فضلةٌ، يقع في جواب (كيف)"[2]، وقَصَد كذلك بهذا القيد إخراجَ التمييز المشتقِّ والنعت، يقول الفاكهيُّ معلِّقا على التعريف: "فخرَج بـ(الفضلة) نحو: القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وبما بعدها نعتُها نحو: رأيت رجلا فاضلا،

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٧-٢٥٩

(٢) انظر: شرح قطر الندى: ٢٦١

والتمييزُ نحو: لله درُّه فارسا؛ لعدم صلاحيَّتهما لذلك"[1].

وممّا يدلُّ أيضا على أنَّ وقوعَ الحال في جواب (كيف) بمعنى بيانِ الهيئة، أنَّ الحالَ المؤكِّدةَ لا يصحُّ وقوعُها جوابا لـ(كيف)؛ لأنَّها لا يُقصدُ بها بيانُ الهيئة، وسنتحدَّثُ عن هذا فيما يأتي.

هل كلُّ حالٍ يصحُّ وقوعُها جوابا لـ(كيف)؟

الأصل أنَّ كلَّ حال يصحُّ وقوعُها جوابا لـ(كيف)، ويُستثنى من ذلك الحالُ المؤكِّدة؛ وذلك لأنها ليست لبيان الهيئة، وقد عرَفنا أنَّ الحال إنَّما وقعت في جواب (كيف) لأنها تبيِّنُ الهيئة، وإنما الحالُ المؤكِّدةُ تجيء لتوكيد عاملها أو توكيد صاحبِها أو توكيد مضمون الجملة، فهي لا تفيد معنى جديدا، وإنما تقوِّي معنى موجودا في الجملة قبلَ مجيئها، ولو حذفتَ الحالَ لفُهم معناها ممَّا بقي من الجملة، والأصلُ أنَّ الاستفهامَ إنَّما يكون عند الاستِبْهام، ولا إبْهامَ في الحالِ المؤكِّدة من هذه الجهة.

ولو أردنا أن نمثل لهذه الحال فإنا نقول: ابتسمَ زيدٌ ضاحكا، فالحالُ في هذه الجملةِ لا يصحُّ أن تقع جوابا لـ(كيف)، فلا يمكنُ أن يكون (ضاحكا) جوابا لمن سَأل: كيف ابتسمَ زيدٌ؟ وذلك لأنَّ هذه الحالَ لم تبيِّن هيئةَ زيد، إذْ هي مُبيَّنةٌ بالفعل (ابتسمَ)، وأنتَ بهذه الحال لم تَزدِ السائلَ على ما يَعرفُ من هيئة الفاعل شيئا.

ولذلك قال ابنُ هشام -لَمَّا عرَّف الحالَ بأنه صالحٌ للوقوع في جواب (كيف)-: "فإن قلت: يردُ على ذكْر الوقوع في جواب (كيف)، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2]؛ قلتُ: الحدُّ المذكوُر للحال المبيِّنة لا المؤكِّدة"[3].

ولَمّا عَرَّف الحالَ في (الأوْضح) احترز عن الحالِ المؤكِّدة ابتداءً، فقال: "الحالُ

(١) انظر: شرح الفاكهي على القطر: ٢/ ١٣٤

(٢) هود: ٨٥

(٣) انظر: شرح قطر الندى: ٢٦٢

نوعان: مؤكِّدةٌ، وستأتي، ومؤسِّسةٌ، وهي: وصفٌ فضلةٌ مذكورٌ لبيان الهيئة"(1).

قال الشيخ يس مُعلِّقا: "إنّما كان هذا تعريفا للمؤسِّسةِ فقط؛ لأنَّ مِنْ جُمْلةِ فُصوله قولُه: (لبيان الهيئة)، وهو لا يشْملُ المؤكِّدةَ"(2).

وفي عدم وقوع الحال المؤكِّدة جوابا للسؤال ما يشير إلى الارتباط الوثيق بين السؤال المقدر وسياق الموقف، من حيث ارتبط تقديرُ السؤال بالمواضع التي يكتنفها الإبهامُ والغموضُ، ومن حيث إنَّ السؤال يجب أن يكون سائغا متصوَّرا على لسان المخاطَب.

ولكنْ هل كلُّ ما صَحَّ وقوعُه جوابا لـ(كيف) يكون حالا؟

لـمَّا كان علةُ وقوع الحال جوابا لـ(كيف) بيانَها للهيئة، فإنَّ كلَّ ما دلَّ على هيئة يصحُّ وقوعُه جوابا لـ(كيف)، "فهي تَسألُ بها عن حالِ الشيء وهيئته"(3).

فيدخلُ في هذا بعضُ الأفعال نحو: تربَّعْتُ، وبعضُ أسماء المعاني نحو: رجعتُ القهقرى، و" فِعْلة " الموضوعةُ للهيئة، كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: "إذا قتلتم فأحسنوا القِتلة"(4)، وبعضُ الأخبار نحو: زيدٌ متكئٌ، وبعضُ النعوت نحو: مررت برجلٍ راكبٍ.(5)

وفي الألفيَّة:

وفي جوابِ (كيفَ زيد؟) قل: دَنِفْ　　　فزيدٌ استُغني عنه إذْ عُرِفْ(6)

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٧-٢٥٩

(٢) انظر: حاشية يس على التصريح: ١/ ٣٦٥

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاجي: ٣٥

(٤) أخرجه مسلم في (باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة). انظر: ٦/ ٧٢.

(٥) الأمثلة من شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢١

(٦) انظر: ألفية ابن مالك: ١٤، البيت رقم ١٣٨

فقد وقعتْ (دنف) جوابا لـ(كيف)، وهي خبر، وكذلك سائرُ ما ذكرْنا من الأمثلة، فكلُّ ما فيه بيانٌ للهيئة يصحُّ وقوعُه جوابا لـ(كيف).

والنحاةُ حين يقولون: "(كيفَ) سؤالٌ عن الحال"[1]، فهم لا يقصدون بالضرورةِ الحالَ الاصْطلاحيَّ، وإنْ قصدوا ذلك فكلامُهم يشْمل - بلا شَكّ - الحالَ في اللغة؛ بدليل أنّ (كيف) يُسأل بها عن الخبر، ويصحُّ أن يُسأل بها عن كلِّ ما فيه بيانٌ للحال والهيئة كما قدَّمنا، ويتضح هذا أكثر في كلام الزجّاجيِّ حينَ يقول: "(كيف) سؤالٌ عن حالٍ، كقولك: كيفَ زيدٌ؟ فيقال: صالحٌ أو سقيمٌ"[2]، إذِ التقديرُ: زيدٌ صالحٌ أو سقيمٌ، وهذا خبرٌ لا حالٌ اصطلاحا.

وقد ذكر ابن السراج أن الخبر يقع جوابا لـ(كيف)، حيث قال: "وخبرُ المبتدأ يكون جوابَ (ما)، وأيّ، وكيف،... ويقول: الدينارُ كيف هو؟ فتقول: مُدوَّرٌ أصفرُ حسنٌ منقوشٌ"[3].

هذا وقد جعل بعضُ النحاة وقوعَ الحال في جواب (كيف) علامة على الحال، كما جعله بعضهم شرطا له، وجعله آخرون قيدا في تعريفه.

فممَّن جعله علامة على الحال ابنُ السراج إذ يقول: "والحالُ تعْرفُها وتعتبرُها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل، تقول: كيف جاء عبدُ الله؟ فيكونُ الجوابُ: راكباً"[4].

وممَّن جعله شرطا للحال ابنُ هشام، حيث يقول: "الحالُ وهو عبارةٌ عمَّا اجتمع فيه ثلاثةُ شروط: أحدُها: أن يكون وصفا، والثاني: أن يكون فَضْلةً، والثالث: أن

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: أسرار العربية: ٣٢، ٣٨٦، والإنصاف: ٦٤٣

(٢) انظر: حروف المعاني: ٣٥

(٣) انظر: الأصول: ١/ ٦٩

(٤) انظر: الأصول: ١/ ٢١٣، وكذلك ابن يعيش، انظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٥

يكون صالحا للوقوع في جواب (كيف)"[1].

وممَّن جعله قيدا في تعريف الحال أبو حيَّان، حيث يقول: "الحالُ لغةً تُذكَّر وتؤنَّث، واصطلاحا: عبارةٌ عن اسمٍ منصوبٍ تبيِّن هيئة صاحبها، صالحةٍ لجواب (كيف)"[2].

(١) انظر: شرح قطر الندى: ٢٦٢، وابن الدهان في الغرَّة: ٢/ ٨٩، والحيدرة اليمني في كشف المشكل: ٣٠٤، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط: ١/ ٥٥٥

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٥٧، وابن هشام في قطر الندى: ٢٦١

المبحث الثاني

المفعـــول لأجلـــــه

وفيـه ثلاثـة مطالـب:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: العلاقة بين المفعول لأجله والسؤال (لِمَهْ).
- المطلب الثالث: اعتبار النحاة السؤالَ المقدَّرَ شرطا للباب.

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

أشار سيبويه إلى وقوع المفعول لأجله جوابا للسؤال المقدَّر " لِـمَهْ " في المواضع التالية[1]:

١- عند شرحه ماهيَّة المفعول لأجْله في البابِ الذي خصَّه له، وهو بعنوان: (ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر)، حيثُ يقول: "هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لَمَا قبله لمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منْه، فانتصبَ كما انتصبَ الدرْهمُ في قولِك: عشرون درهماً.

وذلك قولُك: فعلتُ ذاك حذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذاك مخافةَ فلانٍ وادَّخارَ فلانٍ... فهذا كلُّه ينتصبُ لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لمَ فعلتَ كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا"[2].

فهو يقرِّرُ أنَّ المفعولَ لأجْله تفسيرٌ لِـمَا قبله، من حيثُ إنَّه علَّةٌ لمضْمونِ عامله، وهذا هو وَجْهُ التفسير - هُنا -، يدلُّ عليه قولُه: "ولأنَّه تفسيرٌ لِـمَا قبله لِـمَ كان؟"،

---

(١) سبق ذكر موضعين من مواضع تقدير سيبويه للسؤال في المفعول لأجله في باب الحال، لأنهما موضعان مشتركان بين البابين، والأول عند حديثه عن بعض المصادر المنتصبة على الحاليَّة، في باب بعنوان: (ما ينتصبُ من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنه موقوعٌ فيه الأمر)، حيث يقول: "واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأوَّلَ (يعني بابَ المفعولِ لأجْله) ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله: لمهْ " ١/ ٣٧٢

والموضع الثاني عند حديثه عن المصدر الذي يُحذف عاملُه وجوبا ويقومُ المصدرُ مقامه، وهو المصدر المؤكِّدُ لنفسه نحو: هذا زيدٌ حقا، والمؤكِّدُ لغيره، نحو: له علي ألْفُ درهم عُرْفا، حيث يقول: "يقول سيبويه: "واعلمْ أن نصْبَ هذا البابِ المؤكّدِ به العامُّ منه وما وُكِّد به نفسُه، يُنصب على إضمارِ فعلٍ غيرِ كلامِك الأولِ؛ لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لمَ) " ١/ ٣٨٣

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٧- ٣٦٩

لأنَّ هذا السؤالَ: (لِمَ) موضوعٌ للعلَّة.

ولَمَّا كان المفعولُ لأجله علةً وسببا لما قبله، جَعَله سيبويه كأنَّه جوابٌ لسؤالٍ تقديرُه: (لِمَ)، حيثُ يقول - بعد أنْ ساق أمثلةَ هذا البابِ وشواهدَه -: "فهذا كلُّه ينتصبُ لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لِمَ فعلْتَ كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا"، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ وقوعَ المفعول لأجله جوابا للسؤال المقدَّر: (لِمَ) مُطَّرِدٌ في سائر أمثلةِ هذا الباب، وهذا بيِّنٌ من حيث إنَّ هذا السؤالَ مرتبِطٌ بالعلَّة التي هي جَوْهرُ هذا الباب، والتي لا يمكنُ أن يخلوَ مثالٌ لهذا الباب منها، فوجودُ السؤال من وجودِها، وعدمُه من عدمِها.

يقول السيرافيُّ - عند هذا الموضع -: "اعلمْ أنَّ المصدرَ المفعولَ له إنَّما هو السببُ الذي له يقع ما قبله، وهو جوابٌ لقائلٍ قال له: لِمَ فعلتَ كذا؟ فيقول: لكذا وكذا، كرجلٍ قال لرجل: لِمَ خرجتَ من منزلك؟ فقال: لابتغاءِ رزقِ الله، أو قال له: لِمَ تركت السوق؟ فقال: للخوفِ من زيدٍ ولحذارِ الشر"[1].

٢- عند حديثه عن بعض المصادر المنتصبة على الحاليَّة، وهو المصدرُ الواقعُ بعد (أمّا)، نحو: أمَّا علْما فعالمٌ، في باب بدَأه بقوله: "ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه حالٌ صار فيه المذكورُ، وذلك قولك: أمَّا سِمَنا فسمين، وأما علْما فعالمٌ".

والمصدرُ الواقعُ بعد (أمَّا) إنْ كان نكرة، نحو: أمَّا سِمَنا فسمينٌ، وأمَّا علْما فعالمٌ، يجبُ - عند الحجازيين - نصبُه، واختار ذلك التميميُّون، لا إلى حدِّ الوجوب، فقد أجازوا رفعَه على الابتداء.

وإن كان مُعرَّفا بالألف واللام فهو واجبُ الرفْع عند التميميِّين، لأنَّهم يعربونه حالا في حال نصْبه، والمعرفةُ يمتنع كونُها حالا، وأمَّا الحجازيون فهم يجيزون رفعَه ونصبَه، لأنَّ نصبَه عندهم على غير الحال، فهُمْ يعربونه مفعولا لأجله، سواءٌ كان

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٢٥٥

معرفةً أو نكرةً.

وقد اختلف النُّحاةُ في توجيه النصبِ في هذا الباب، فمنهم مَنْ أعربه مفعولا به، وهو مذهبُ الكوفيين، واختاره السيرافيُّ وابنُ مالك، ومنهم مَنْ أعربه مفعولا مطلقا، وهو مذهبُ الأخفش، واختاره الرَّضيُّ، وجمهورُ النحاة على أنَّه حالٌ، ما لم يكن معرفةً، فإنْ كان معرفةً، فهم لا يجيزون نصبَه، وجوَّز النصبَ الحجازيِّون - كما سبق - ووجَّهه سيبويه بأنَّه مفعولٌ لأجله[1].

قال شُرَّاحُ كلامِ سيبويه: "وذلك لأنَّه رآهم ينصبون المعرفةَ والنكرةَ، فلا يصلحُ للحال فيبقى مفعولا له، فمعنى: أمَّا سِمَنا فسمينٌ: مهْما يُذكر زيدٌ لأجْل السِّمن فهو سمينٌ، وكذا المعرَّفُ نحْو: أمَّا العلْمُ فعالمٌ، أي: مهْما يُذكر زيدٌ لأجل العلْم فهو عالم"[2].

وحين أرادَ سيبويه توجيهَ النَّصبِ في هذا المصْدرِ المعرَّفِ، في هذه المسألة الخلافيَّة، وإعرابَه مفعولا لأجله؛ شَرَحَ هذا التوجيهَ بالتمثيل والتقدير، للتقريب والتوضيح، ووظَّف السؤالَ المقدَّرَ مِنْ أجْل ذلك، حيثُ يقول: "وقد يَنصبُ أهلُ الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنَّهم قد يتوهّمون في هذا الباب غيرَ الحال، وبنو تميم كأنَّهم لا يتوهَّمون غيره، فمِنْ ثَمَّ لم ينصبوا في الألف واللام وتركوا القُبْحَ.

فكأنّ الذي توهَّم أهلُ الحجاز البابُ الذي ينتصب لأنَّه موقوعٌ له، نحو قولِك: فعلتُه مَخافةَ ذلك .

وذلك قولُهم: أمَّا النُّبْلَ فنبيلٌ، وأمَّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنَّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرَّأيَ، أيْ للعقلِ والرأيِ، وكأنَّه أجاب مَنْ قال: لِمَه؟ وعلى

(١) انظر: شرح السيرافي:٢٧٥ـ٢٧٧، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٢٩ـ٣٣٠، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧٠ـ٤٧٤، وشرح ناظر الجيش: ٥/ ٢٢٧١ـ٢٢٧٦

(٢) انظر: شرح الرضي: ٤/ ٤٧١

هذا الباب فأجْرِ جميعَ ما أجريتَه نكرةً حالا إذا أدخلت فيه الألف واللام"[1].

ثم أشار أيضا إلى السؤال المقدَّر في المفعول لأجله في البابِ ذاتِه، حينَ ذكَر – بعد ذلك – أنَّه قد تقع الصفةُ موقعَ هذا المصدر، كقولك: أمَّا صديقا مصافيا فليس بصديقٍ مُصافٍ، وحينئذ تتعيّنُ الحاليَّة.

ولا يجوز أن تكون هذه الصفةُ معرَّفةً بالألف واللام، لأنه ليس بمصدر، فيُعربَ مفعولا لأجله، ولكنه عبَّر عن المفعول لأجله بـ(جواب لِمَهْ)، حيث يقول: "وممَّا ينتصبُ من الصفات حالاً كما انتصب المصدرُ الذي يُوضع مَوْضعه ولا يكونُ إلا حالاً قولُه: أمَّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافٍ وأمَّا طاهِراً فليس بطاهِرٍ وأمَّا عالماً فعالمٌ... ولا يكون في الصفة الألفُ واللام؛ لأنَّه ليس بمصدر فيكونَ جواباً لقوله: لَمَهْ؟"[2].

٣- عند حديثه عن وقوع (أنْ) والفعل بعد (أمَّا)، نحو: أمَّا أنْ يكون عالما فهو عالمٌ، وأمَّا أنْ يعلم شيئاً فهو عالمٌ، في الباب الذي يلي البابَ الذي تحدَّث فيه عن المصدر الواقع بعد (أمَّا) في المسألة السابقة، حيثُ ذكر أنَّ (أنْ) والفعلَ تُقدَّرُ بمصْدر، إلا أنَّ هذا المصدرَ لا يُعرب حالا، لأنَّ (أنْ) للاستقبال، والمستقبلُ لا يكون حالا، وإنما يُعرب مفعولا لأجله، لجواز وقوع (أنْ) والفعل مفعولا لأجله، كما تقول: سكتُّ عنه أنْ أجْترَّ مودَّتَه، كأنَّك قلت: اجْترارَ مودَّتِه.

وقد عبَّرَ سيبويه في هذا السياق عن المفعول لأجْله بـ(جوابِ لِـمَهْ)، حيث يقول: "... ولا تقع (أنْ) وصلتُها حالاً يكون الأوَّل في حال وقوعه؛ لأنَّها إنَّما تُذكرُ لِـمَا لمْ يقع بعْدُ، فمِنْ ثَمَّ أُجريتْ مجْرى المصْدرِ الأوَّلِ الذي هو جوابُ (لِـمَهْ)؟"[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٥ـ٣٨٦

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٧

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣٩٠

المطلب الثاني
العلاقةُ بين المفعول لأجله و السؤال (لِـمَهْ)

اصطلحَ النحاةُ على تسمية المصدر الذي يبيِّن التعليلَ والسببيةَ: (المفعولَ لأجْله، أو المفعول له)، فقد عَقَد سيبويه له بابا بعنوان: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لِمَا قبله لِمَ كان؟"[1]، وسمَّاه: المفعول له[2]، كما يُسمَّى أيضا: المفعول لأجله، ومن أجله، والموقوعُ له، وفي تقييدِ تسمياتِه بحرفٍ يفيد التعليلَ إشارةٌ إلى جَوْهر هذا البابِ وهو العلَّة.

وكذلك إذا تأمَّلنا تعريفاتِه وجدْناها متقاربةً، وتَنصُّ على جانب العلَّةِ في المفعول لأجْله، ومن هذه التعريفات: تعريفُ سيبويه حيث يقول: "ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر"[3]، وهو عند غيره: "علَّة الإقْدام على الفعل"[4]، أو هو " عذرُ الفعل وعلَّتُه"[5]، أو هو " المصدرُ المعلَّل به حدثٌ شارَكه في الوقت والفاعل تحقيقا أو تقديرا"[6]، أو هو " ما فُعل لأجله فعل مذكور"[7]، أو هو " العلةُ الحاملةُ لعامله"[8].

وأمَّا (لِمَ) أو (لماذا) فهما سؤالان عن العلة، فإنَّ (ما) في الأصل يُستفهم بها عن

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٧

(٢) حيث يقول: "فهذا كلُّه ينتصب لأنه مفعول له " ١/ ٣٦٩

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٧

(٤) انظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٢

(٥) انظر: المقتصد: ١/ ٦٦٦

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٩٦

(٧) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٢/ ٤١٩

(٨) انظر: شرح الرضي: ١/ ٥٠٨

غير العاقل، وعن حقيقةِ الشيءِ أو صفتِه، وكذلك إذا اتصلتْ بها (ذا)، إلا أنها قد تُركّب مع (ذا) فتصير كلمةً واحدةً للاستفهام، وقد تكون (ذا) موصوليَّة، ويُفاد الاستفهامُ من (ما) وحدها، فإذا دخلت اللامُ الجارَّةُ المفيدةُ للتعليل عليهما، صارا سؤالَين عن العلَّة، وتعيّن في (لماذا) كونُهما مركَّبةً كلمةً واحدةً للاستفهام، وتعيّن في (ما) حذفُ ألفها، فيقال: (لِمَ)، وجاز إلحاقُها حالَ الوقْفِ عليها هاءَ السكت، فيقال: (لِـمَهْ).

ومن هُنا يُعلمُ وجهُ وقوعِ هذا الباب (المفعولِ له) جوابا للسؤال (لِـمَهْ)، وذاك مِنْ حيث إنَّ هذا الباب هو علَّةٌ للفعل، و(لِـمَ) سؤالٌ عن كلِّ علة.

هل كلُّ مفعولٍ له يصحُّ أن يقع جوابا لـ(لمهْ)؟

الأصْلُ أنَّ كُلَّ مفعولٍ له يصحُّ أن يقع جوابا لـ(لمهْ)، وبيانُ ذلك أن العلَّة هي جَوهرُ هذا البابِ ولُبُّه، ولا يمكنُ أنْ تنفكَّ عنه، ودلالتُه على العلَّة شرطٌ لتسميته (مفعولا له)، ومِنْ ثَمَّ كان هذا البابُ بجميع أنماطه صالحا للوقوع جوابا لهذا السؤال المقدَّر، ولا يمكن أن يَشُذَّ منه مثالٌ عن ذلك، ولهذا انتُقد الحريريُّ لقوله في الملحة عن المفعول لأجله:

وغالبُ الأحوال أن تراهُ جوابَ (لِـمْ) فعلْتَ ما تهواهُ(١)

فقيل: لا معنى لتقييده بقوله: (وغالب الأحوال)، إلا أنْ يقال: أتى به لتكميل تفاعيل البيت(٢).

وهذا البابُ يأتي في العربية على نمطين، أحدهما: ما يجوز فيه النصبُ والجرُّ، والآخر: ما لا يجوز فيه إلا الجرُّ بأحد الحروف الدالة على العلة(٣).

---

(١) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري: ١٨٣

(٢) انظر: شرحي الملحة: للفاكهي: ٢٨، والهرري:١٥٩

(٣) وهي: اللام، والباء، وفي، ومن، وأصلُها اللام. ينظر: التصريح: ١/ ٣٣٥

وقد اختلف القومُ في الثاني، هل يُسمَّى مفعولا له؟ ففي حينِ يرى بعضُهم أن تسميةَ المجرورِ مفعولا له " خلافَ اصطلاح القوم، فإنهم لا يسمُّون المفعولَ له إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائط"[1]، نرى بعضَ النحويين يسمُّون الجارَّ المفيدَ للتعليل مع مجروره مفعولاً له، كما فعل ابنُ هشام عند مسألة منْع نيابة الجارِّ الدالِّ على التعليل مع مجروره عن الفاعل، حيث يقول: "وقوله: (يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ...[2]) ولا يقالُ: النَّائبُ المجرورُ؛ لكونه مفعولا له"[3].

وتوسَّط بعضُهم[4]، فقسَّم المفعول له قسمين: صريح وغير صريح، فما كان بحرف الجرِّ فهو غيرُ صريح، وما كان بغير حرف الجر فهو صريح. فالمفعولُ لأجله يُنصَبُ إذا استوفى شروطَ نصبهِ، على أنهُ مفعولٌ لأجله صريحٌ، وإن ذُكر للتعليل، ولم يَستوف الشروطَ، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفيدِ للتَّعليل، واعتُبِرَ أنهُ في محلّ نصبٍ على أنه مفعولٌ لأجلهِ غيرُ صريحٍ، وقد اجتمع المنصوبان: الصريحُ وغيرُ الصريحً، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[5]، وفي قول الشاعر:

يُغضِي حَياءً، ويُغضَى من مَهابتِهِ ... فَلا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وعلى كلٍّ سواءٌ سُمِّي المجرورُ بحرف التعليل مفعولا لأجله، أمْ لَمْ يُسمَّ كذلك، فإنَّ النمطين: المنصوبَ والمجرورَ كليهما صالحان للوقوع جوابا للسؤال: (لمهْ)، وذلك

(١) انظر: شرح الرضي: ١/ ٥١٠

(٢) يشير إلى بيت الفرزدق:

يُغضِي حَياءً، ويُغضَى من مَهابتِهِ ... فَلا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وهو يُنسب كثيرا للفرزدق، يمدح به زين العابدين علي بن الحسين – رضي الله عنهما –، وهو في ديوانه: ٥١٢، وفي: شرح ابن يعيش: ٢/ ٥٣، وأوضح المسالك: ٢/ ١٣١، والكامل: ٢/ ٣٣٤

(٣) انظر: الأوضح: ٢/ ١٣١-١٣٢، وانظر: التصريح: ١/ ٢٩٠

(٤) انظر - مثلا - : جامع الدروس العربية للغلاييني: ٢/ ٤٣٨- ٤٣٩

(٥) البقرة: ١٩

لِـمَا علمْنـا مـن أنَّ (لمـهْ) سـؤالٌ عـن كـل علَّـة، وهـي متحقِّقـةٌ في النمطـين: المنصوبِ والمجرورِ؛ وقد نصَّ النحاةُ على أنَّ المجرورَ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، فقد قال بعضُهم - في علَّة منع نيابة المجرور بحرف التعليل عن الفاعل -: "لأنَّه مبنيٌّ على سؤالٍ مقدَّر، فكأنَّه من جملة أخرى، وبهذا يُعلَّلُ منعُ نيابةِ المفعول لأجله والحال والتمييز"[1].

وهل كلُّ ما يصحُّ وقوعُه جوابا لِـ(لِمَ) يكون مفعولا له؟

ليس كلُّ ما صحَّ وقوعُه جوابا لـ(لمهْ) يُعدُّ مفعولا له؛ وذلك لأنَّ هذا السؤالَ (لمهْ) سؤالٌ عن كلِّ علَّة، والعلةُ والتعليلُ بابٌ واسع، وله أدواتٌ متعدِّدةٌ، منها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو حرفٌ، والمفعولُ له هو أحدُ أنماطِ التعليلِ في اللُّغة.

(١) انظر: حاشية الصبان: ٢/ ٩٤

المطلب الثالث
اعتبار النحاة السؤالَ المقدَّرَ شرطا للباب

يكاد يتفق النحاة على وقوع هذا الباب جوابا لـ(لِمَ)، فنصوصهم في ذلك كثيرة، وهم أحيانا يجعلون وقوعه جوابا للسؤال المقدَّر تعريفا للباب، كما يقول السيرافي: "اعلمْ أنَّ المصدرَ المفعولَ له إنَّما هو السببُ الذي له يقع ما قبله، وهو جوابٌ لقائل قال له: لِمَ فعلتَ كذا؟ فيقول: لكذا وكذا، كرجلٍ قال لرجل: لِمَ خرجتَ من منزلك؟ فقال: لابتغاء رزقِ الله، أو قال له: لِمَ تركتَ السوقَ؟ فقال: للخوف من زيدٍ ولحذارِ الشرِّ"[1].

وأحيانا يجعلون وقوعه جوابا للسؤال المقدَّر علامة على الباب، كما يقول صاحبُ الدُّرَر: "وعبرتُه: أن يكون جوابَ (لِمَ)، كما يكون الحالُ جوابَ (كيف)"[2]، والفاكهيُّ حيث يقول: "وعلامةُ المفعول له وقوعُه في جواب (لِمَ فعلتَ)"[3].

وأحيانا يعدُّون وقوعه جوابا لـ(لمه) شرطا من الشروط اللازم توافرُها في هذا الباب، ومنهم أبو البقاء في شرح اللُّمع، حيث يقول: "وللمفعول له شروطٌ، أحدُها: أنْ يصلحَ في جواب (لِمَ)،... والثالث: أن يصحَّ تقديره باللام"[4]، وابْنُ مُعْطٍ حيث يقول في ألفيَّته:

أمّا الذي سُمِّيَ مفعولا لهُ — يُنصبُ، نحْوُ جئتَ زيدا قَتْلَهُ

---

(١) انظر: شرح السرافي: ٢/ ٢٥٥، وانظر أيضا: المفصل: ٢/ ٥٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٥٤

(٢) انظر: الدرر: ١٣٤

(٣) انظر: شرح القطر: ٢/ ١٢٣،، وانظر أيضا: ترشيح العلل: ١٠٩، وكشف النقاب للفاكهي: ٢٨ وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٢١

(٤) انظر: التصريح :١/ ٢٣٥

مقارنـــا للفعـــلِ فعـــلِ الفاعـــل   أعـــمّ منـــه لا بلفْـــظ العامـــل
بـــل مـصدرا جـوابَ (لِمْ) مُقـدَّرا   بـــاللام إلّا فيكـــونُ مُظْهـــرا[1]

يقول النيليُّ شارحا: "وقد ذَكَر لنصْب المفعول لـه ستَّ شرائط.... السادسة: قوله (جواب " لمَ ")"[2].

ولكنَّ أكثرَ النحاة نصّوا على أنَّ العلَّةَ هي الشرطُ في هذا الباب، وأتصوَّر أنَّ صحَّةَ وقوعِ الباب جوابا لـ(لمَهْ)، وإفادتَه التعليلَ، مترابطان ترابطا تاما، بحيث يمكنُ إدْراجُ أحدِهما في الآخر، فيكون الحديثُ عن أحدِهما حديثا عن الآخر، وقد ذَكَرَ بعضُهم أنَّ شرطَ التعليل يُغْني عن ذكر بعض الشروط، كوقوع الباب جوابا لـ(لمَ)[3]، ولما كان اعتبار التعليل شرطا للباب يرد عليه إشكالات واعتراضات فيحسن أن نقف - قليلا - مع اشتراطِ التعليل الذي يعني اشتراطَ وقوعِ الباب جوابا لـ(لمَ).

غالبا ما يُذكر شرطُ التعليل مع شروطٍ أخرى يجبُ توافرُها، كأنْ يكون الاسمُ مصدرا، قلبيًّا، متَّحدا مع عامله في الوقت والفاعل، وغيرِ ذلك من الشروط ككونه نكرة.

ثم يكون السؤال: هل هذه الشروطُ شروطٌ لصحَّة نصْبِ المفعولِ له، أو شروطٌ لتحقيق ماهيَّتِه؟ وقد اختلف النحاةُ في ذلك، فمنهم مَن ذهب إلى أنها شروطٌ لصحة نصبِ المفعول له، ومن هؤلاء: ابنُ مالك وابن الحاجب والأشموني، وعندهم أنَّه عند جرِّه يُسمى مفعولا له[4]، والجمهورُ على أنَّه عند جرِّه مفعولٌ به، وعليه فهذه الشروطُ

(١) انظر: الصفوة الصفية: ١/ ٥١٧- ٥١٨

(٢) انظر: الصفوة الصفية: ١/ ٥١٧- ٥١٨، وانظر أيضا: كشف المشكل: ٢٨٦، وشرح الملحة للحريري: ١٨٤

(٣) كالرضي في شرحه على الكافية، انظر: ١/ ٥١٢

(٤) هذا ظاهر كلامِهم، كما أشار الشُّرّاحُ، يُنظر: شرح الرضي: ١/ ٥١٠ وحاشية الصبان: ٢/ ١٧٩

لتحقيق ماهيّة المفعول له[1].

واعتبارُ التعليلِ شرطا في هذا الباب لا يَسلمُ من بعض الإشكالات والاعتراضات، ولعلّنا نوْجزها فيما يلي:

أولا: استُشكل جعلُ العلّيّة شرطا، لأنها محلُّ الشروط، ومحلُّ الشروط لا يُجعل شرطا، و" أنّ كوْنَ المفعول لأجله يبيِّنُ التعليلَ ليس بشرطٍ خارجٍ عن حقيقته، بل هو أصْلُه؛ ولذلك سمَّوه مفعولا من أجله"[2]، وأُجيب عن هذا بمنعِ كوْن العليَّة هي محلّ الشروط، بل محلُّ الشروط نصبُ المفعول له أو تحقُّقُه[3].

ثانيا: اعتبارُ هذه الشروطِ شروطا لصحَّة النصْب، يَلزمُ منه - كما ذكرْنا - أنْ يُسمّى المجرورُ في هذا الباب (مفعولا له)، وهذا " خلافُ اصطلاح القوم، فإنَّهم لا يسمّون المفعولَ له إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائط"[4]، فحدُّه الصحيح - كما ذكر بعضُهم -: "الاسمُ المنصوب على أنه علة لحصول الفعل المتقدِّم"[5]، أو هو: "المصدر المقدَّر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان"[6].

ثم إنَّ اعتبارَ العلِّيَّةِ - خاصَّة - شرطا لصحَّة النصب، ومساواتَها ببقية الشروط، يعني أنّ فَقْدَ هذا الشرطِ لا يؤثِّر في كونِ الاسمِ الفاقدِ لهذا الشرطِ (مفعولا له)، ومعلومٌ أنّه إذا لم يكنْ ثَمّةَ تعليل فلن يكون هناك مفعولٌ لأجله، فهذا المصطلحُ قائمٌ أساسا على التعليل، يزولُ بزواله، ويبقى ببقائه.

(١) انظر: شرح الرضي: ١/ ٥١٠، وحاشية الصبان: ٢/ ١٧٩، وحاشية الخضري: ١/ ٤٤٠

(٢) انظر: المقاصد: ٣/ ٢٧٥،٢٧٦

(٣) انظر: حاشية يس على التصريح: ١/ ٣٣٥، والخضري: ١/ ٤٤٠، وقد استَشْكل هذا الشاطبيُّ، ثم قال: لا جوابَ لي عنه الآن، ينظر: المقاصد: ٣/ ٢٧٦

(٤) انظر: شرح الرضي: ١/ ٥١٠

(٥) انظر: المقاصد: ٣/ ٢٧٥

(٦) انظر: شرح الرضي: ١/ ٥١٠

ولذلك اضطرُّوا إلى استثناء هذا الشرْط، فإنَّهم لمّا قالوا: الفاقدُ لهذه الشروط يُجرُّ بحرفٍ من حروف التعليل؛ استثنَوا شرطَ التعليل، " لأنَّه عند فقْد التعليل لا يصلحُ للجر بحرف التعليل، إذْ لا تعليل"(١)، ولذلك نرى بعض مَنْ عَدّوا شرطَ التعليل مع باقي الشروط شروطا لصحّة النصب، عادُوا ليقولوا: وأمَّا شروط ماهيّة المفعول له، فمنها: وقوعُه في جواب (لِم)(٢). وأيُّ فرْقٍ بين التعليلِ وبَيْنَ وقوعِ المفعولِ جوابا لـ(لِمَ)؟!.

وقد يكون الأصلحُ – في حالِ اعتبار هذه الشروطِ شروطا لصحة النصب – استثناءَ شرطِ التعليل، واعتبارَه شرطا أصيلا في الباب، وذلك لأنَّه أصْلُ الباب وأساسُه وحقيقتُه، وحتى لا يُضْطَرَّ إلى استثنائه كُلَّ حينٍ فيُقالَ: هذه الشروطُ هي لصحة النصب، ولو جُرَّ فإنه يبقى مفعولا لأجله إلا إذا فُقِد شرطُ التعليل، وحتى لا يُقالَ أيضا: إذا فُقد شرطٌ وَجَبَ الجرُّ بحرف التعليل إلا إذا فُقد شرطُ التعليل. وقد عَدَّ بعضُ النحاةِ شروطَ المفعول له، ولم يذكروا من بينِها شرطَ التعليل، على اعتبارِه أصْلَ البابِ وحقيقتَه، كالزمخشريِّ – مثلا – حيث يقول: "وفيه ثلاثُ شرائط: أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومقارناً له في الوجود، فإنْ فُقِد شيءٌ منها فاللام..."(٣).

(١) انظر: حاشية الصبان: ٢/ ١٨١

(٢) انظر: الأزهري في التصريح: ١/ ٣٣٥

(٣) انظر: شرح المفصل:٢/ ٥٣، وانظر عددا من النحاة الذين لم يعدوا التعليل ضمن الشروط، كالجرجاني في المقتصد: ١/ ٦٦٨، وابن الحاجب في شرح الكافية: ٢/ ٤١٩، والكيذري في الدرر: ١٣٤، والخوارزمي في ترشيح العلل: ١٠٩، والجزولي في مقدمته: ٢٦١

المبحث الثالث

ظـــــرف الزمــــان

وفيـه ثلاثـة مطالـب:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: العلاقة بين ظرف الزمان و(متى).
- المطلب الثالث: السؤال المقدر والخلاف في أسماء الشهور.

* * * ** * * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

يقدِّر سيبويه السؤالَ في ظرف الزمان كثيرا، ويوظِّفه في شرح التركيب وتفسيره، وفي ضبط أقسام الباب وتحديد ما يندرج من الأمثلة والشواهد في كل قسم من أقسامه، وقد جاءت إشاراتُه متناثرة في باب (وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى)، ويمكن عرضُها عبْر هاتين النقطتين:

١) السؤال المقدر وأقسام ظرف الزمان :

يُقرِّرُ سيبويه أنَّ ظرفَ الزمان ينقسمُ إلى أقسام، فمنْه ما يصلحُ أن يكون جوابا لـ(متى)، ومنه ما يصلحُ أن يكون جوابا لـ(كَمْ)، ومنه ما يصلحُ أن يكون جوابا لـ(متى) و(كَمْ)، وبيانُ ذلك فيما يلي:

١- ما يصلحُ أن يكون جوابا لـ(متى)، وهو المختصُّ من الزمان بالصِّفة كـ(سرتُ يوما طويلا)، أو بالإضافة كـ(قَدِمتُ يومَ الجمعة) و(شهرَ رمضان)، أو بـ(ألْ) نحو: قُمْتُ اليومَ[1].

يقولُ سيبويه في (متى): "وأمَّا (متى) فإنَّما تُريدُ بها أن يُوقِّتَ لك وقتاً ولا تريدُ بها عدداً، فإنَّما الجوابُ فيه: اليومَ أو يومَ كذا، أو شهرَ كذا أو سنةَ كذا، أو الآنَ، أو حينئذٍ وأشباهُ هذا"[2].

ووَجْهُ صلاحيّةِ وقوع هذا النوعِ جوابا لـ(متى): أنَّ " (متى) استفهامٌ عن الزمان فقط، من غير اقتضاءِ مقدارٍ أو عددٍ، فإذا أجبتَ عن (متى) فحكمُ الجواب أن يكون واقعا على زمانٍ بعينه، غيرِ متضمِّنٍ لعدد، كقول القائل: متى سِيْرَ بزيد؟ فيُقال:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٩١

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

يوم الجمعة، لأنَّ مسألتَه وَقعتْ لتعرفَ الزمان بعينِه، لا لتعرفَ كَمَّيته"[1].

٢- ما يصلح أن يكون جوابا لـ(كمْ)، وهو المعدودُ من الزمان، مثل: ثلاثة أيام، وأسبوع، وشهر، وسنة، ولا يعملُ فيه إلا ما يتكرَّر، ويتطاول[2].

يقولُ سيبويه في (كمْ): "وإنَّما جاء هذا على جوابِ (كمْ) لأنَّه جَعَله على عدَّة الأيَّام واللَّيالي، فجَرى على جوابِ ما هو للعدد"[3].

ووجهُ صلاحيَّةِ وقوع هذا النوع جوابا لـ(كمْ): أنَّ " (كمْ) استفهامٌ عن كلِّ مقدارٍ من عددٍ وغيرِه، في الأنواع كلِّها، زمانا كان أو مكانا، أو غيرهما، وليس يختصُّ بنوع دون نوع،.. فإذا أوقعتَ (كمْ) استفهاما عن الزمان، كان القصدُ فيها المسألةَ عن مقداره أو عدده"[4].

٣- ما يصلحُ أن يكون جوابا لـ(متى) و(كمْ)، وهو المختصُّ المعدودُ من الزمان، مثل: رمضان، والمحرَّم، والصيف، والشتاء.

فهو من حيث كونِه مختصًّا بزمن معين، يصحُّ وقوعُه جوابا لـ(متى)، ومن حيث كونِه معلومَ المقْدارِ، يصحُّ وقوعُه جوابا لـ(كم).

وقد جَعل سيبويه كلمةَ (الشتاء) صالحةً للوقوع جوابا لأحدِ السؤالين المقدَّرين: (متى) و(كمْ)، في بيتِ ابنِ الرِّقاع:

فقُصِرْنَ الشتاءَ بعدُ عليه وَهْوَ للذَّوْدِ أنْ يُقسَّمْنَ جارُ[5]

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٠

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٩٩

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٠

(٥) البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٥، وشرح السيرافي: ٢/ ١١٤، والخصائص: ٢/ ٢٦٧، واللسان: (قصر).

=

حيث يقول: "فهذا يكون على (متى) ويكونُ على (كَمْ)"[1].

وقد ذكرَ النحاةُ قسما رابعا، وهو: ما لا يصلحُ أن يكون جوابا لأحدهما، وهو: المبْهمُ من الزمان، مثل: حين، ووقت، وزمن، ولحظة، وساعة[2]، وسيأتي حديثٌ عنه[3].

٢) السؤالُ المقدَّرُ وأقسامُ ظرف الزمان منْ حيث اسْتغراقِ الحَدَثِ له:

ومع وضوحِ المقصودِ بالظرفِ المخْتصِّ، والظرفِ المعدودِ، والظرفِ المختصِّ المعدودِ، إلا أنَّ سيبويه لم يَزَلْ يُعبِّر عنها بجوابِ (متى)، وجوابِ (كَمْ)، وجوابِ (متى) و(كمْ)، فهو عندما أرادَ أن يعالجَ مسألَةَ استغراقِ المعنى للظرفِ وعدمِه، كان متمسِّكا بهذه التعبيرات.

فالظرفُ من حيث استغراق الحدث له - عند سيبويه - ثلاثةُ أقسام، هي:

١) الظرفُ الواقعُ جوابا لـ(كم)، وهذا يجب أن يستغرقَه الفعلُ الناصبُ له؛ وذلك لأنَّ (كَمْ) تقتضي العدَدَ، " فإذا قلت: كَمْ سِرْتَ؟ كان سؤالا عن عددِ مُدَّةِ السَّيْر، فجوابُه أن تقولَ: عشرين يوما، فإذا قال ذلك كان المعنى أن السَّيْرَ قد استغرقَ هذه الأيامَ كلَّها، كما أنَّك إذا قلتَ: كمْ رجلا ضربْتَ؟، فقال: عشرين، وَجَب أن يكون الضربُ قد وقع على الجميع.. لِمَا ذكرْنا مِنْ أنّ (كمْ) سؤالٌ عن العدد، فلا ينبغي

= وهو في وصف فرس، ومعنى (قصرن عليه): وقفت ألبانها عليه، و(الذود): القطيع القليل من الإبل، و(جارٍ): حامٍ.

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٩

(٢) مرادا باللحظة والساعة مطلق الوقت، لا اللحظة المقدَّرة بطرْفة العين. والساعة المقدرة بستين دقيقة، وإلَّا كانا من المختص. وانظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٤٧

(٣) انظر: ص ٩١

أن تَذكرَ إلا القَدْرَ الذي سِرْتَ فيه"[1].

وأَدْرَجَ سيبويه في هذا القسم كُلَّ ما كان جوابا لـ(كم)، وعَدَّ أمثلةً لذلك، هي:

أ – (سِيْر عليه يومين)، حيثُ يقول: "ومِنْ ذلك، ممَّا يكون متِّصلا، قولُك: سير عليه يومين، أو ثلاثة أيام، لأَنَّه عدد. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تجعلَه ظرفاً وتجعلَ اللقاءَ في أحدِهما دونَ الآخر. ولو قلتَ: سير عليه يومين، وأنت تعني أنَّ السيرَ كان في أحدهما، لم يجُزْ"[2].

ويقول السيرافيُّ في وقوع (يومان) جوابا لـ(كمْ)، وعدمِ جوازِ وقوعِها جوابا لـ(متى): "ولا يجوز أن تقول: يومان (يعني في جواب: متى سِيْرَ بزيد؟)؛ لأنَّ قولَه: يومان إجابةٌ عن كمِّية، ولا يَعرف السائلُ الوقتَ الذي سار فيه بعَيْنِه"[3].

ب – (سير عليه يومٌ)، يقول سيبويه: "وتقولُ: سيرَ عليه يومٌ، فترفعُه على حَدِّ قولِك: يومان وتنصبه عليه"[4].

يقول السيرافيُّ معلِّقا على ذلك: "يعني على أنْ تجعلَه جوابا لـ(كَمْ)"[5].

ج – (شهرا ربيع)، حيثُ يقول: "وكذلك شهرا ربيع، حِينَ ثَنَّيْتَ جاء على العدد عندهم، لا يجوز أن تقول: يَضرب شهريْ ربيع، وأنتَ تريد في أحدِهما، كما لا يجوز لك في اليومين وأشباهِهما. فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تُجريَها على ما أَجْرَوْها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف إلا ما أرادوا"[6].

---

(١) انظر: المقتصد: ١/ ٦٣٨ـ٦٣٩

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٠

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٠

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٥

(٦) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٨

د – أسماء الشهور غير مُضافٍ إليها لفْظ (شهر)، مثل: المحرَّم، وصفر، وجُمادى، وسائر الشهور.

يقول سيبويه: "وممَّا أُجريَ مجْرى الأبَدِ والدهرِ والليلِ والنهارِ: المحرَّمُ وصفرُ وجمادى، وسائرُ أسماءِ الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنَّهم جعلوهنَّ جملة واحدة لعدَّة أيام، كأنَّهم قالوا: سيْرَ عليه الثلاثون يوماً"[1].

فحُكْمُ أسماءِ الشهور – عند سيبويه – (من غير إضافة لفظِ " شهر " إليها) حُكْمُ الألفاظ: الأبدِ، والدهرِ، والليلِ والنهارِ، من حيثُ إنّها كلَّها جوابُ (كمْ) فقط[2]، وأنَّ الحدَثَ متَّصِلٌ بالظرْف كلِّه، فإذا قلت: سيْرَ عليه المحرَّم، فالسَّيْرُ واقعٌ في كلِّ يومٍ من أيام المحرَّم، وهي أيضا جواب (كَمْ).

هـ – (سيْرَ عليه الليلَ والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ)، وهذه الظروفُ لا يمكن أن تكون جوابا لـ(متى)؛ " لأنَّه لا دلالةَ فيه على وقتٍ بعينِه"[3]، أيْ ليستْ بمختصَّةٍ حتى تكون جوابا لـ(متى)، بل لا تكون إلا جوابا لـ(كمْ)، يقول سيبويه: "ولا يكون الدهرُ والليلُ والنهارُ إلا على العدَّة، جواباً لـ(كم)"[4].

ويُعلِّل سيبويه لوقوعها جوابا لـ(كَمْ)، فيقول: "وإنَّما جاء هذا على جواب

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

(٢) وانظر: شرح الرضي: ١/ ٤٩٤، فقد نصَّ على أنّ هذا هو مرادُ سيبويه، حيث يقول: "وقال سيبويه: أسماءُ الشهور كالمحرم وصفر، إلى آخرها، إذا لم يُضف إليها اسم الشهر، فهي كالدهر، والليل والنهار، والأبد، أي تكون جوابا لـ(كم) لا غير، قال: لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام، كأنك قلت: سير عليه الثلاثون يوما إذا قلت: سير عليه صفر، فيستغرقها السير، ولو أضفت إليها " شهرا " صارت كيوم الجمعة، وصلحت جوابا لـ(متى) أيضا، هذا كلامه، فان كان مستندا إلى رواية عن العرب فبها ونعمت، وإلا فأيُّ فرق بينهما من حيث المعنى؟"، وسنشير إلى هذا الخلاف في آخر هذا المبحث.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٣

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٨

(كَمْ)، لأَنَّه جَعَله على عدَّة الأَيَّام والليالي، فجَرَى على جواب ما هو للعدد، كأَنَّه قال: سير عليه عدَّة الأَيَّام، أو عدَّة الليالي"[1].

وإذا كانت جوابا لـ(كم)، فإنَّ الحَدَثَ يجبُ أنْ يكون متَّصِلا ومستغرِقا للظرفِ والزمنِ كلِّه، يقولُ سيبويه: "وممَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلا متَّصِلاً في الظرف كلِّه، قولُك: سِيْرَ عليه الليل والنهار، والدهر، والأبد. وهذا جوابٌ لقوله: كَمْ سِيْرَ عليه؟"[2].

ويَعْني سيبويه بـ(الليل والنهار): "الليلَ معطوفا عليه النهار، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[3]، أيْ الدهرَ، فأمَّا إذا قلت: يسير عليه النهارَ، أو سيْرَ عليه الليلَ، مشيرا إلى نهارٍ وليلٍ معيَّنَين، فيقعان جوابا لـ(متى)"[4].

ثم يستدلُّ سيبويه على استغراق الحدَثِ للزمنِ كلِّه في هذا التركيب، فيقول: "ويدلُّك على أنَّه لا يكون أن يُجعل العملُ فيه في يومٍ دونَ الأيام وفي ساعةٍ دون الساعات، أنَّك لا تقول: لقيتُه الدهرَ والأبدَ، وأنتَ تريد يوماً منه، ولا لقيته الليلَ وأنت تريد لقاءَه في ساعةٍ دون الساعات، وكذلك النهارُ"[5].

هذا هو الأَصْلُ في استعمال هذا الأسلوب، ويُستثنى من ذلك ما إذا كان المتكلِّمُ يَقصدُ المبالغةَ والتكثيرَ، " فيُجْري اللفظَ على الكُلِّ وهو يريدُ البعضَ، كما تقول: (يومَ الرحيلِ جاءني الخلقُ) يريدُ الكثيرَ منهم، وفلانٌ يتكلَّم دهْرَه، إذا كان كثيرَ الكلام، وإن كان السكوتُ الذي يكون منه أكثرَ من الكلام، فاللفظُ على الكلِّ والمعنى

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٦

(٣) الأنبياء: ٢٠

(٤) انظر: شرح الرضي: ١/ ٤٩٤

(٥) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٦-٢١٧

فيه البعض"[1].

يقول سيبويه: "إلا أنْ تريد: سيْرَ عليه الدهرَ أجمعَ والليلَ كلَّه، على التكثير"[2].

ويقول: "كما تقولُ في الدهر: سِيْرَ عليه الدهر، وإنَّما تَعني بعضَ الدهر، ولكنّه يُكثَّر، كما يقول الرجلُ: جاءني أهلُ الدنيا، وعسى أنْ لا يكون جاءه إلا خمسة، فاستكثرَهم"[3].

ويقول ابنُ السرَّاج: "وأمَّا قولُهم: سار الليلَ والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ، فهو وإن كان لفظُه لفظَ المعارف فهو في جواب (كمْ)، ولا يجوز أن يكون جوابَ (متى)؛ لأنه إنَّما يُراد به التكثير، وليستْ بأوقاتٍ معلومةٍ محدودةٍ، فإذا قالوا: سِيرَ عليه الليلَ والنهارَ، فكأنَّهم قالوا: سِيرَ عليه دهراً طويلاً، وكذلك الأبد، فإنَّما يُراد به التكثير والعدد، وإلَّا فالكلامُ مُحالٌ"[4].

إلا أنَّه وإنْ جاز أنْ لا يكونَ الحدثُ متَّصِلا بالزمن كلِّه شمولا واستغراقا، وذلك حين تُقصَد المبالغةُ في استعمال هذا الأسلوب؛ فإنه لا يجوز أن تقول: لقيته الدهرَ، وأنتَ تريد مرَّة، كما تفعلُ في يومِ الجمعة والعام الماضي، حين تقول: لقيته يومَ الجمعة والعامَ الماضي، وإن كنْتَ لقيتَه مرةً واحدةً، لأنَّه مَهْما يكنْ فإنَّ هذا التركيبَ (الليل والنهار، والدهر، والأبد) يبقى جوابَ (كمْ)، ويُقصد به معرفةُ المقْدار، بينما المثالُ الثاني هو جوابُ (متى)، ويُقصدُ به معرفةُ وقتِ اللقاء[5].

٢) الظرفُ الواقعُ جوابا لـ(متى)، وهذا لا يجبُ أن يستغرقه الفعلُ الناصبُ له،

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١١

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٨

(٤) انظر: الأصول في النحو: ١/ ١٩١

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١١

بل يجوزُ فيه أن يستغرقَه، وأن يقعَ في بعضِه، وذلك إنْ صلح الفعلُ لهما (للاستغراق وعدمِه)، كـ(يوم الجمعة) في جواب (متى سِرْتَ؟)، ففي هذا المثال يحتملُ أن يكون السيرُ في اليوم كلِّه، وأن يكون في بعضِه، وإنْ لم يصلح الفعلُ إلا للاستغراق فهو له، كـ(يوم الجمعة) في جواب (متى صُمْتَ؟)، وإن لم يصلحْ إلا للتبْعيض (عدمِ الاستغراقِ) فهو له، كـ(يوم الجمعة) في جواب (متى خرَجتَ من البلد؟)[1].

وعَدَّ سيبويه أمثلةً لذلك، هي:

أ – (اليوم، وغدًا، وبَعْدَ غد، ويوم الجمعة، وأمس، وأوَّل من أمس، والبارحة، والليلة)، يقول: "فمِنْ ذلك قولُك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعلُه ظرفاً. فيقول: اليومَ أو غداً، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة. وتقول: متى سِيْرَ عليه؟ فيقول: أمسِ أو أوَّلَ مِنْ أمس، فيكون ظرفاً، على أنَّه كان السيْرُ في ساعةٍ دون سائر ساعات اليوم، أو حينٍ دونَ سائر أحيان اليوم، ويكون أيضاً على أنَّه يكون السيرُ في اليوم كلِّه"[2].

وعند حديثِه عن أسماء الشهور، وأنَّها إذا سُبقت بكلمة (شهر) تكون جوابا لـ(متى)، جَعَلها بمنزلة (يوم الجمعة، والبارحة، والليلة) في كونها جوابَ (متى)، فيقول: "ولو قلْتَ: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة، لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولَصَار جوابَ (متى)"[3].

ب – أسماء الشهور إذا سُبقت بكلمة (شهْر)، كشهر رمضان وشهر ذي الحِجَّة، قال: "ولو قلْتَ: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة، لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولَصَار جوابَ (متى)"[4].

---

(١) انظر: شرح الرضي: ١/ ٤٩٣– ٤٩٤

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٦

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧– ٢١٨

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧– ٢١٨

ج – (يوم) إذا خُصَّ بوصْفٍ، كأنْ يُقال: متى سيرَ عليه؟ فتقول: يوما أتانا فيه فلانٌ، يقول سيبويه: "وإن شئتَ قلت: سيْرَ عليه يومٌ أتانا فيه فلانٌ، كأنَّه قال: متى سير عليه؟ فيقول: يوماً كنتَ فيه عندَنا. فهذا يحسُنُ فيه على (متى)، ويصيرُ بمنزلةِ يومِ كذا وكذا؛ لأنَّك قَدْ وَقَّتَّهُ وعرَّفتَه بشيء"[1].

٣) الظرفُ الذي يصحُّ وقوعُه جوابا لـ(متى) و(كمْ)، وحُكمُه بحسب السؤالِ المقدَّر، فإنْ قَدَّرتَ السؤالَ: (كمْ)، استغرقَ الفعلُ الظرفَ كلَّه، وإنْ قدَّرتَ السؤالَ: (متى)، جازَ وقوعُ الفعلِ في الظرفِ كلِّه، وجاز وقوعُه في بعضِه.

ومن أمثلةِ هذا القسم قولُك: سِرْتُ الصيفَ أو الشتاءَ، فالسيرُ قد يكون في الظرفِ كلِّه، وحينئذٍ يكون جوابَ (كمْ)، وقد يكون السيرُ في بعض الظرف، وهو حينئذٍ جوابُ (متى).

يقول سيبويه: "وتقول: ذهبتُ الشتاءَ ويضربُ الشتاءَ. وسَمِعْنا العربَ الفصحاءَ يقولون: انطلقتُ الصيفَ، أجْرَوه على جواب (متى)، لأنَّه أراد أن يقول: في ذلك الوقتِ، ولم يُردْ العددَ وجوابَ (كمْ).

وقال ابنُ الرِّقاع:

فقُصِرْنَ الشتاءَ بعدُ عليه ... وَهْوَ للذَّوْدِ أنْ يُقسَّمْنَ جارُ[2]

فهذا يكون على (متى)، ويكون على (كم)، ظرفين وغيرَ ظرفين"[3].

وإنما حَدَّد سيبويه المعنى في قول العرب:(انطلقتُ الصيفَ) بأنَّه على جواب (متى) فقط، دونَ البيتِ الشِّعريِّ الذي جعل معنى الظرفِ فيه محتمِلا لأن يكون على معنى (متى) وأن يكون على (كمْ)؛ لأنَّ الفعلَ (انطلقت) لا يكونُ إلا على (متى)؛ لأنه

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٠

(٢) سبق تخريجه، انظر: ٧٩

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٩

يُراد بـه التوقيـتُ فقـط، ولا يمكـنُ أن يكـون عـلى (كـمْ)؛ لأنَّـه لا يُتصوّرُ فيـه معنـى الاستمرارِ والتطاوُلِ. بينما الظرفُ في الشَّاهد الشعريِّ يَحتمِلُ الأمْرين، ولـذا صَـحّ أن يكون جوابا لأحد السؤالين.

والشاعرُ في هذا البيت " يصفُ نُوْقا قُصِرتْ ألبانُها على فـرَس، وذلـك الفـرسُ جارٌ للنوق أن يُغار عليهنّ، فيجوز أن يكون الشتاءُ هاهنا على جـواب (كـمْ)، فيكـون قَصْرُ ألبانِهنِّ على الفَرَس في أيـام الـشتاءِ كلِّهـا، ويجوز أن يكـون في بعـض الأيـام عـلى جواب (متى)"[1].

ويقول الجرجانيُّ: "وأمَّا (الصيفُ) و(الشتاءُ) فإنَّهما يصلحان جوابا لـ(كـم) مـن حيثُ تضمّنا العددَ، فإذا قلتَ في جـواب كـم سِرْتَ؟: الـصيفَ والـشتاءَ، كـان بمنزلـة قولِك: الأشهرَ الثلاثةَ التي عرفتَهـا، ويكـونُ الـسيرُ قـد اسـتغرق الجميـعَ، ويـصلحان لـ(متى) من جهة التعريف، فإذا قلتَ في جواب متى سِرْتَ؟: الصيفَ أو الـشتاءَ، كـان بمنزلـة قولِـك: يـومَ العيـد، في أنَّـه زمـانٌ مخـصوص، ولا يجـبُ أن يكـون الـسيرُ في الجميع"[2].

وممَّا يدخلُ في هذا القسم المصادرُ المنتصِبةُ على الظرفيَّـة الزمانيَّـة، كقـولهم: كـان ذلك مَقْدَمَ الحاجِّ وخفوْقَ النَّجْم وخِلافـةَ فـلانٍ وصـلاةَ العـصْر، فهـذه يـصحُّ أن تقـع جوابا لـ(متى) من حيثُ كونِها أزمنةً مُوقَّتَةً، ويصحُّ أن تقـع جوابـا لــ(كـم) مـن حيـث كانت مُدَّةً معلومة، وفي هذا يقول سيبويه: "هذا بابُ ما يكون فيه المصدرُ حيناً لـسَعَةِ الكلام والاختصار، وذلك قولُك: متـى سِـيْرَ عليـه؟ فيقـول: مَقْـدمَ الحـاجِّ، وخفـوقَ النجم، وخلافةَ فـلان، وصـلاةَ العـصر، فـإنَّما هـو: زمـنَ مقْـدمِ الحـاجِّ، وحـينَ خفـوقِ

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٤

(٢) انظر: المقتصد: ١/ ٦٣٩- ٦٤٠، وانظر:ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٩٩

النجم، ولكنَّه على سَعَة الكلامِ والاختصار، وإنْ قال: كمْ سيْرَ عليه؟ فكذلك"[1].

وقد نَصَّ سيبويه بعد بيان هذه الأحكامِ على أنَّ جواباتِ (متى) قد تقعُ جوابا لـ(كم)، فيَستغرقُ الفعلُ الواقعُ في الظرفِ الظرفَ كُلَّه، كيوم الجمعة وشهر رمضان، حيث يقول: "وجميعُ ما ذكرتُ لك ممَّا يكون على (متى) يكون مُجْرى على (كمْ)"[2]، ووضَّح السيرافيُّ ذلك بقوله: "يعني أنَّ (يوم الجمعة)، و(شهر رمضان)، وما أشبهَ ذلك من جوابات (متى) قد يجوز أن يكون جوابا لـ(كم)، يعني يجوز أن تقول: كمْ سِيْرَ عليه؟ فيُقال: يوم الجمعة، فيكون السيرُ فيه كلِّه"[3].

وينبغي التنبيهُ أنَّ كلَّ ما قيل في مسألة استغراقِ الحدث للظرف، مُقيّدٌ بما إذا كان الفعلُ صالحا للاستغراق وعدمِه، فمثلا الظرفُ الذي يكون جوابَ (كم) يستغرقُ الحدثُ فيه الظرفَ كلَّه إذا أمْكن، وذلك إذا لم يَكُنِ الظرفُ مختصًّا ببعض أجزاء ذلك الزمان، أمَّا إذا لم يمكنْ استغرقَ منه ما أمْكن، كما تقول: شهرا، في جوابِ: كَمْ صُمْتَ؟ أو كَمْ سَريْتَ؟ فالأوَّلُ يعُمُّ جميعَ أيامه، والثاني جميعَ لياليْهِ؛ وذلك لأنَّ الصَّومَ مختصٌّ بالنهار شرعا، والسُّرْيَ مختصٌّ بالليل، بخلافِ ما إذا قيل: كمْ سِرْت؟ فقلت: شهراً،فحينئذٍ يجبُ أن يقع السيرُ في جميع الشهر ليلِه ونهارِه[4].

وكذلك ما كان جوابا لـ(متى)، فإنّ الحدثَ قد يستغرقُه، وقد يقعُ في بعضِه، وذلك إنْ صلحَ الفعلُ لهما (للاستغراق وعدمِه)، كـ(يوم الجمعة) في جواب (متى سرْتَ؟)، ففي هذا المثال يحتمل أن يكون السيرُ في اليوم كلِّه، وأن يكون في بعضِه، وإن لم يصلحِ الفعلُ إلا للاستغراق فهو له، كـ(يوم الجمعة) في جواب (متى صُمْتَ؟)، وإن لم يصلحْ إلا للتبعيض (عدمِ الاستغراق) فهو له، كـ(يوم الجمعة) في

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٢– ٢٢٣

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٨

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٣

(٤) انظر: شرح الرضي: ١/ ٤٩٣، وحاشية الصبان: ٢/ ١٨٧

جواب (متى خرجْتَ من البلد؟)[1].

وكذلك ما كان صالحا للوقوع في جواب (كَمْ) و(متى)، فبحسبِ السؤالِ المقدّر، فإن قدَّرْتَ السؤالَ (كَمْ) استغرقَ الفعلُ الظرفَ كلَّه، وإن قدَّرْت السؤالَ (متى) جاز وقوعُ الفعل في الظَّرفِ كلِّه، وجاز وقوعُه في بعضِه، وقد يجب أنْ يُحمل على واحدٍ من السؤالين، إذا لم يكنِ الفعلُ صالحا إلا له، كما فَعَل سيبويه، حين جَعَل قولَ العرب: (انطلقتُ الصيفَ)، جوابا لـ(متى) دون (كَمْ)، وإنْ كان الظرفُ وهو (الصيف) هو من قبيل الظرف المعدودِ المختصِّ، الذي يصحُّ - في الأَصْل - أن يقع جوابا لـ(متى) أو (كم)، إلا أنَّ الحدثَ هنا وهو (الانطلاق) لَّما كان لا يمكن أن يكون المرادُ منه إلا التوقيتَ، ولا يمكن فيه الاستمرارُ، وَجَب حملُه على (متى) فقط، يقول سيبويه: "وتقول: ذهبتُ الشتاءَ ويضربُ الشتاءَ، وسمِعْنا العربَ الفصحاءَ يقولون: انطلقتُ الصيفَ، أجْرَوه على جوابِ (متى)، لأنَّه أراد أن يقول: في ذلك الوقت، ولم يُردْ العدَدَ وجوابَ (كم)"[2].

(١) انظر: شرح الرضي: ١/ ٤٩٣

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٩

المطلب الثاني
العلاقة بين ظرْف الزمان و(متى)

لقد سبق عند إيرادنا لأقسام ظرْف الزمان بيانُ وَجْهِ صلاحيَّةِ وقوعِ كُلٍّ منها للسؤال المقدَّر، واستُشْهِد على ذلك من كلامِ سيبويه وغيرِه من النُّحَاة، مِمَّا يُغْني عن ذكْره مرَّةً أُخْرى.

ولكنْ لِنَنْظُرْ هل كلُّ ظرف زمانٍ يصحُّ أنْ يقع جوابا لـ(متى)؟

منْ خلالِ ما سَبَقَ بيانُه في أقسام ظرف الزمان يَصِحُّ أنْ نقولَ: ليس كلُّ ظرفِ زمانٍ يصحُّ أنْ يقعَ جوابا لـ(متى)، كما سَنُثْبِتُ أنَّه -أيضاً- ليس كلُّ ما صحَّ أنْ يقعَ جوابا لـ(متى) فهو ظرفُ زمانٍ.

أمّا أنَّه ليس كلُّ ظرف زمان يصحُّ أن يقع جوابا لـ(متى)، فلِمَا سبقَ بيانُه في أقسام ظرفِ الزمان، فمِن ظرف الزمان -كما سبق- ما هو معدودٌ، وهذا لا يصحُّ أن يقع جوابا لـ(متى)، فلا يصحُّ أن يكون قولُك: سرتُ ثلاثةَ أيام، جوابا لسؤالٍ تقديرُه: متى سِرْتَ؟ وإنَّما هو صالحٌ للوقع جوابا لـ(كمْ)، تقول: كمْ سِرْتَ؟ فيُقال: سِرْتُ ثلاثةَ أيام.

وكذلك من ظرْفِ الزمان ما هو مُبْهم، وهذا -أيضا- لا يصحُّ أن يقع جوابا لـ(متى)، فلا يصحُّ أن تقولَ: وقتا أو حيْنا، في جوابِ: متى سِرْتَ؟ وذلك "لأنّك لم تَزِدِ السائلَ في هذا الجوابِ على ما كان عنْده"(١).

ويقول السيرافيُّ -في: الدهْرِ والأبدِ والليلِ والنهارِ، في قولك: سرتُ الليلَ والنهارَ، والدهرَ والأبدَ-: "لا يكون جوابا لـ(متى)؛ لأنَّه لا دلالةَ فيه على وقتٍ

(١) انظر: الإيضاح للفارسي: ١٦٠

بعينِه"[1].

ويقولُ الجُرْجانيُّ: "وأمَّا (متى) فإنَّه سؤالٌ عن تعْيينِ وقْتِ السَّيْرِ، فلا يأتي في جوابِه إلا المخْصوصُ، كقولك: يومَ الجُمُعَةِ، ولو قلْتَ في جواب السائل متى سِرْتَ؟: يوما أو حينا، كان مُحالا لأجْلِ أنَّه يعلمُ هذا القَدرَ، إذْ لا يكونُ السَّيْرُ إلا في زمانٍ ما، وإنَّما الذي لا يعرفُه هو التخصيصُ، فيجبُ أن تقولَ: يوم الجمعة..."[2].

ونصبُه في هذا الباب إنَّما هو على جهة التأكيدِ المعنويِّ، لأنَّه لا يزيدُ على دلالة الفعل[3].

ويُعلمُ مِنْ هذا أنَّ ظرْفَ الزمان على قسمين:

١- ما يكون مؤسِّسا، وهو الذي يفيدُ زمانا جديدا لا يُفهم من عاملِه، نحو: سرتُ ليلا، وصمْتُ يومين. وإنَّما سُمِّي مؤسِّسا لأنَّه أسَّسَ معنى جديدا لا يُفهم من الجملةِ بغير وجوده.

وهذا القسمُ هو الذي يصلحُ جوابا لـ(متى) وذلك إذا كان مخْتصًّا، أو (كمْ) إذا كان معدودا، أو لهما معا إذا كان مختصًّا معدودا.

٢- وما يكون مؤكِّدا، وهو الذي لا يأتي بزمنٍ جديدٍ، وإنما يؤكِّد زمنا مفهوما من عاملِه، وذلك " كـ(ليلا) مِنْ ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[4]، إذْ السريُ لا يكون إلا ليلا، فالظرفُ يكون مؤكِّدا كالمصدر، إلا أنّ تأكيدَه لزمن عامله"[5].

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٣

(٢) انظر: المقتصد: ١/ ٦٣٩

(٣) انظر: شرح القطر للفاكهي: ٢/ ١٢٧، وحاشية الخضري: ١/ ٤٤٧

(٤) الإسراء: ١

(٥) انظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٤٧، وانظر كذلك حاشية الصبان: ٢/ ١٨٩، ويقول السيوطي: "قال بعضُهم: ولا ينكر التأكيد في الظرفية، كما لا يُنكر في المصدر والحال "همع الهوامع: ٣/ ١٣٧

ومن هذا النوعِ الظرفُ المبْهمُ، مثل: سرتُ حينا ومُدّة، لأنَّ الظرفَ لم يَزِدْ زمنا جديدا غيرَ الزمنِ الذي دلّ عليه الفعل[1].

وهذا القسمُ لا يصلحُ أن يكون جوابا لأيٍّ من هذه الأسئلة، فالظرفُ المؤكِّدُ لا يقع جوابا لسؤال مُقدَّر، حالُه حالُ (الحالِ المؤكِّدةِ) التي لا تقع جوابا لـ(كيْف)، وذلك لِمَا سبق بيانُه مِن أنّ الاستفهامَ إنَّما يكون عند الإبْهامِ، ولا إبهامَ في جملة الظرف المؤكِّد.

وهل كلُّ ما صحَّ أن يقعَ جوابا لـ(متى) يكونُ ظرفَ زمان؟

ليس كلُّ ما صحَّ أن يقعَ جوابا لـ(متى) يكونُ ظرفَ زمان، لأنَّ قولَك: جئتُ في الساعة الثامنة، يصحُّ أن يكون جوابا لسؤالٍ هو: متى جئتَ؟ ومثلُه كلُّ زمانٍ صُرِّح بلفظ (في) قبله، فإنَّه يقع في جواب (متى)، وهو لا يُسمّى ظرفا في الاصطلاح على الأرْجح[2].

ولعلَّ عدمَ تصْريحِ ابنِ السَرَّاجِ بكلمة (الظرف) حِيْنَ قَعَّدَ لهذا الشَّأن، يؤكِّدُ ما قلناه، فقد قال: "وكلُّ ما جاز أنْ يكونَ جوابَ (متى) فهو زمانٌ، ويصلحُ أن يكون ظرفاً للفعل، يقول القائلُ: متى قُمْتَ؟ فتقول: يومَ الجمعة، ومتى صُمْتَ؟ فتقول: يومَ الخميس، ومتى قَدِمَ فلانٌ؟ فتقول: عامَ كذا وكذا"[3]، فقد قال: "زمان" ولم يَقُلْ: ظرف زمان، ثمَّ قال أيضا: "ويصلح أن يكون ظرفاً للفعل"، ولم يَقُلْ: يكون ظرفا للفعل.

---

(١) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٣٩

(٢) فهم يشترطون أن تكون (في) في المفعول فيه مقدَّرة لا مذكورة، فإذا ذُكِرتْ لم يُسمَّ ظرفا في الاصطلاح، وانظر: شرح الرضي: ١/ ٤٨٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٢٦

(٣) انظر: الأصول في النحو: ١/ ١٩٠

المطلب الثالث
السؤالُ المقدَّر والخلافُ في أسماء الشهور

كان الأصْلُ أن تكون أسماءُ الشهورِ كلِّها (المحرمُ وصفرُ ورمضانُ..)، سواءٌ أُضيفتْ إليها كلمةُ (شهر) مثل: شهر المحرَّم وشهر رمضان..، أو لم تُضَفْ؛ أنْ يكونَ المعنى فيها واحدا، وأن تكون من قَبيْل الظَّرفِ المعدودِ المخْتصِّ، فيصحُّ - على هذا - أنْ تقعَ في جواب (متى)، و(كمْ)؛ لأنَّها من حيث كونها مختصَّة بزمنٍ مُعيَّنٍ وكونِها مُعرَّفة تكون من الظرفِ المختصِّ، ومن حيثُ كونها معدودةً بثلاثين يوما تكون من الظرف المعدود.

ولكنَّ جمهورَ النحاةِ فرَّقوا بينها فجَعَلوا أسماءَ الشهور من غير إضافة (شهر) إليها، من الظرف المعْدود، فتكون جوابَ (كمْ) فقط، وعليه فإن المظْروفَ (ما يقعُ في الظرف) يستغرقُ الظرفَ فيها، وإذا أضفتَ (شهرا) إليها، فقلَت: شهر رمضان وشهر المحرم..، كانت من الظرف المختصِّ، فتكون جوابَ (متى) فقط، وعلى ذلك فإنَّ المظروفَ لا يلزمُ أن يستغرقَ الظرفَ كلَّه[1].

وقد مَرَّ رأيُ سيبويه في ذلك[2]، حيث أجْرى المحرَّمَ وصفرَ وجمادى، وسائرَ أسماء الشهور إلى ذي الحجة، منْ غيرِ إضافةِ (شهر) إليها؛ مجْرى الأبدِ والدهرِ والليلِ والنهارِ، التي مَرَّ معنا أنَّها من الظرف المعدود الذي يقع جوابا لـ(كم)، حيث يقول: "وممَّا أُجْريَ مجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرمُ وصفرُ وجمادى، وسائرُ أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنَّهم جعلوهنَّ جُملةً واحدةً لعدَّة أيَّام"[3].

وجَعَل أسماءَ الشهور بإضافة (شهر) إليها، من الظرف المختص، الذي يقع

(١) انظر: شرح ناظر الجيش: ٤/ ١٩١٦، وشرح التسهيل للمرادي:٤٨٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٩٨

(٢) انظر: ص ٨٢

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧

جوابا لـ(متى)، حيث يقول: "ولو قلتَ: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة، لكان بمنزلة يومِ الجمعة والبارحة والليلة، ولَصَار جوابَ (متى)"[1].

يقول السيرافيُّ: "وظاهرُ كلامِ سيبويه الفصْلُ بين أنْ تقول: شهر كذا، وبين ألَّا تذكرَ الشهر، فإذا قلت: سير عليه المحرم، فالسيرُ في كلِّ يومٍ من أيام المحرَّم، وإذا قلت: سيْرَ عليه شهر المحرم، أو شهر ذي القعدة، جاز أن يكونَ السيرُ في بعضِه"[2].

وقد ذَهَب سيبويه والنحاةُ بعده يُبرِّرون لهذا الفصْل والتفريق، فكان من ذلك:

١- أن تفْرقةَ سيبويه مبنيةٌ على السماع والاستقراء، وفي الإفصاح: ومَنْ غلَّط سيبويه في هذا فقد أساء، لأنَّه موضعُ سماع[3].

يقولُ ابنُ السرَّاج: "وذَكَر سيبويه: أنَّ المحرَّم وسائرَ أسماء الشهور أُجْريت مجرى الدهرِ والليلِ والنهارِ، وقال: لو قلتَ: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة، كان بمنزلة يومِ الجمعة أو البارحةِ، ولَصَار جوابَ (متى)، فالمحرَّمُ عنده بلا ذِكْرِ (شهر) يكون في جوابِ (كَمْ)، فإنْ أضفْتَ شهراً إليه صار في جواب (متى)، وحجُّته في ذلك استعمالُ العرب له"[4].

٢- أنَّ قولنا: المحرم، أو غيره من الشهور، من غير إضافة (شهر) إليها، هو بمنزلة قولنا: الثلاثين يوما، حتى كأنَّه نائبا عنه، وهُمْ لو قالوا: سير عليه الثلاثون يوما، لكان السيرُ في كلِّ يوم منهنَّ، ولكان جوابَ (كم).

يقول سيبويه: "وممَّا أجرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرَّم وصفر وجمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنَّهم جعلوهنَّ جُملةً واحدةً لعدة أيام،

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧- ٢١٨

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٢

(٣) انظر: همع الهوامع: ٣/ ١٤٧، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٨٢

(٤) انظر: الأصول في النحو: ١/ ١٩١

كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً"[1].

وممَّا يدلُ على أنَّ كلَّ واحدٍ من أعلام الشهور إذا أُطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوما، " أن النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم – قال: (**من قام رمضان إيمانا واحتسابا غُفر له من ذنبه ما تقدّم وما تأخّر**)[2]، ولم يقُلْ: مَنْ قام شهر رمضان، إذْ لو قال ذلك لاحْتمل أنْ يريد جميعَ الشهر وأن يريدَ بعضه، كما قال تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾[3]، وإنَّما كان الإنزالُ في ليلةٍ منه، وهي ليلة القدر"[4].

فكأنَّهم نظرُوا في أعلام الشهور من حيث المعنى، فقالوا: المرادُ منه العددُ الخاصُّ، فكان العددُ هو المقصودَ منه، فمِنْ ثَمَّ حُكِمَ له بحكم الأسماء الدالَّة على العدد صريحا، فجُعل واقعا في جواب (كم) دونَ جواب (متى)؛ وإلَّا هو من حيث الأصْلِ حقُّه أنْ يصحَّ وقوعُه في جواب (متى)؛ لكونه اسمَ زمانٍ مختصا بالتعريف[5].

٣- أنَّه إنَّما حَكَم على اسم الشهر إذا أضيف إليه لفظ (شهر) بأنَّه مختص، حتى لا يكونَ واقعا إلا في جوابِ (متى) خاصَّةً؛ وقد كان لفظُ (شهر) بدون إضافته إلى اسمِ شهرٍ من الشهور يدلُّ على ما يدلُّ عليه (المحرمُ) وغيرُه من الشهور، بدون إضافةِ (شهر) إليها، وهو (ثلاثين يوما)؛ لأنَّ الشَّهر بإضافته إلى هذه الأسماء يصير بمعنى (وقت)، ويخرجُ عن أن يكون معدودا، لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، فإذا قال

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٧، وانظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٢

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (بدء الوحي)، باب (تطوُّع قيام رمضان من الإيمان). رقم الباب: ٢٨، ورقم الحديث: ٣٧

وأخرجه مسلم في باب (الترغيب في قيام رمضان). رقم الباب: ٢٥، ورقم الحديث: ١٨١٥

(٣) البقرة: ١٨٥

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٠٥

(٥) انظر: شرح ناظر الجيش: ٤/ ١٩١٩

القائلُ: سِرْتُ شهرَ رمضان، فكأنَّه قال:سرْت وقتَ رمضان.[1]

٤- يقفُ السيرافيُّ مؤيِّدا لسيبويه في التفريق بينهما، ويقول: "فإنْ قال قائلٌ: فكيف اختلفا وهما لمعنى واحد؟ قيل له: قد يجوز - وإن كانا لمعنى واحد - أن يكون أحدُهما يدلُّ عليه من طريق الكمِّيَّة، والآخرُ من طريق التوقيت، ألا ترى أنَّا إذا قلنا: (سيْرَ عليه يوم الجمعة) يجوز أن يكونَ السيرُ في بعضه، وإذا قلنا: (سير عليه ساعات يومِ الجمعة)، لم يجزْ أن يكون السيرُ في ساعةٍ منها، وساعاتُ يوم الجمعة في معنى (يوم الجمعة)"[2].

ولمْ يخالفْ في هذا إلا الزجاجُ، فهو يَرى عدمَ التفريقِ بين الشهور عند إضافة (شهر) إليها، وذَهب إلى أنَّه لا فَرْقَ بينهما، يجوز في كلٍّ منهما أن يكون العملُ في كلِّه، وفي بعضه[3].

(١) انظر: شرح ناظر الجيش:٤/ ١٩١٧، وحاشية الصبان: ٢/ ١٨٧

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٢

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٩٨، وهمع الهوامع: ٣/ ١٤٦

المبحث الرابع

ظرف المكان

وفيــه مطلبـــــان:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: العلاقة بين ظرف المكان و(أين).

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

يحملُ سيبويه ظرفَ المكان على ظرف الزمان في وقوعه جوابا للسؤال المقدَّر، حيث جعله مثلَه في مسائلَ، وهي:

١) ظرفُ المكان في الأصل جوابٌ لـ(أين)، كما كان ظرفُ الزمان في الأصل جوابا لـ(متى)، " ودليلُ ذلك الجوابُ في كلٍّ منهما، لأنه إذا قال: متى القتالُ؟ فقال: يوم كذا، فهو جوابٌ صحيحٌ، ولو قال: مكان كذا، لم يجزْ في جواب (متى) وجاز في جوابِ (أين)، فأجوبتُها دليلٌ على معناها"(١)، يقول سيبويه: "ونظيرُ (متى) من الأماكن (أين)، ولا يكون (أين) إلا للأماكن، كما لا يكون (متى) إلا للأيام والليالي"(٢).

وكما كان ظرفُ الزمان الواقعُ جوابا لـ(متى) لا بدَّ أن يكون مختصا، فكذلك ظرفُ المكان الواقعُ جوابا لـ(أين) لا بدَّ أن يكون مختصًّا معيَّنا محْصُورا، فـ " (أين) سؤالٌ عن مكانٍ معيَّنٍ غيرِ مُصَرَّحٍ باسْمه"(٣)، يقول سيبويه: "فإنْ قلتَ: أينَ سِيْرَ عليه؟ قال: سِيرَ عليه مكان كذا وكذا، وسِيْرَ عليه المكان الذي تعلم، فهو بمنزلة قوله: يوم كذا وكذا، واليوم الذي تعلم"(٤).

يقول السيرافي مُعلِّقا: "يعني أنَّ (أين) يُسأل بها عن مكانٍ بعينه محصورٍ، كما تسألُ بـ(متى) عن زمان بعينه محصورٍ، فإذا قلتَ: أين سير عليه؟ لم يجُزْ أن تقول: فرسخان، كما لا يجوز أن تقول: سِيْرَ عليه يومان، في جواب: متى سير عليه؟، وإنما

(١) انظر :شرح الرماني: ٢/ ٥٠٠

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٩-٢٢٠

(٣) انظر: شرح الرضي: ٣/ ١٤٨

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٠

تقول: سيرَ عليه يومان وفرسخان، في جواب (كمْ) في الزمان والمكان"[1].

ولا إشكالَ أو تناقضَ في اشتراطِ أن يكون جوابُ (أين) مكانا مختصا معيَّنا محصورا، وما استقرَّ عند النحاةِ مِنْ أنَّه لا يُنصبُ على الظرفية المكانية إلا ما كان مُبهما، فالإبهامُ شرطٌ في الظرفِ ذاتِه حتى ينتصبَ على الظرفية، والاختصاصُ ليس شرطا في الظرف نفسِه، بل في جواب (أين) كلِّه، وجوابُ (أين) لا يكون بمجرَّد الظرف المبهم، بل بمجموع الجواب، فإذا قيل: أين زيدٌ؟ فلا يصح أن تقول في الجواب (فوق) فقط، بل تقول: (فوق البيت)، فالظرفُ المنتصبُ على الظرفية وهو (فوق) مبهمٌ، وجوابُ (أين) كلُّه وهو (فوق البيت) مختصٌّ معينٌ محصورٌ.

وكما كان ظرفُ الزمان الواقع جوابا لـ(متى) لا يجبُ أن يستغرقَه الفعلُ الناصبُ له، بل يجوزُ فيه أن يستغرقَه، وأن يقعَ في بعضِه، فكذلك ظرفُ المكان الواقعُ جوابا لـ(أين)، لا يجبُ أن يستغرقَه الحدثُ الواقعُ فيه، يُجلِّي هذا الرمَّانيُّ فيقول: "قد اطَّرد في جواب (متى) أن يكون العملُ في بعضه كما اطَّرد في جواب (أين) أن يكون العملُ في بعضه، كقولك: أين المالُ؟، فتقول: في الدار أو في الكِيْس، أو ما أشبه ذلك، فلا يجبُ أن يكون كونه قد استغرق المكان، وهذا مطَّردٌ في جواب هذين السؤالين بـ(متى) و(أين)، وليس كذلك (كم)؛ لأنها تقتضي تحديدَ العدد"[2].

٢) مِنْ ظرف المكان ما يقعُ جوابا لـ(كم)، كما كان مِنْ ظرف الزمان ما يقعُ جوابا لـ(كم)، وهو المعدودُ في كلٍّ منهما، وذلك أنَّ "(كمْ) استفهامٌ عن كلِّ مقدارٍ من عددٍ وغيرِه، في الأنواع كلِّها، زمانا كان أو مكانا، أو غيرهما، وليس يختصُّ بنوع دون نوع"[3].

---

(١) انظر :شرح السيرافي ٢/ ١١٤

(٢) انظر :شرح الرماني ٢/ ٤٩٤-٤٩٥

(٣) انظر: شرح السيرافي٢/ ١١٠

والمعدودُ من ظرف المكان هو ما كان كالمِيْلِ والفرْسَخِ والبريدِ وغيرِها من المقادير، تقولُ: كم سِرْتَ؟ فيُقال: ميلا أو فرسخا أو بريدا.

ولمَّا كان جوابُ (كم) لا بدَّ أن يكون مبهما[1]، وكان - قبل ذلك - الإبهامُ شرطا في انتصاب الظروف المكانية؛ فقد يُشكل هذا إذا ما وجدنا جواباتِ (كم) فيها تعيينٌ وتخصيصٌ، كالميل والفرسخ وسائر المقادير، من حيث دلالتها على كمِّية معينة. والمقاديرُ عامَّةً قد جرى الخلافُ فيها عند النحاة، أهي من المبهم، أمْ من المختصِّ؟، وقد ذهبَ ابنُ هشام في هذا مذْهبا وسَطا، حيث قال: "وحقيقةُ القول فيه أنَّ فيه إبهاما واختصاصا: أمَّا الإبهامُ فمن جهة أنه لا يختص ببُقْعةٍ بعينها، وأمَّا الاختصاصُ فمن جهة دلالته على كمية معينة؛ فعلى هذا يصحُّ فيه القولان"[2].

وكما كان ظرفُ الزمان الواقعُ جوابا لـ(كم) يستغرقُه الحدثُ الواقعُ فيه، فكذلك ظرفُ الزمان الواقعُ جوابا لـ(كم) يستغرقُه الحدثُ الواقع فيه، "فكلُّ ما كان جوابا لـ(كم) فهو مُبْهَم والعملُ في جميعه، تقول: (كم سرْتَ؟) فيقول القائلُ: (عشرين فرسخا) أو (ثلاثين يوما) فالسيرُ قد وقع في العشرين أو في الثلاثين جميعِها"[3].

يختصرُ ذلك كلَّه سيبويه بقوله: "فأجْرِ (كم) في الأماكن مجراها في الأيام والليالي، وأجْرِ (أين) في الأماكن مجرى (متى) في الأيام"[4].

---

(١) انظر: الدماميني في الفوائد: ٢٩٢

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ٢٥٧

(٣) انظر: الفوائد والقواعد: ٢٩٢، وانظر: شرح السيرافي: ٢/ ١١٠، والمقتصد: ١/ ٦٣٨ـ٦٣٩

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٠

المطلب الثاني
العلاقة بين ظرف المكان و(أين)

(أيـن) سـؤالٌ عـن المكـان، " وكـلُّ اسـم صـلح أن يكـون جـوابَ (أيـن) في الاستفهام فهو مكان، تقول من ذلك: (جلستُ خلفَك) و(سرتُ أمامَك) و(قعدتُ دونَك) و(دَارِيْ غَرْبِيّ دارِك) و(وجْهي تلقَاء وجهك) و(سرتُ يَمْنَةَ الأمير) و(لي قِبَلَكَ حقّ) و(توجّهتُ نحْوَ المدينة)"[1].

ولأنهم يشترطون أن تكون (في) في المفعول فيه مقدَّرةً لا مذكورةً، فيصحُّ أن نقول: ليس كلُّ ما صحَّ أن يقعَ جوابا لـ(أين) يكونُ ظرفَ مكان، لأنَّ قولك: في البيت، جوابا لمن قال: أين زيد؟، لا يُعدُّ ظرفَ مكان؛ لوجود الحرف (في) مذكورا لا مقدرا[2].

وظرفُ المكان كلُّه صالحٌ للوقوع جوابا لـ(أين)، إلا المعدودَ منه، فهو يقع جوابا لـ(كم) لا (أين)، كقولك: سرتُ ميلا، فهذا جوابٌ لـ(كم)، ولا يصح أن يكون جوابا لـ(أين).

(١) انظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٤٨

(٢) قد أشرنا لهذه المسألة عند حديثنا عن ظرف الزمان، فلينظر: ص ٩٢

الفصل الثاني

ما لا يقع جوابا لسؤال معيَّن

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: مخصوص (نِعْمَ) و(بِئْسَ).
- المبحث الثاني: الخبر.
- المبحث الثالث: البدل.
- المبحث الرابع: بين الخبر والبدل.
- المبحث الخامس: (لا) النافية للجنس.
- المبحث السادس: (قَدْ) و(ما فَعَل).

المبحث الأول

مخصوص (نِعْمَ) و(بِئسَ)

وفيــه مطلبـــــان:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (نِعْمَ) و(بئسَ).

* * * ** * * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

يُقدِّرُ سيبويه السؤالَ في أسلوبي (نِعْمَ وبئسَ)، ويقدِّره سائرُ النحاةِ من بعده في هذا الباب، حيثُ يقولُ في بابِ (ما لا يعملُ في المعروف إلا مُضمرا): "وأمَّا قولُهم: (نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله) فهو بمنزلة: (ذَهَبَ أخوه عبدُ الله)، عَمِلَ (نِعْم) في (الرجل)، ولم يعملْ في (عبد الله).

وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)، كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله) .

وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ) " [1].

لقد ارتبط السؤال المقدَّر في هذا الباب بمسألة إعراب المخصوص بالمدح والذم، والتي جرى الخلافُ فيها بين النُّحاة، وكان لكلامِ سيبويهِ الذي ذكرناه، وتقديرِه للسؤال خصوصا، دورٌ بارز في هذا الخلاف، حيث اختلف النحاةُ في فهمهم – كما سنبيِّن – لنصِّ سيبويه، وفي تحديد غرضِه من تقدير السؤال، وفي تحقيق رأيه في إعراب المخصوص، ومن ثَمَّ اختلفت آراؤهم في إعراب الاسم المخصوص بالمدح والذم.

ولذلك فإنه يحسن التقديم – من أجل فهم نص سيبويه – بلمحة عن إعراب المخصوص عند النحاة، ثم أثر تقدير سيبويه للسؤال في اختلافهم في إعرابه، ثم نحقق القول في غرض سيبويه من تقدير السؤال وفي إعرابه للمخصوص.

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

اختلاف النحاة في إعراب المخصوص :

وأشهرُ الأقوال في إعراب المخصوص أربعة، هي:

١ - أنَّه مرفوعٌ على الابتداء، وجملة (نعم) أو (بئس) وفاعلها في محلِّ رفعِ خبرٍ عنه.

قالوا: وهو مذهب سيبويه وابن خروف وابن الباذش[1]، ونسبه لسيبويه الأشموني وصحَّحه، ونَقَل عن ابن الباذش قولَه: "لا يجيز سيبويه أن يكون المختصُّ بالمدح أو الذم إلا مبتدأ"[2]، وكذا الأزهري[3]، وقال ابن هشام في المغني: "هو ظاهر قول سيبويه"[4].

٢- وذهب آخرون إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا.

" وهو مذهب الجمهور، ومنهم الجرمي، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وغيرهم"[5]، وذكر ابنُ مالك في شرح التسهيل أنَّ سيبويه أجازه[6].

٣- وقيل: إنَّ المخصوص بالمدح أو الذم يعرب مبتدأ حُذف خبره.

ذكر ذلك ابنُ عصفور، حيث قال - مشيرا إلى الأقوال الثلاثة السابقة -: " فإذا تأخر اسمُ الممدوح أو المذموم بعد (نعم) و(بئس) كان فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنْ يكون خبرَ ابتداء مضمر، والآخرُ أنْ يكون مبتداً والخبرُ محذوف، وكأنَّه في الوجهين لَمَّا قال: نعم أو بئس الرجلُ، قيل له: فمَنْ هذا الممدوحُ أو المذمومُ؟ فقال: هو زيدٌ،

(١) انظر: التصريح: ٢/ ٩٧

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٣/ ٧١

(٣) انظر: التصريح ٢/ ٩٧

(٤) انظر: المغني: ٢/ ٦٩١

(٥) انظر: التصريح ٢/ ٩٧

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦

على تقدير: هو زيدٌ، أو على تقدير: زيدٌ الممدوحُ، وزيدٌ المذمومُ. والثالث: أن يكون مبتدأً، و(نعم الرجلُ) جملةٌ في موضع الخبر، وقد تقدَّم على المبتدأ، فيكون أمْرُه كأمْر: زيدٌ نعمَ الرجلُ"[1].

٤- وقيل: إنَّه بدلٌ من فاعل (نعم) و(بئس)، وهو مذهبُ ابن كيسان[2].

ورُدَّ من وجهين: أحدُهما أنَّ منْ شَأْنِ البدل صحَّةَ الاستغناء عنه، وهذا لا يصح الاستغناءُ عنه إذا لم يَتقدَّم ذكْرُه أو لم يُعلم، والثاني: أنَّ البدل من شرطه صحَّةُ وقوعه موقعَ المُبدل منه، وهذا ليس كذلك؛ إذْ لا يستقيمُ أن يُقال في (نعم الرجلُ زيدٌ): (نعم زيدٌ)[3].

والقولُ الأولُ (وهو إعرابُ المخصوص مبتدأً مؤخرا، والجملةُ قبله خبرُه) هو المشهورُ عند النحاة، والمتعيِّنُ عند بعضهم كابن خروف وابن الباذش، ورجَّحه بعضُهم وقوَّاه بأدلَّة كثيرة[4]، ونسبوه إلى سيبويه، وفهموا ذلك مِنْ قوله: "وأمَّا قولُهم: (نعم الرجلُ عبدُ الله) فهو بمنزلة: (ذَهَبَ أخوه عبدُ الله)، عَمِلَ (نِعمَ) في الرجل، ولم يعملْ في عبدِ الله.

وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)"[5].

فإنَّه - كما قالوا - لَمَّا جَعَل (عبدُ الله نعم الرجلُ) بمنزلة (عبدُ الله ذهبَ أخوه)، وكان (عبدُ الله) في قولنا: (عبدُ الله ذهب أخوه) مبتدأً، خبرُه الجملة الفعلية (ذهب

(١) انظر: شرح الجمل ١/ ٦٠٥-٦٠٦، وانظر: التصريح ٢/ ٩٧، والمقاصد: ٤/ ٥٣٦

(٢) انظر: التصريح ٢/ ٩٧ والأشموني: ٣/ ٧١

(٣) انظر: المقاصد ٤/ ٥٣٩

(٤) كالشاطبي، حيث رجحه من خمسة أوجه. انظر: المقاصد ٤/ ٥٣٦-٥٣٨، وكذا رجحه الرضي في شرح الكافية ٤/ ٢٤٦، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٦

(٥) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

أخوه)؛ اقتضى هذا أن يكون (عبدُ الله نعم الرجل) مثلَ ذلك، فيكون (عبد الله) مبتدأ، والجملة الفعلية (نعم الرجلُ) خبرُه، ولو أخَّرْتَ المبتدأَ فقلتَ: (نعم الرجلُ عبدُ الله) فإنَّه سيكون مثلَ (ذهب أخوه عبدُ الله)، الجملةُ الفعليةُ خبرٌ مقدَّمٌ، والمبتدأُ مؤخرٌ.

فكأنَّ مُرادَ سيبويه أنْ يقول: إنَّ تقديم المخصوص أو تأخيره لا ينافي إعرابَه مبتدأ، كما لا ينافي تقديمُ (عبد الله) أو تأخيرُه في قولك: (عبد الله ذهب أخوه) كونَه مبتدأ(1).

ولَمَّا كان الخبرُ جملةً فعليةً هنا، فإنه بحاجة إلى رابطٍ يربطه بالمبتدأ، وقد رأى النحاةُ أنَّ الرابط هو (العموم)، وهو مستفادٌ من فاعل (نعم) و(بئس)؛ وذلك لأنَّ (أل) المتصلةَ به تدل على الجنس، والجنسُ يفيد العمومَ، فيدخلُ المخصوصُ في هذا العموم، ويندرج فيه، فيصير هذا الرابطُ بمنزلة الذِّكْرِ الذي يعود عليه، ولذلك شبَّهه سيبويه بقولهم: (زيدٌ ذهب أخوه)(2).

وقد ادَّعى أصحابُ القول الثاني (وهو إعرابُ المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف) أنَّ هذا رأي سيبويه(3)، وأنَّ كلامه يدل عليه، حين قال: "كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله) "(4)، ففهموا أنَّ سيبويه حين قدَّر السؤالَ أنه بذلك يُضمرُ المبتدأَ، ويُفسِّرُ المحذوفَ، وكأنه يقول: إنَّ المتكلمَ أبْهم حين قال:

---

(١) وانظر - مثلا - المغني: ٢/ ٦٩١ والمقاصد ٤/ ٥٤٠

(٢) انظر: الإيضاح العضدي: ١١١، والمقتصد: ١/ ٣٦٧، والمقاصد: ٤/ ٥٤١

(٣) ورجحه بعضهم كابن الحاجب في شرح المفصل من أوجه، منها: أنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع، وأما القول الأول (وهو إعراب المخصوص مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره) فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدإ، وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ، ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الأول تقديري. انظر حاشية الصبان: ٣/ ٥٢

(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

نعم الرجلُ، فسَأله المخاطَبُ: مَنْ هو؟ فأجاب المتكلمُ: هو عبدُالله.

فيصير التركيبُ حينئذٍ مكوَّنا من جملتين، الأولى فعلية، وهي (نعم الرجلُ)، والثانية اسمية، وهي (هو عبدُالله) أو (الممدوحُ عبدُالله).

وقد نَسَبَ هذا القولَ لسيبويه ابنُ مالك، حيثُ قال: "وأجاز سيبويه كونَ المخصوصِ خبرَ مبتدأٍ واجبِ الإضمار"[1]، والزجَّاجُ حيث ذَكَرَ أنَّك إذا قلتَ: (نعم الرجلُ)، لم يُعلم مَنْ تَعني، فقولُك: زيدٌ، تريد به: هذا الممدوحُ هو زيدٌ، ونَسَبَ ذلك إلى سيبويه والخليل[2]، وقال المراديُّ: "وعبارةُ سيبويه فيها احتمالٌ"[3].

وذَكَرَ هذا القولَ كثيرٌ من النُّحاة قديما وحديثا مُقدِّرين السؤالَ، مُتَّخذينه وسيلةً وسبيلا لتفسير المحذوف من التركيب، وتقريبِ الإعراب الذي ذهبوا إليه وتوضيحِهِ وتسويغِهِ، مُتَّبعين في طريقتهم هذه سيبويه، فقد كان كثيرا ما يستعينُ بالسؤال المقدَّر على ذلك.

وممَّن أشار إلى هذين القولين المبرِّدُ، حيث قال: " وأمَّا قولُك: (زيدٌ)، وما أشبهه؛ فإنَّ رفعَه على ضربين: أحدهما أنك لَمَّا قلت: (نعم الرجلُ)، فكأنَّ معناه: محمودٌ في الرجال، قلتَ: (زيدٌ) على التفسير، كأنَّه قيل: مَنْ هذا المحمودُ؟ فقلتَ: هو زيدٌ، والوجهُ الآخَرُ: أن تكون أردتَ بـ(زيد) التقديمَ فأخَّرْتَه، وكان موضعه أن تقول: (زيدٌ نعم الرجلُ)"[4]، والفارسيُّ حيث يقول: "فأمَّا (عبدُ الله) في قولك: نعم الرجلُ عبدُ الله، فارتفاعُه على وجهين: أحدهما: أن يكون أراد به الابتداء فأخَّره، وكأنه قال

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٤٧

(٣) انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٩٢٢

وفي المغني: ٢/ ٦٩١ والمقاصد ٤/ ٥٤٠ يذكرون اعتماد أصحاب هذا القول على فهمهم من نص سيبويه السابق ما يؤيد مذهبهم هذا.

(٤) انظر: المقتضب: ٢/ ١٣٩-١٤٠

قبل التأخير: عبدُ الله نعم الرجلُ.... والوجه الآخَر: أن يكون (عبدُ الله) في قولك: نعم الرجلُ عبدُ الله، خبرَ مبتدأ محذوف، كأنَّه لما قيل: نعم الرجلُ، قيل: مَنْ هذا الذي أُثني عليه؟ فقيل: عبدُ الله، أي: هو عبدُ الله"(١).

هذا وإنَّ نصَّ سيبويه يحتمل رأيا ثالثا يمكن أن يُفهم منه، وأنْ يكون هو مرادَه، ولم أرَ من نَسَبه إليه، وهو أنَّنا إذا ادَّعينا بأنَّ غرضَه من تقدير السؤال هو تقدير المحذوف، فقد يجوز أن يكونَ مرادُه أنَّ المخصوصَ المذكورَ هو المبتدأُ وليس الخبر، ويكونَ المحذوفُ هو الخبر، كأنَّه قيل: نعم الرجلُ، فقيل: مَنْ هو؟ فقال: عبدُ الله، أي: عبدُ الله هو، أو عبدُ الله الممدوحُ، إذْ إنَّ السؤالَ الذي قدَّره سيبويه يحتمل الأمرين: أن يكون سؤالا عن المبتدأ، أو يكون سؤالا عن الخبر، بل ذهب الشاطبيُّ إلى أكثرَ من ذلك، حيث يرى أنَّ الأظهرَ في جوابِ مثلِ هذا السؤالِ أنْ " يكون فيه الاسمُ المذكورُ مبتدأ؛ من حيث وقع السؤالُ بـ(مَنْ) عن خبر المبتدأ، وهي أيضا مبتدأ، وهو نظير قولك: مَن القائمُ؟ فتقول: زيدٌ، فـ(زيد) مبتدأ، هذا هو الأظهر"(٢)، وقد عدَّ ابنُ هشام (نعم الرجلُ زيدٌ) ضمن الأمثلة المحتملة حذفَ الخبر أو حذف المبتدأ(٣).

وهذا الرأيُ أجازه ابنُ عصفور(٤)، ولكن لم ينسبه أحدٌ لسيبويه، مع أنَّ كلامه يحتمله.

إلا أنَّ رأيَ ابن عصفور هذا قد ضُعِّف بأنَّه تكلفُ خبرٍ لمبتدأ قد وُجد معه

(١) انظر: الإيضاح العضدي ١١٢-١١٣

(٢) انظر: المقاصد ٤/ ٥٣٨-٥٣٩

(٣) انظر: المغني: ٢/ ٧١٠

وهو ينسب تجويز الأمرين: حذف المبتدأ أو حذف الخبر لابن عصفور، وذكر أن " غيره جزم بأنه إذا جُعل على الحذف كان من حذف المبتدأ"، وابن هشام – كما مر – يرى عدم الحذف، وأن المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره.

(٤) وقد سبق إيراد كلامه في ذلك. وانظر: شرح الجمل ١/ ٦٠٥-٦٠٦

ما يجوز أن يكون خبره، وبأنَّ الخبر لا يحذف وجوبا إلا إنْ سَدَّ مسدَّه شيء، وهنا لم يشتغل المحلُّ بشيء يسدُّ مسدَّ الخبر(1).

ولضَعف هذا الرأي نفروا عنه ولم يذهب إليه أحدٌ، ولم ينسبه أحدٌ لسيبويه، وإن كان كلامُه يحتمله(2).

أثر السؤال المقدر في اختلاف النحاة :

يتبيَّن ممَّا سبقَ اختلافُ النحاة في تحديد مذهب سيبويه في إعراب المخصوص، وسنعرِفُ الآنَ ما للسؤالِ المقدرِ مِنْ أثرٍ قويٍّ ودورٍ رئيسٍ في هذا الاختلاف.

فأمَّا أصحابُ القول الأول والذين نسبوا إلى سيبويه القولَ بأنَّ المخصوص مبتدأ، خبرُه الجملةُ قبله؛ فقد استدلُّوا – كما بيَّنَّا – بمساواته بين تركيبِ (عبدُ الله ذهب أخوه) وتركيبِ (عبدُ الله نعم الرجل) وجعلِهما بمنزلة واحدة، ولَمَّا كان (عبد الله) في التركيب الأول مبتدأً، والجملة الفعلية خبره، فكذا يجب أن يكون (عبد الله) في التركيب الثاني مبتدأ، خبره الجملة الفعلية.

وذكروا أنَّ مرادَه التسويةُ بين تقديم المخصوص وتأخيره، وأنه لا تنافي بين إعرابه مبتدأ وتأخيره أو تقديمه.

وسيكون تقديرُ السؤال – عندهم – ليس لتقدير المحذوف، وليس للإضمار، إذْ لا محذوفَ عندهم، وإنَّما هو لتفسير التركيب وتوضيحه، وبيانِ شدَّة تعلُّق المخصوص بالكلام، واحتياج كلٍّ من المبتدأ والخبر للآخر(3).

ويَفهم أصحابُ القول الثاني (وهو إعراب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف) من كلام سيبويه حين قال: "كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال:

(1) انظر: المقاصد: ٤/ ٥٣٨، والمغني: ٢/ ٧٢٦

(2) انظر: المقاصد: ٤/ ٥٣٨-٥٣٩

(3) انظر: المغني: ٢/ ٦٩١ والمقاصد: ٤/ ٥٤٠، وسيأتي مزيد تفصيل لهذه النقطة قريبا.

(عبدُالله) "[1]، أنَّه يقدِّر المحذوف من التركيب، وهو الضمير (هو)، مستعينا بالسؤال المقدر في تقريب إعراب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف.

فيكون تقديرُ سيبويه للسؤال – في نظرهم – هو لغرض تقدير المحذوف وإضمار المبتدأ، وتقريب هذا الوجه من الإعراب.

وقد رجَّح هؤلاء مذهبَهم بأنَّ إعراب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف أنسبُ لهذا الأسلوب؛ مِنْ حيث إنَّ " (نعم) و(بئس) موضوعان للمدح والذم العامَّين، فناسَبَ مقامَهما الإطنابُ بتكثير الجمل[2]، إذْ إنَّ التركيبَ – على إعرابهم هذا – سيكون مكوَّنا من جملتين: جملةٍ أولى فعليةٍ، وجملةٍ ثانيةٍ اسميةٍ كالمفسِّرة للجملة الأولى، بينما هو – على إعراب المخصوص مبتدأً خبرُه الجملةُ قبله – جملةٌ واحدةٌ من مبتدأ وخبر[3].

تحقيق رأي سيبويه في إعراب المخصوص وغرضِه من تقدير السؤال :

وبعيدا عن حيثيَّات ترجيح أحدِ الأقوال في إعراب المخصوص[4]، إلا أنَّا نرى – في إطار ما ذكرناه من حُججٍ متعلِّقة بالسؤال المقدَّر – أنَّ الأقْربَ هو أنَّ سيبويه يرى كونَ المخصوص مبتدأً مؤخرا، والجملةُ الفعليةُ قبله خبرٌ عنه، كما نرى أنَّ تقديره للسؤال في هذا الباب إنَّما هو لغرض تفسير التركيب لا تقدير المحذوف.

فأمَّا ترجيحُ كونه يرى هذا الإعرابَ فلتشبيهه (نعم الرجلُ عبدُ الله) بـ(ذهب أخوه عبدُالله)، وتنزيلِه منزلتَه، ومساواتِه به، حين يقول: "وأمَّا قولُهم: (نِعْمَ الرجلُ

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٢) تكثير الجمل هنا له صورتان: حين يجعل المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف، وحين يجعل مبتدأ وخبره محذوف. انظر: المغني: ٢/ ٦٩١

(٣) انظر: شرح المفصل: ٧/ ١٣٥

(٤) إذ ليس هذا محل بحثنا، فلكلٍّ حجته تقترب أو تبتعد من السؤال المقدر.

عبدُ الله) فهو بمنزلة: (ذَهَبَ أخوه عبدُ الله)"[1]، و(عبدُ الله) في قولنا: (ذهب أخوه عبدُ الله) يُعرب مبتدأً، فكذلك يجبُ أنْ يكون إعراب (عبد الله) في هذا الباب عند سيبويه[2].

ويتَّضحُ رأيُ سيبويه أكثر في إعراب المخصوص حين يقول: " وأمَّا قولُهم: (نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله) فهو بمنزلة: (ذَهَبَ أخوه عبدُ الله)،.... وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)"[3]، فكأنَّ مرادَه أن يقول: "المخصوصُ مبتدأٌ، تقدَّمَ أو تأخَّر"[4].

وأما تقديرُه للسؤال في هذا الباب، والذي اتَّخذه النحاةُ دليلَهم في أنَّ سيبويه يُعرِبُ المخصوصَ خبرا لمبتدأ محذوف، وأنَّ سؤاله إنَّما هو لتقدير المحذوف وإضماره؛ فإنَّ الأقربَ أنَّ الغرض من تقديره ليس ذاك؛ وذلك لأنَّه قدَّر السؤالَ - أيضا - في نفس السياق مع تقدُّم المخصوص، حيث قال: "وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأْنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)"[5]، ولا يمكن أن يُفهم - هنا - من تقدير سيبويه للسؤال أنه لتقدير المحذوف، فيكون المخصوصُ خبرا لمبتدأ محذوف؛ إذْ لا محذوفَ في هذا التركيب، حتى يُستعان بالسؤال المقدر على استعادته وتقديره، فالنحاةُ على أنَّ المخصوص إذا تقدَّم، نحو: (عبدُ الله نعم الرجل) لم يكن إلا مبتدأ[6]، خبرُه الجملة الفعلية بعده.

يجلِّي هذا المعنى ابنُ هشام فيقول: "والذي غرَّ أكثرَ النحويين أنه قال: "كأنه

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٢) أشار إلى هذا - كما ذكرنا سابقا - ابن هشام في المغني: ٢/ ٦٩١، والشاطبي في المقاصد: ٤/ ٥٤٠

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٤) انظر: المقاصد: ٤/ ٥٤٠

(٥) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٦) في التصريح: "قد يتقدم المخصوص، فيتعين كونه مبتدأ " ٢/ ٩٧

قال: نعم الرجلُ، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبدُ الله"[1]، ويَرِدُ عليهم أنه قال أيضاً: "وإذا قال: عبدُ الله، فكأنَّه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نعم الرجلُ"[2]، فقال مثلَ ذلك مع تقدُّم المخصوص"[3]، ويقول الشمنِّي معلِّقا: "يعني أنه يَرِدُ على أكثر النحويين أنَّ سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرُها أنَّ الكلام مع فعل المدح والذم - إذا كان المخصوص متأخرا - جملتان، ثانيتهما جوابٌ عن سؤال مقدَّر حُذِف مبتدؤُها وبقي خبرُها؛ قال أيضا عبارةً ظاهرُها أن الكلامَ مع المخصوص المتقدم جملتان، ثانيتهما جوابٌ عن سؤال مقدر، وهذا ما قال به أحدٌ"[4].

فعدمُ استقامة وصحَّة الفهمِ من تقدير سيبويه للسؤال بأنه لتقدير المحذوف في المثال الثاني حين تَقدَّم المخصوصُ؛ تدلُّ على أنه لم يُرِدْ ذلك أيضا في المثال الأول حين تأخَّرَ؛ إذْ يبعدُ أنْ يختلف غرضُه من تقدير السؤال في بابٍ واحدٍ وفي سياقٍ واحدٍ.

على أنَّ تقدير السؤال من أجْل تقدير المحذوف واردٌ في المثال الأول (وهو " نعم الرجلُ عبدُ الله ")، وذَهَبَ إلى تقديره لهذا الغرض أكثرُ النُّحاة الذين أشاروا إلى إعراب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف، وقد كان يفعلُ سيبويه هذا، فهي طريقة كثيرا ما كان يسلكها، فيستعين بالسؤال المقدر على استعادة المحذوف من الكلام وتقديره.

والأقربُ أنَّ الغرض من تقدير سيبويه للسؤال في هذا الباب هو تفسيرُ التركيب وتوضيحُه وشرحُه وتسويغُه وتقريبُه، والاستعانةُ بالسؤال المقدر في بيان شدة تعلُّق وترابط أجزاء هذا التركيب ببعض، إلى الحدِّ الذي لا يمكن معه تصوُّر أحد الأجزاء دون الآخر.

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٣) انظر: المغني: ٢/ ٦٩١

(٤) انظر: حاشية الشمني: ٢/ ٢٤٣

وفي تحرير الغرض من تقدير سيبويه للسؤال في هذا الباب يقول الشاطبيُّ: "ثم قال: "كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله) .

وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)"[1]، فهذا ظاهرٌ في أنه تفسير لما تقدَّم من التقرير الأول[2]، كأنه يبيِّن احتياجَ المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنَّه أراد أنَّ الكلامَ على تقدير محذوف"[3].

ويتحدث ابنُ هشام عن سبب تقدير سيبويه السؤالَ في هذا الباب، فيقول: "إنما أراد أنَّ تعلُّق المخصوص بالكلام تعلُّقٌ لازمٌ؛ فلا تحصلُ الفائدةُ إلا بالمجموع، قدَّمْتَ أو أخَّرْتَ"[4].

وتتجلَّى قيمةُ السؤال المقدر بوضوح في هذا الباب، حيث إنَّه صار محلَّ جدلٍ بين النحاة كما رأينا، اختلفوا في تفسير المراد به، واختلفوا بناء على ذلك في تحقيق رأيه

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٢) يعني بتقريره الأول: تقرير سيبويه بأن المخصوص مبتدأ، تقدم أو تأخر. كما يفهمه الشاطبي. وأشرنا إلى كلامه هذا من قبل. انظر المقاصد: ٤/ ٥٤٠

(٣) انظر: المقاصد: ٤/ ٥٤٠

ثم قال الشاطبي – بعد ذلك مباشرة –: "والدليل على ذلك أنه لم يذهب أحد ممن تقدم إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر، وإن كان يوهمه كلام سيبويه". المقاصد: ٤/ ٥٤٠

قلت: ولكنهم ذهبوا إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، وفي هذا دليل على فهمهم من كلام سيبويه أنه يضمر ويقدر محذوفا بالسؤال، وهو الأمر الذي ينفيه الشاطبي، ويستدل عليه هنا.

بل الدليل على ذلك ما ذكره هو مِنْ أنَّ ادعاء الإضمار من أجل تقدير سيبويه للسؤال، يبطله عدم استقامة ذلك مع تقدم المخصوص بالمدح أو الذم، لعدم احتمال الكلام لما يمكن إضماره.

كما أن عدم تجويزهم أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، إنما هو لما في هذا – كما ذكر هو (رحمه الله)، وسيأتي حديث عن ذلك – من تكلف خبرٍ قد وُجد معه ما يجوز أن يكون خبره.

(٤) انظر: المغني: ٢/ ٦٩١

في إعراب المخصوص في هذا الباب، واتخذه بعضُهم دليلا على رأيٍ يذهبون إليه، مما يدل على أثره الواضح في التحليل النحوي.

المطلب الثاني
علاقة السؤال المقدر بباب (نعم) و(بئس)

الأصلُ في هذا الباب أنْ يتقدَّم فعلُ المدح (نِعْمَ) أو فعلُ الذمِّ (بئس)، وهما فعلان دالَّان على المدح العامِّ والذم العامِّ، والمرادُ بالعُموم - هنا - أنَّه ليس مقصورا على شيء معيَّن، ولا على صفةٍ خاصةٍ، بل يتَّجهُ إلى كلِّ أمور الممدوح أو المذموم، فالمدحُ العامُّ يشملُ الفضائلَ كلَّها على سبيل المبالغة، والذمُّ العامُّ يشملُ العيوبَ كلَّها، على سبيل المبالغة أيضا.

ثم يتلوهما فاعلُهما الدالُّ على الجنس[1]، فهو لفظٌ عامٌّ إذنْ، وفيه معنى العُموم، فإنَّ " (نِعْمَ) لَّما وُضعتْ للمدح العامِّ، و(بئس) للذمِّ العامِّ، خُصَّ فاعلُهما باللفظ العامِّ"[2]، فتقول: (نِعمَ الرجلُ) أو (بئسَ الرجلُ)، ويكون قولُك عامًّا، مِن جهةِ الفعلِ الدالِّ على المدح العامِّ أو الذمِّ العامِّ، وهما صالحان لكلِّ مسمًّى، ويقعان لكلِّ شيءٍ، ومن جهةِ الفاعلِ العامِّ الذي يجبُ أن يكونَ لا يخصُّ شخصا دونَ شخص.

ففي هذا التركيبِ - كما نرى - من العُموم والإبْهام والإجْمال، ما حَرِيٌّ به أنْ يَستثيرَ عقلَ المخاطَب، ويشُدُّ انتباهَه، ويستجْلبُ تلهُّفَه، ويُثيرُ تساؤلاتِه؛ إذْ " النَّفسُ قد جُبِلتْ على معرفةِ ما غُيِّب عنها وأُبْهِمَ"[3]، وفي هذا التركيبِ - أيضا - من الغرابةِ ما يبعثُ على التعجُّب والتفكُّر، ومِنْ ثَمَّ التساؤل، فمَنْ هذا الذي جَمع المدائحَ كلَّها، أو المساوئَ كلَّها؟، ليأتي الجوابُ - بعد ذلك - لهذا السؤالِ المُفْترضِ لدى المخاطَبِ،

(١) يقولُ المبرِّدُ: "فـ(الرجلُ) وما ذكرتُ لك ممَّا فيه الألفُ واللامُ دالٌّ على الجنس، والمذكورُ بعدُ هو المختصُّ بالحمد والذمِّ " المقتضب: ٢/ ١٤٠

(٢) انظر: أسرار العربية: ١٠٤

(٣) انظر: الفوائد والقواعد: ٥٦٩

بذكْر المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ(1)، فيُقالُ: نعمَ الرجلُ عبدُ الله، أو بئسَ الرجلُ عبدُ الله، وهذا الجوابُ هو تفسيرٌ للإبهام، وتخصيصٌ للعموم، وتفصيلٌ للإجمال، وهو ما يُعطي هذا الأسلوبَ مزية خاصةً، ويُضفي عليه...

وقد أكَّد النحاةُ على أنَّ الأصلَ أنْ يجيءَ المخصوصُ بعد الفاعلِ(2)؛ ليحصلَ التفسيرُ بعد الإبهام(3)، وذكروا أنَّ السِرَّ في ذلك أنَّه " لَّما كان (نِعْمَ) و(بئس) للمدح العامِّ والذمِّ العامِّ الشائعَين في كلِّ خِصلةٍ محمودةٍ أو مذمومةٍ المستبعدِ تحقيقُها؛ سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمالِ والتفصيلِ؛ لقصْد مزيدِ التقْرير، فجاءوا بعد الفعل بما يدلُّ على المخصوص بالمدح أو الذمِّ؛ حتى يتوجَّه المدحُ والذمُّ إلى المخصوصِ به أوَّلا على سبيل الإجمال؛ لكَونِه فردا مِن الجنس، ثمَّ عقبوه بذكر المخصوص؛ حتى يتوجَّه المدحُ والذمُّ إليه ثانيا على سبيل التفصيل، فيحصل من تقوِّي الحكمِ ومزيدِ التقريرِ ما يُزيلُ ذلك الاستبعادَ"(4).

وقد يتقدَّمُ المخصوصُ على (نِعْم) و(بئس)، فيُقالُ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، وهو قليلٌ، ومع ذلك يجبُ أنْ يبقى الفاعل مُبهما مع تقدُّم المبتدأ؛ لأنَّ تقدَّمَه كالنَّادر بالنِّسبة

(١) " وإنَّما سُمِّي مخصوصا لِمَا فيه من ذلك المعنى؛ إذْ كان قد ذُكر أولا جنسَه، ثُمَّ خُصَّ بعد ذلك بذكر شخصِه". المقاصد: ٤/ ٥٣٤

(٢) وإلى هذا قَصَدَ ابنُ مالكٍ في الألفيَّة حينَ قال: "ويُذكرُ المخصوصُ بعدُ " الألفية: صفحة ٤٤

(٣) انظر: شرح الرضي ٤/ ٢٤٦

(٤) انظر: التصريح: ٢/ ٩٧

ويتحدَّثُ الثمانينيُّ في لفْتةٍ لطيفةٍ عن الحكمة مِن تأخيرِ المخصوص، وعدم تقديمِه، فيقولُ: "فإنْ قيلَ: وما الحاجةُ إلى أنْ يُذكرَ العُمومَ ثم يؤتى بعده بما يُخصِّصُه، وهلا ابتدئَ بالخاصِّ وأُسقِط العامُّ فكان أخْصرَ في اللفظ وأوْجزَ؟ قيل له: قد يجوزُ أن يكونَ المخاطَبُ مُعْرضا عن المُخاطِبِ غيرَ مستمعٍ لخطابه، والنفسُ قد جُبِلتْ على معرفةِ ما غُيِّبَ عنها وأُبْهِمَ، فإذا أَبهمَ المخاطبُ اللفظَ الأولَ اشرأبَّت النفوسُ منه لو ابتدئ منه". الفوائد والقواعد: ٥٦٩.

لتأخُّره[1].

وتَظْهرُ – بِجَلاءٍ – قيمةُ السؤال المقدَّر في هذا الباب، من حيث ارتباطه بنظرية المخاطَبِ لدى سيبويه، الذي لم يَزَلْ يتخيَّله وهو يسمع ما يتحدَّث به المتكلِّم، ويتوقَّع ما يفكِّر به حالَ ذلك، وما يحتاجه مِنْ تنبيهٍ أو تذكيرٍ أو تأكيدٍ أو إجابةٍ عن سؤالٍ يَعْرِض له، وقد كان هذا شأنَه ودأبَه دائما، ممَّا يدلُّ دلالةً قاطعةً على اهتمامِه الفائق بالمخاطَب، وعنايتِه ورعايتِه له.

وهو في هذا الباب يقدِّرُ أنَّ المخاطَبَ الذي يسمعُ هذا التركيبَ، وهو (نِعْمَ الرجلُ) أو (بئسَ الرجلُ)، وفيه من الإبْهام والعُموم ما فيه ممَّا وصفناه سابقا؛ ستتحرَّكُ نفسُه بالسؤال، فيقولُ: (مَنْ هو؟)، ليأتيَ الجوابُ بذكرِ المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ، فيُقالُ: (هو عبدُالله).

ويستطيعُ المتدبِّرُ في ذلك أنْ يصلَ إلى نتيجةٍ مُفادُها أنَّ سيبويه يُحوِّلُ النصوصَ المكتوبةَ إلى مقاطعَ حِواريَّةٍ، فيتخيَّلُ عناصرَها الكلاميَّة، وعلى أساسِ ذلك يَنْفَذُ إلى تفسيرِ ظواهرِها اللُّغوية تَبَعًا للمحيطِ الذي وُلِدتْ فيه، لذا فإنَّ قارئَ مثلِ هذه النصوصِ يجدُ نفسَه بين أشخاصٍ يحاورُ بعضُهم بعضا، وكأنَّ اللغةَ المكتوبةَ تصبحُ لغةً حيةً منطوقةً[2].

وتتجلى علاقة السؤال المقدر بهذا الباب من حيث ارتباط السؤالِ المقدَّر في هذا الباب بالإبهام، وهو ارتباطٌ منطقيٌّ؛ مِن حيثُ إنَّ المبهمَ مِن الكلام يُثيرُ في نفسِ المستمعِ التساؤلَ، فيَسألُ ويَطلبُ تفسيرَ هذا المبهمِ وبيانَه وإيضاحَه.

(١) انظر: شرح الرضي ٤/ ٢٤٧

(٢) انظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٦٠

المبحث الثاني

الخبـــــــر

وفيـه مطلبـــان:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (الخبر).

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

نشير -ابتداءً- إلى أنَّه اطَّرد في (الخبر) الواقع جواباً للسؤال المقدَّر لدى سيبويه أنَّه يجيء في جملة مستأنَفة محذوفٍ مبتدؤها،وهذه الجملة مسبوقةٌ بجملة يكتنفها إبهامٌ على وجهٍ ما، لتجيء الجملة المستأنَفة على سبيل البيان والإيضاح لها.

وأما المواضع التي أشار فيها سيبويه إلى وقوع الخبر جواباً لسؤال مقدَّر فهي كالتالي:

١- قال سيبويه في باب (ما يُحذف منه الفعلُ لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل): "ومثلُ ذلك أيضاً قولُ الخليل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، وهو قولُ أبي عمرو: ألا رجلَ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، لأنَّه حين قال: أَلَا رجلَ، فهو مُتمَنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنَّه قال: اللهمَّ اجعله زيداً أو عمراً، أو وفِّقْ لي زيداً أو عمراً... وقد يجوز أن تقول: أَلَا رجلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، كأنَّه قيل له: مَنْ هذا المتمنَّى؟ فقال: زيدٌ أو عمروٌ"[1].

وهذا البابُ قائمٌ كلُّه على مراعاة السياق، حيث يستعينُ به سيبويه لاستعادة المحذوف من الكلام، ولا يكتفي بذلك، بل يتَّسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تُستعمل فيها، ويأتي السوالُ المقدرُ في هذا الباب ضمْنَ إطار اسْتِكْنَاهِ حالِ المخاطَب الذي يُعدُّ ركنا من أهم أركان السياق.

ويذكُر سيبويه في هذا الباب أمثلةً وشواهدَ يُحذف فيها الفعل الذي جرى الكلامُ به كالمَثَل في كثرته حتى صار ظاهرَ المعنى، فيُحذف للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أُبقي من الكلام، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه يصير بمنزلة استعمال مالا يُحتاج إليه

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢٨٠- ٢٩٠

للمعنى اللازم عنه[1].

ومن تلك الأمثلة والشواهد التي ساقها سيبويه قولهم: (هذا ولا زَعَمَاتِك)، أي: ولا أتوهَّم زعماتِك، ومعناه: أنَّ المخاطَب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلافُ قوله، قال: هذا الحقُّ ولا زعماتِك، ولا أتوهَّم ما زعمتَه، ولم يذكر: (أتوهَّم زعماتِك) لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله بما ينبئ من حاله، ومِنْ أنه ينهاه عن زعمه[2]، ومنه قول ذي الرمة:

ديـــارَ مَيَّـــة إذْ مَـــيٌّ مُـــساعِفَةٌ ... ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَـرَبُ[3]

"كأنه قال: أذكرُ ديارَ مَيَّة، ولكنَّه لا يَذكر (أذكرُ) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيَّاه، ولما كان فيه مِنْ ذِكْر الديار قبل ذلك"[4].

ثم يمثِّل سيبويه بهذا التركيب الذي قدَّر فيه السؤالَ، وهو (ألَا رجُلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ)، وهو تركيبٌ مُستَفتحٌ بـ(لا) التي للتبرئة، مسبوقة بهمزة الاستفهام، ودَخل فيها معنى التمنِّي، فهي عاملةٌ -عنده- عملَ (إنَّ) في الاسم خاصَّة، ولا يكون لها خبر، لا في اللفظ ولا في التقدير، لأنها بمعنى (أتمنَّى)، وهذا الفعلُ لا يحتاج إلى خبر، فكذلك (ألَا) للتمني لا يكون لها خبر؛ إذ التمني يُغني عن ذلك، ويصبح اسمُها كأنه وَقَعَ موقعَ المفعول من هذا الفعل، وذلك من حيث المعنى، فإنَّ معنى: (ألَا رجلَ): (أتمنَّى رجلاً)[5]، ولكنَّ (رجلَ) في التركيب يُعرب اسمَ (ألَا) مبنيا على الفتح

---

(١) انظر: شرح الرماني ١ / ٥٩١

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢ / ١٧٨

(٣) البيت في ديوانه:١٢، وفي الكامل: ٣/ ٣٢، والخزانة: ١/ ٣٧٨

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٢٨٠

(٥) هذا مذهب سيبويه والخليل والجرمي، وعندهم أيضا لا يجوز مراعاة محل (ألا) التي للتمني مع اسمها، ولا يجوز إلغاؤها ولو تكررت؛ لأنها بمنزلة (ليت)، و(ليت) يمتنع فيها مراعاة المحل، ويمتنع فيها الإلغاء، فكذا حكم ما كان بمنزلتها.

=

في محلِّ نصب، و(إمَّا) الأولى حرفٌ غيرُ عاطفٍ يَفصِل بين عاملٍ قبلَه ومعمولٍ يليه، ومعناه – هنا – التخييرُ، والثانيةُ مثلُها في المعنى والحرفية، وفي أنها ليست حرفَ عطف لأنَّ العاطف هو الواو[1].

وأمَّا (زيد) و(عمرو) في هذا التركيب، فإنَّ سيبويه يعربهما على وجهين، تَوَصَّل لهما بعد تأمُّلٍ دقيقٍ لسياق الموقف الذي يجري فيه هذا التركيب، وما يلابسه من حال المخاطَب وحال المتكلِّم، والإعرابان هما:

أ – مفعول به لفعل محذوف يدلُّ عليه السياقُ، فكأنه قال: (اللهمَّ اجعله زيدًا أو عمْرا) أو (وفِّق لي زيد أو عمْرا)، لأنَّ التمني قد دلَّ على طلب هذا، يقول سيبويه: "ومثلُ ذلك أيضاً قولُ الخليل –رَحِمَهُ ٱللَّهُ–، وهو قول أبي عمرو: أَلَا رجلَ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، لأنَّه حين قال: أَلَا رجلَ، فهو متمنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وفِّق لي زيداً أو عمراً، وإن شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مُثِّل به، وإن شاء اكتفى فلم يَذكر الفعلَ؛ لأنه قد عُرف أنه متمنٍّ سائلٌ شيئا وطالبُه"[2].

ب – خبر لمبتدأ محذوف، كأنَّ المتكلم حين قال: (أَلَا رجلَ)، سأله المخاطَبُ مستوضِحا عن المقصود بهذا الرجل، وطالبا تعيينَه، فقال: مَنْ هذا المُتمَنَّى؟ فأجابه المتكلمُ: إمّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ.

يقول سيبويه: "وقد يجوز أن تقول: أَلَا رجلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، كأنه قيل له:

=ذهب المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة، فيكون لها خبر في اللفظ أو التقدير، ويُتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع، ويجوز أن تُلغى، وأن تعمل عمل (ليس) وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٠٧، وانظر: المقتضب ٤ / ٣٨٢ – ٣٨٣، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٥ – ٢٠٦، والتصريح ١ / ٢٤٥، ومغني اللبيب ١ / ٨٢، وشرحه للخطيب ١ / ٤٤٤ – ٤٤٧

(١) لا خلاف في أنّ (إمّا) الأولى غير عاطفة، ولكن الثانية اختلف فيها العلماء. انظر مغني اللبيب ١ / ٧٢، والجنى الداني: ٥٢٨ – ٥٣٠، وهمع الهوامع ٥ / ٢٥٣، والنحو الوافي ٣ / ٦١٣

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٨٦، وشرح الرماني ٢ / ٥٩٦

مَنْ هذا المُتمنَّى؟ فقال: زيدٌ وعمروٌ"[1].

ويذكُر الرمَّانيُّ الإعرابين، فيقول: "وتقول: (ألا رجلَ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً) أي: (اللهم اجعله زيدا أو عمرا)؛ لأن التمني قد دلَّ على طلب هذا، ويجوز رفعه على أنه لما تمنى قيل له: من هذا المتمنَّى؟ فقال: زيدٌ أو عمروٌ، أي: هو زيدٌ أو عمروٌ"[2].

وسيبويه في هذا النص يقدِّر سؤالا يستوحيه من سياق الموقف ليوظِّفه - كما رأينا - في توجيه الإعراب وتقدير المحذوف من الكلام.

٢- وفي بابٍ بعنوان (ما يُنصب من الأسماء والصفات لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمور) يقول سيبويه: "وتقول: آتيك يومَ الجمعة أبطَؤُهُ، على معنى: ذاك أبطؤُه، كأنه قيل له: أيُّ غاية هذه عندك وأيُّ إتيانٍ ذا عندك، أسريعٌ أم بطيءٌ؟ فقال: أبطؤُه، على معنى: ذاك أبطؤُه، وتقول: آتيك يومَ الجمعة أو يومَ السبت أبطؤه أو يومُ السبت أبطؤه، وأعطيتُه درهما أو درهمين أكثرَ ما أعطيتُه، وأعطيتُه درهما أو درهمان أكثرُ ما أعطيتُه، وإنْ شاء نصَب الدرهمين، وقال: أكثر ما أعطيته، وإن شاء نصب أكثرَ أيضاً على أنه حالٌ وقعت فيه العطية، وإن شاء قال: آتيك يومَ الجمعة أبطأَه، أي: أبطأَ الإتيانِ يومَ الجمعة"[3].

ويتحدَّث سيبويه في هذا الباب عن مسائل من الحال يُفضَّل فيها الشئُ على نفسه باعتبارين، ومثَّل لذلك بقولهم: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَباً، أو يفضَّلُ فيها الشئُ على غيره في حالين متفقَين، ومثَّل لذلك بقولهم: مررتُ برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ ما تكونُ[4].

(١) انظر: الكتاب ١ / ٢٨٩

(٢) انظر: شرح الرماني: ٢ / ٥٩٦

(٣) انظر: الكتاب ١ / ٤٠٣

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٤٠٠، وانظر: المقتضب ٣ / ٢٤٨ - ٢٥٤، وهمع الهوامع: ٣ / ٣٠ - ٣٢

ويقدِّر السؤالَ أثناء تحليله للمثال: آتيك يوم الجمعة أبطؤه، مستعينا به على تحديد الموقع الإعرابي لاسم التفضيل (أبطؤه)، مدركا إدراكا تامًّا أنَّ السياق هو المرشدُ للإعراب والمتحكمُ في وظيفة الكلمة.

ولذلك كان السياق هو الذي يفزع سيبويه إليه دائما حين يريد توجيهَ الإعراب أو تقديرَ المحذوف وحين يعالج أيَّ تغيير يطرأ على التركيب، وما السؤالُ المقدَّرُ إلا مظهراً من مظاهر اهتمامه بأحدِ أهمِّ أركان السياق وهو المخاطَب، الذي يعدُّه سيبويه - في كثير من الأحيان - شريكا للمتكلم في القاعدة النحوية، وفي تحديد مواضع الكَلِم الإعرابية، ولذلك فإنَّ المخاطَبَ لا يغيب عن نظر سيبويه وهو يحلِّل تراكيبَ الكلام، فيتخيَّله وهو يسمعُ الكلامَ، ويتوقَّع أسئلتَه، ويراعي ما يتوقَّع أن يكون عليه حالُه من تصديقٍ أو شكٍّ أو إنكارٍ.

وفي هذا المثال يتعمَّق سيبويه في وصف سياق الموقف، فيصوِّر لنا أنَّ المتكلم حين قال: آتيك يومَ الجمعة، أثار كلامُه هذا سؤالا لدى المخاطَب، وهذا السؤال هو: أيُّ غاية هذه عندك؟ وأيُّ إتيانٍ ذا عندك؟ أسريعٌ أم مبطئٌ؟، فيجيب المتكلمُ بجوابٍ موافقٍ للسؤال قائلاً: أبطؤُه، والتقدير ذاك أبطؤُه، ليتوصَّل أخيرا إلى إعرابٍ للكلمة يقتضيه السياقُ ويرتضيه، وهو أنها خبرٌ لمبتدإ محذوف.

ثم يجيز إعرابا آخر للكلمة وهو نصبُها مفعولا مطلقا، إذ يقول: "وإن شاء قال: آتيك يومَ الجمعة أبطأَه، أي: أبطأَ الإتيان يومَ الجمعة"[1].

٣- قال سيبويه في باب (ما يَنتصبُ لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو): "وقال: أَسْتقبِحُ أنْ أقول: هذه مائةٌ ضربُ الأمير، فأجعلَ الضربَ صفةً، فيكون نكرةً وُصفت بمعرفة، ولكنْ أرفعُه على الابتداء، كأنَّه قيل له: ما هي؟ فقال: ضربُ الأمير،

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٠٣

فإن قال: ضربُ أميرٍ حَسُنت الصفةُ؛ لأنَّ النكرة توصف بالنكرة"[1].

وهذا النصُّ ذكره عن الخليل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في باب عنْونه سيبويه بـ(باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو)، ويَقصد بالاسم الذي هو هو اسمان أحدُهما هو الآخر، ولو عبَّرْنا عن كلٍّ واحد بالآخر كان له اسما، وذلك ما يكون من الحال من أسماء الفاعلين، كقولنا: هذا زيدٌ ذاهبا، فهو هو، لأنَّ (زيدا) هو (ذاهبٌ)، و(ذاهبٌ) هو (زيد)، ويَقصد بالذي هو من اسمه أن يكون محمولا على إعرابه، وذلك النعتُ الجاري على منعوته[2].

ثم ذَهب يمثل للباب، فمن أمثلته: هذه مائةٌ وَزنَ سبعةٍ ونَقدَ الناسِ، فأجاز في (وزْن) أن تُعرب بالنصب حالاً (فيكونُ مِن المصدر الواقع موقع الحال)، أو مفعولا مطلقا، كأنَّه قيل: (يَزِنُ وزنَ سبعةٍ)[3]، وبالرفع صفةً على تأويل (وزْن) بـ(مَوْزون)، يقول: "قال الخليلُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إذا جعلتَ (وزنَ) مصدراً نَصبْتَ، وإن جعلته اسما وصفتَ به[4]".

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٢٠ـ١٢١

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٤٤٧ – ٤٤٩.

وقد تحدث سيبويه في آخر الباب – بما يكون فيه شرحٌ لمقصوده من عنوان الباب – عن أقسام الصفة في المعنى، حيث قال: "واعلم أن الشيء يوصَف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً. ويوصَف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلا نصباً." الكتاب ٢ / ١٢١

(٣) وجْه نصبه مفعولا مطلقا في هذا المثال لم ينصّ عليه الشُرّاح، ولكنه يُفهم من تجويز سيبويه النصبَ في هذا المثال وغيره من الأمثلة التي سنذكرها قريبا، حين قال: "ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك: هذه مائةٌ وزنَ سبعة ونقدَ الناس، وهذه مائةٌ ضربَ الأمير، وهذا ثوبٌ ينسجَ اليمن، كأنه قال: نسجا وضربا ووزنا " الكتاب ٢ / ١٢٠

وقد وجّه الرمانيُّ نصبَ سيبويه هذا على المفعول المطلق. انظر شرح الرماني ٣ / ١٤٠٦

(٤) يعلق سيبويه على كلام الخليل هذا – شارحا مجيءَ المصدر على هذين الوجهين – فيقول – عن الخليل أيضا =

ثم مثَّل بـ(هذه مائةٌ ضَرْبَ الأمير) و(هذا ثوبٌ نَسْجَ اليَمَنِ)(1) وأجاز أن يُعربَ المصدران في المثالين على وجهين(2)، هما:

أ – بالنصب مفعولا مطلقا، " كأنَّك قلتَ: يَضرب ضربَ الأمير، ويَنسج نَسجَ اليمن(3)" ، يقول سيبويه: " وممَّا ينتصبُ على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو قولُك: هذه مائةٌ وزنَ سبعةٍ ونقدَ الناس، وهذه مائةٌ ضَرْبَ الأمير، وهذا ثوبٌ نسْجَ اليمن، كأنَّه قال: نسْجاً وضرْباً ووزْناً"(4).

ب – بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف على القطع والاستئناف، فتقول: هذه مائةٌ ضَرْبُ الأمير، وهذا ثوبٌ نسْجُ اليمن، ويستجيزُ سيبويه هذا القطعَ بتقدير سؤالٍ مُستوحى من سياق الموقف، ليبدوَ هذا الإعرابُ متوائما مع السياق، فيصوِّر لنا أنَّ المتكلمَ رفعَ (ضَرْب) و(نَسْج) خبراً؛ لأنَّه يجيبُ بذلك على سؤال مُلقىً عليه من المخاطَب عن الخبر، صيغتُه: (ما هي؟)، فهو يجيبُ على حدِّ السؤال فيقول: (ضرْبُ الأمير) و(نسْجُ اليمن)، أي: (هي ضرْبُ الأمير) و(هي نسْجُ اليمن (.

ولَمَّا كان المصدرُ في المثالين معرفةً، فلا يجوز إعرابه حالا؛ لأنَّ شرط الحال أن

= -: "وشبّه ذلك بالخَلق، قال: قد يكون الخلق المصدر ويكون الخلقُ المخلوق، وقد يكون الحلَب الفعل والحلَب المحلوب، فكأن الوزن ههنا اسمٌ، وكأن الضرب اسم، كما تقول رجلٌ رِضاً وامرأة عدلٌ ويومٌ غمٌّ، فيصيرُ هذا الكلام صفةً" الكتاب ٢ / ١٢٠

(١) الفرق بين المثال الأول وهذين المثالين أن المثال الأول تجوز فيه الأعاريب الثلاثة: الحال والمفعول المطلق والصفة، بينما هذان المثالان لا يجوز إعراب المصدر فيهما حالا لأنه معرفة، ولا صفة؛ لأن النكرة لا توصف بالمعرفة، ولكن يُعرب مفعولا مطلقا أو خبرا لمبتدأ محذوف (على التفصيل الذي سنذكره)

(٢) وهذان الوجهان جائزان أيضا في المثال الأول، وقد ذكرنا جواز إعرابه مفعولا مطلقا من قبلُ، وأمّا إعرابه خبرا فجائزٌ على القياس

(٣) انظر: شرح الرماني ٣ / ١٤٠٦

(٤) انظر: الكتاب ٢ / ١٢٠

تكون نكرة، ولا صفةً؛ لأن النكرة لا تُوصف بالمعرفة، ولكنْ يجيءُ على سبيل البيان لَمَا قبله في جملة مستأنَفَة جاءت جوابا عن سؤال مُفترَضٍ ناشئٍ عن إبهامٍ اعترى الجملةَ الأولى، فيكون بذلك - كما أسْلفنا - خبرا لمبتدأ محذوف، يقول سيبويه في ذلك عن شيخه: "وقال: أستقبِحُ أن أقول: هذه مائةٌ ضربُ الأمير، فأجعلَ الضرب صفةً، فيكون نكرةً وُصفت بمعرفة، ولكنْ أرفعُه على الابتداء، كأنه قيل له ما هي؟ فقال: ضربُ الأمير، فإن قال: ضربُ أميرٍ، حَسنت الصفة؛ لأن النكرة توصف بالنكرة"[1].

ويقول المبرِّدُ شارحا ومقدِّرا للسؤال: "فإن قلتَ: هذا درهمٌ ضربُ الأمير، لم يجزْ أن يكون نعتا؛ لأنَّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة، ولكنْ بَيَّنتَ، كأنَّك جعلتَه جوابا، لَّما قلتَ: هذا ثوبٌ وهذا درهمٌ، قيل ما هو؟ فقلتَ: ضربُ الأمير، على الابتداء والخبر"[2].

٤ - قال سيبويه في باب (ما يَنتصب لأنَّه قبيحٌ أنْ يوصف بما بعده ويبني على ما قبله): "وذلك قولُك: هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجلٌ، لَّما لمْ يجزْ أنْ توصف الصفةُ بالاسم وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفةَ موضعَ الاسم، كما قبح مررتُ بقائم وأتاني قائمٌ؛ جعلتَ القائمَ حالاً، وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده.

ولو حسُن أن تقول: فيها قائم؛ لجاز فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنَّه لَّما قال: فيها قائم، قيل له: مَن هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ أو عبدُ الله، وقد يجوز على ضعفه"[3].

يتحدث سيبويه في هذا الباب عن (صفة النكرة المقدَّمة)، وغرضُه به: أن يبيِّن ما يجوز في صفة النكرة المقدَّمة ممّا لا يجوز[4]، " وجملةُ هذا الباب أنْ يكون اسمٌ منكورٌ له

(١) انظر: الكتاب ٢ / ١٢٠ - ١٢١.

(٢) انظر: المقتضب ٤ / ٣٠٤

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ١٢٢

(٤) هذا هو عنوان الرمَّاني للباب في شرحه، وتقْدِمته له. انظر: شرح الرماني ٣ / ١٤١٠

صفةٌ تجري عليه، ويجوز نصبُ صفته على الحال، والعاملُ في الحال شيءٌ متقدِّمٌ لذلك المنكور، ثم تتقدم صفةُ ذلك المنكورِ عليه لضرورةٍ عَرَضَتْ لشاعرٍ إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيارُ في لفظ تلك الصفة أنْ تُحمل على الحال، ومثالُ ذلك: هذا رجلٌ قائمٌ، وفي الدار رجلٌ قائمٌ"[1].

وقد استَفتح سيبويه البابَ بمثالين يشرح بهما المقصودَ مِنْ عنوان الباب، وهما قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، وذَكَر أنَّ الوجهَ نصبُ (قائما) في المثالين على الحال، ويقبُح أن يُرفع ويُبنى على ما قبله[2]، فتقول: فيها قائمٌ، كما قبُح ذلك في مثل: مررت بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، فتضع الصفةَ موضعَ الاسم، وتُوليها العاملَ في موضعٍ لا يصلح فيه الفعلُ ولا الصفةُ التي تجري مجرى الفعل[3]، وتكونُ - أيضا - بذلك قد وصفتَها بالاسم بعدها (وهو رجلٌ)، ومثلُ هذا قبيحٌ أن يوصف بما بعده؛ لأنَّ الصفة لا توصف بالاسم.

كما لا يجوز أن يُرفع (قائماً) في المثالين السابقين على الصفة لشيءٍ بعدها؛ لأنَّ الصفة لا تكون إلا بعد الموصوف؛ إذ هي مُتمِّمة لبيان الاسم، فهي كبعض حروفه من هذا الوجه، ولا يُقدَّم بعض حروف الاسم عليه، وأما الحال فتتقدم وتتأخر؛ لأنها وإن كان موضعُها التأخيرَ - في الأصل - فليستْ مكمِّلة لبيان الاسم، بل هي للزيادة في الفائدة فيه[4].

(١) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٤٥١

(٢) بل يكون حالا توسط بين المبتدأ وخبره، ويكون ما بعده وهو كلمة (رجل) هو المبنيَّ على الكلام الأول، وهو (هذا) في المثال الأول، و(فيها) في المثال الثاني، وهذا معنى كلام سيبويه حين يقول: "وكان المبني على الكلام الأول ما بعده".

(٣) انظر: شرح الرماني ٣ / ١٤١٧، وشرح السيرافي ٢ / ٤٥٢

(٤) انظر: شرح الرماني ٣ / ١٤١٦ وشرح السيرافي ٢ / ٤٥١.

والمثال الأول (هذا قائما رجلٌ) مثل الثاني (فيها قائماً رجلٌ) في أنه يقبح وصف الصفة فيه بالاسم، وكذلك مثلُه في عدم جواز اعتبار (قائما) صفةً لـ(رجل) متقدمةً عليه؛ إلا أنه ليس مثله - فيما يبدو - في =

ثـم ذَكَـر سـيبويه أنـه لـو حـسن أن تقـول: فيهـا قـائمٌ، فتـضع الـصفةَ موضـعَ الاسم[1] ، لجاز أن تقول: فيها قائمٌ رجلٌ، فترفع (رجل) لا على الصفة؛ لأنـه لا يجـوز أن توصف الصفةُ بالاسم، ولكنْ على القطع والاستئناف، فيكون (رجل) خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو رجلٌ[2].

ويصوِّر لنا سيبويه أنَّ هذه الجملة المستأنفَة جاءتْ لتجيبَ عـن سـؤال مفـترَضٍ من المخاطَب، سببُه إبهامٌ وغموضٌ يكتنفان الجملةَ المتقدمةَ، وكأنَّ المخاطَبَ لَمَّا سَـمع: (فيها قائمٌ)، تبادَر سؤالٌ لديه عن المقصود بهذه الجملة، فسَأل المتكلمَ: من هـو؟ أو مـا هو؟ فأجابه المتكلمُ: رجلٌ، أي: هو رجلٌ، لتجـئ هـذه الجملـةُ عـلى سـبيل التبيـين لمـا قبلها.

يقول سيبويه: "ولو حسُن أن تقول: فيها قائمُ، لجاز: فيهـا قـائمٌ رجـلٌ، لا عـلى الصفة، ولكنه كأنه لما قال: فيها قائمٌ، قيل له: من هو؟، وما هو؟، فقال: رجلٌ أو عبدُ الله"[3].

ويوظِّف سيبويه السؤال المقدر في تحليلـه لهـذا التركيـب - كـما نـرى - مـن أجْـل تقريب الإعراب وتسويغه، وهو بهذا يخلقُ علاقة بـين التركيـب والمـتكلم والمخاطَـب، معتقدا أنه لا يمكن تحليلُ الـنص دون تلمُّـس حاجـاتِ ومـراداتِ المـتكلم والمخاطـب ورصْد العلاقة بينهما.

هذا وقد قدَّر السيرافيُّ الـسؤالَ - أيـضا - في هـذا الموضـع، وأجـاز في مثـل هـذا

= عدم جواز رفعِه وبنائه على ما قبله، فإنه يجوز أن تقول: هذا قائمٌ، فيكون مبتدأً وخبراً، ويكـون مـا بعـده بدلٌ منه، وقد ذكر ذلك الرماني فقال: "وتقول: هذا قـائمٌ رجـلٌ، فيحسن عـلى أن تجعـل قولـك: (قـائمٌ) خبراً و(رجلٌ) بدلٌ منه. انظر: شرح الرماني ٣ / ١٤١٧

(١) وهو - كما وصفه سيبويه - قبيحٌ، وذكرنا وجه القبح سابقا.

(٢) وقد أجاز ذلك سيبويه وضعّفه، حيث قال: "وقد يجوز على ضعفه". الكتاب ٢ / ١٢٢

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ١٢٢

التركيب إعرابَ (رجلٌ) بدلاً من (قائمٌ) فقال: "ولم يكن يحسن أن تقول: فيها قائمٌ؛ لأنَّ (قائما) صفةٌ لا يحسن وضعُها في مواضع الأسماء، ولو حسن أن تقول: فيها قائمٌ، لجعلتَ (رجلا) بدلا منه، أو يكون رفعُه على الاستئناف، وكأنك قلت: هو رجلٌ، على سؤالِ مَن قال: من هو؟"[1].

٥- قال سيبويه في باب (مالا يعمل في المعروف إلا مُضمرا): "وإن شئتَ قلت: لي مثلُه عبدٌ، فرفعْتَ، وهي كثيرةٌ في كلام العرب، وإنْ شئتَ رفعتَه على أنَّه صفةٌ، وإن شئت كان على البدل.

فإذا قلتَ: عليها مثلُها زُبْدٌ، فإنْ شئتَ رفعْت على البدل، وإنْ شئتَ رفعتَ على قوله: ما هو؟ فتقول: زبدٌ، أي: هو زُبدٌ، ولا يكون (الزبد) صفةً لأنه اسم، والعبدُ يكون صفةً، وتقول: هذا رجلٌ عبدٌ، وهو قبيح لأنه اسم"[2].

وهذا الباب يتحدث فيه سيبويه عن (نعْم وبئْس)، ويبيِّن ما يجوز فيهما من الإعمال والإضمار ممَّا لا يجوز[3].

وقد ذَكر في آخره هذا المثالَ، وهو: (عليها مثلُها زُبْدٌ)، وأجاز في (زُبْدٌ) أن تُعرب على وجهين: على البدل من المبتدأ المؤخر (مثلُها)، ويكون الكلامُ على هذا التقدير جملةً واحدةً، وأجاز أن تعرب (زُبدٌ) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقديرُ: (هو زبدٌ) ، على القطع والاستئناف، فتكون هذه جملةً جديدةً مستأنفَةً، جاءت على سبيل البيان للجملة التي سبقتْها، فههنا جملتان، الأولى مكوَّنةٌ من خبرٍ مقدَّمٍ ومبتدأٍ مؤخرٍ، وهي (عليها مثلُها) والثانية محذوفٌ جزؤها الأول وهو المبتدأ، والتقدير فيها: (هو زبدٌ).

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢

(٢) انظر: الكتاب: ٢ / ١٨١ - ١٨٢

(٣) سبق الحديثُ بالتفصيل عن (نعم وبئس) - المبنيِّ عليهما هذا البابُ - وتقدير سيبويه السؤال فيهما. انظر ص ١٠٤

ويتأوَّل سيبويه لهذا الإعراب الثاني سياقاً يوضِّح به هذا الإعرابَ ويقرِّبه، فيَفترض أنّ المتكلمَ رفع (زبد) على الخبر؛ لأنه يجيب بذلك عن سؤالٍ معيَّن من المخاطَب، صيغتُه: ما هو؟، فهو يجيب على حدِّ السؤال وصيغته، فيتكلمُ بالخبر لأنَّ السؤال عن الخبر، وهو سؤالٌ يستحثُّه السياق ويتطلَّبه؛ من حيث كانت الجملةُ المتقدمةُ وهي (عليها مثلُها) مبهمةً تثير لدى سامعِها التساؤلَ، لتجيء الجملةُ المستأنفَةُ جوابا عن هذا التساؤل.

ثم يقارن سيبويه - أخيرا - بين (زُبد) في هذا المثال و(عبد) في مثل (لي مثلُه عبدٌ)، فيجيز في (عبد) الرفع على الصفة، ولا يجيز ذلك في (زبد)، يقول: "ولا يكون الزبدُ صفةً لأنه اسم، والعبدُ يكون صفةً، وتقول: هذا رجلٌ عبدٌ، وهو قبيحٌ لأنه اسم"[1].

٦ - ويجعل سيبويه المصدر المؤول من (أنْ) والفعل في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾[2] في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف في جملة تفسيرية كأنها جاءت جوابا عن سؤال مقدَّر ناشئٍ عن غموضٍ وإبهامٍ يعتريان الجملةَ المتقدمةَ، كأنه لما قيل: " بئسما اشتروا به أنفسهم " قيل: ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا.

و (ما) الواقعة بعد (بئس) - على ظاهر كلام سيبويه - " في معنى (شيئاً)، و(اشتروا به) نعتٌ لـ(ما)"[3]، وإلى هذا المعنى ذهبَ الزجَّاجُ في معنى الآية، فـ(ما) عنده في محلِّ نصبٍ على التمييز، والجملةُ بعدها في محلِّ نصْبٍ صفةً لها، وفاعلُ (بئس) مضمرٌ تفسِّره (ما)، والمخصوصُ بالذمِّ هو قوله تعالى: (أنْ يكفروا)، والتقديرُ: بئس هو شيئاً اشتروا به أنفسَهم[4].

---

(١) انظر: الكتاب ٢ / ١٨٢

(٢) البقرة: ٩٠

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣ / ٣٩١

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٧٢

=

وتبعا لسيبويه يعدُّ الرمَّانيُّ من مواضع (أنْ) مع الفعل أنْ تقعَ جوابا لَمنْ قال: ما هو؟ حيث يقول: "وتقع جوابا لَمنْ قال: ما هو؟، كقوله - جلَّ وعزَّ -: (بئسما اشتروا به أنفسَهم أنْ يكفروا بما أنزل اللهُ)"(1).

= وقد اختلف النحويون في (ما) هذه وفي إعراب الآية اختلافا كثيرا، انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٤٧

(١) انظر: شرح الرماني ٨ / ٤١١

المطلب الثاني
علاقة السؤال المقدر بباب (الخبر)

لقد اطَّرد في الأمثلة التي جعل سيبويه الخبر فيها واقعا في جواب سؤال مقدر أنَّ الخبر يجيء فيها في جملة محذوفٍ المبتدأ فيها، تجيء هذه الجملة على سبيل الإيضاح والبيان لجملة تقدَّمتها، يكتنفها إبهام وغموض من وجه ما.

ومن هنا تتبين علاقة السؤال بهذا الباب، من حيث كان سياق التركيب يستحثه ويتطلبه، فإن الإبهام العارض للجملة المتقدمة سيكون مثيرا لتساؤلات المخاطب، وسيجعله متشوفا لكشف هذا الإبهام، لتجيء بعد ذلك الجملة المستأنفة بمثابة الجواب عن السؤال المفترض(١).

(١) سيأتي مزيدٌ من التفصيل في علاقة السؤال المقدر بالخبر عند الحديث عن الاستئناف البياني. انظر: ص ١٥٧

المبحث الثالث

البـــــــدل

وفيـه مطلبــــان:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بباب (البدل).

* * * ** * * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

يقول سيبويه في باب (ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسَن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعده الأسماءَ أو أضمرتَها): "وأمَّا قولُه – جلَّ ثناؤه –: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[1]، فإنما يجيءُ على البدل، وكأنَّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان، فقوله – جلَّ وعزَّ –: "وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا " على هذا فيما زعم يونس"[2].

وهذا الباب يتحدث فيه سيبويه عن الصفة الجارية مجرى الفعل المقدَّم، ويبيِّن ما يجوز فيها من التوحيد ممَّا لا يجوز، وهو بابٌ مبنيٌّ على مسألة إفراد الفعل وتوحيده مع فاعله المثنى والمجموع، والمشهورُ في هذه المسألة أنَّ الفعلَ إذا أُسند إلى الفاعل الظاهر جُرِّد من علامة التثنية والجمع، ولَزِمَ توحيدُه مع تثنية فاعله وجمعه، كما يُوحَّد مع إفراده، فتقول: قام أخواك وقام إخوتُك وقام نسوتُك، كما تقول: قام أخوك، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[3]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[4]، وقال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[5].

ويأتي حديثُه عن هذه الآية الكريمة في سياق ذكرِه للغةٍ جائزةٍ عند بعض العرب في هذه المسألة[6]، وهي أنهم يلحقون الفعلَ إذا أُسند إلى ظاهرٍ مثنى أو مجموع علامةً

---

(١) الأنبياء: ٣

(٢) انظر: الكتاب: ٢ / ٤١

(٣) المائدة: ٢٣

(٤) الفرقان: ٨

(٥) يوسف: ٣٠

وانظر: أوضح المسالك ٢ / ٨٨

(٦) ويعبِّر النحاة عن هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث).

تدلُّ على التثنية أو الجمع، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ، فتكون الألفُ والواوُ والنُّونُ حروفا تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاءُ في (قامتْ هندٌ) حرفا تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب، والاسمُ الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به، كما ارتفعتْ (هندٌ) بـ(قامتْ)[1]، وعلى ذلك قولُ الشاعر:

تولَّى قتالَ المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعدٌ وحميمٌ[2]

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلُّهم ألْوَمُ[3]

قالوا: وقد تكلم النبي – صلى الله عليه وسلم – بهذه اللغة، فقال: **"يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار"**[4].

وقد ضعَّف النحاةُ هذه اللغةَ[5]، وتأوَّلوا ما ورد من ذلك، فبعضُهم يجعل ذلك خبراً مقدَّما ومبتدأً مؤخَّرا، وبعضُهم يجعل ما اتَّصل بالفعل ضمائرَ، والأسماء الظاهرة أبْدال منها.

وحَمَل بعضُهم على هذه اللغة قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[6]،

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٢٦

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرُّقيَّات، يرثى به مصعب بن الزبير.

وهو في ديوانه: ١٩٦، وفي الجنى الداني: ١٧٥، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٢٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٧

(٣) البيت في شرح ابن يعيش: ٣/ ٨٧ و٧/ ٧، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٢١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٧، على اختلاف في نسبته.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (الوحي)، باب (فضل صلاة العصر). انظر: ١/ ١٤٥، وأخرجه مسلم في (باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما). انظر: ٢/ ١١٣

(٥) وانظر: الدرّ المصون: ٨/ ١٣٣

(٦) المائدة: ٧١

وقولـه تعـالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1]؛ ورفَـض بعـضُ النحـاة ذلـك وقـالوا: لا ينبغي ذلك؛ لأنَّ هذه اللغةَ ضعيفةٌ، فلا يُحمل القرآنُ إلا على اللغات الفصيحة[2].

وقد وَصف هذا اللغةَ سيبويه بأنَّها (قليلة)، واستشهد لها، ثم عَرَّج للحديث عن الآية الكريمة (وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا)، حيث قال: "واعلمْ أنَّ مِن العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشَبَّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: قالتْ فُلانةٌ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّث، وهي قليلة، قال الشاعر - وهو الفرزدق -:

ولكـنْ دِيـافيٌّ أبـوه وأمُّـه

بحَوارنَ يعصِرنَ السّليطَ أقاربُهْ[3]"[4].

ثم يُعرِّج للحديث عن هذه الآية مبيِّنا أنها لا تُحملُ على هذه اللغة، فيكونَ الضميرُ في (أسروا) حرفا دالاً على الجمع، ويكونَ الفاعلُ هو الاسمَ الموصولَ في الآية (الذين)؛ وإنما تجئُ هذه الآية على البدل، فيكونُ الضميرُ في (أسرُّوا) فاعلا، و(الذين) بدلٌ من الفاعل، وهو إعرابٌ من أعاريبَ كثيرةٍ ذُكرتْ في الآية منها أنَّ (الذين) مبتدأ، و(أسرُّوا) جملةٌ خبريَّة قُدِّمتْ على المبتدأ، ومنها أنْ يكون (الذين) مرفوعا بفعل مقدَّر، فقيل: تقديرُه: يقول الذين، أو تقديره: أسرَّها الذين ظلموا، وقيل: إنَّ الاسم الموصول خبر مبتدأ مضمر، وتقديرُه: هم الذين ظلموا، ومِن الأعاريب الواردة كذلك أنْ يكون الاسم الموصول مبتدأ، وخبرُه الجملةُ من قوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا

(١) الأنبياء: ٣

(٢) انظر: الجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٢٢

(٣) البيت في ديوانه: ١/ ٨٢، وفي شرح ابن يعيش: ٧/ ٧، والخزانة: ٢/ ٣٨٦

(ديافي): نسبة إلى (دياف) قرية بالشام، و(حوران): من مدن الشام، و(السليط): الزيت.

(٤) انظر: الكتاب ٢ / ٤٠

بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، بالإضافة إلى إعراب الآية على لغة (أكلوني البراغيثُ)، كما أُعربت الآيةُ على نصْب الاسم الموصول وجرِّه من أوجهٍ متعدِّدة[1].

ويوظِّف سيبويه السؤال في هذا السياق لتفسير التركيب وتوضيحه، خاصة وأنه جاء على خلاف الأصل، كما يوظفه - أيضا - لتقريب هذا الوجه من الإعراب الذي ارتضاه سيبويه[2].

(١) انظر: الدر المصون: ٨/ ١٣٢-١٣٣

(٢) وسيأتي مزيد تفصيل لدور السؤال في مثال سيبويه هذا عند الحديث عن مجالات توظيف السؤال. وانظر: ص ٢٠٨

المطلب الثاني
علاقة السؤال المقدر بباب البدل

يجيءُ السؤالُ المقدرُ على لسان المخاطَب في هذا الباب موائما لمعطيات السياق وموافقا لما يقتضيه المقام؛ من حيث كانت وظيفةُ البدل - في الأصل - إيضاحَ المُبدلِ المُبهمِ لدى المخاطَب ورفعَ اللَّبسِ عنه، وبناءً على ذلك فإنَّ المُبدلَ المُبهمَ سيكون مثيرا للسؤال، فإنَّ المخاطَبَ الذي يسمع - مثلا - (مررتُ برجلين)[1]، يتلهَّف لمعرفة المقصود بهذا اللفظ المبهم (رجلين) - وهو المُبدلُ هنا - " إذا النفسُ قد جُبِلت على معرفة ما غُيِّب عنها وأُبهم"[2]، حتى كأنَّه يسألُ فيقولُ - مثلاً -: بمن مررتَ؟، ليجيءَ البدلُ - حينئذٍ - بمثابة الجواب عن هذا السؤال، فيُقال : مسلمٍ وكافرٍ ، وعلى هذا سائرُ أمثلةِ الباب.

وقد ذكر النحاة أنَّ الغرض من البدل - في الأصل - هو إيضاحُ المبدل وتبيينُه، يقول الثمانينيُّ: "وإنَّما وقع البدلُ في الكلام لأنَّ فيه إيضاحا للمُبدل ورفعَ لبسٍ كما كان ذلك في الصفة"[3]، وذكروا أغراضا أُخرى له، كأنه يكون مبيِّنا لحقيقة المبدل، أو مخصِّصا لعمومٍ في المبدل، أو مفصِّلا له.

وذكروا أنّه يؤدِّي وظيفة التوكيد أيضا فيكون فيه رفعٌ للمجاز وإبطالٌ للتوسع اللَّذين يحتملهما المُبدلُ منه، وفي ذلك يقول ابنُ يعيش: "واعلمْ أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأنَّ فيه إيضاحا للمُبدل منه ورفعَ لبسٍ كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفعُ مجازٍ وإبطالُ التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه"[4]. وكلُّ هذه

(١) وهو مثال سيبويه كما سيأتي. انظر :١٤٢

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ٥٦٩

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ٣٦٩

(٤) انظر: شرح ابن يعيش: ٣/ ٦٦، وانظر: معاني النحو: ٣/ ١٧٧ - ١٨٠

الأغراض المذكورة للبدل هي ممَّا يصحُّ مجيئها جوابا لسؤال مقدر، بل السياقُ فيها يسحثُّه ويتطلَّبُه، وكلُّ ذلك ممَّا يدلُّ على أنَّ سيبويه كان يتقمَّص بذكاءٍ دورَ المخاطب والمتكلم أثناء تحليله للنص ليتسنَّى له توجيهُه وَفقَ ما يقضيه السياق.

المبحث الرابع

بين الخبـر والبـــدل

وفيـه ثلاثـة مطالـب:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: السؤال المقدر والاستئناف البيانيّ.
- المطلب الثالث: السؤال المقدر وقطْعُ النَّعتِ الاصْطلاحيُّ.

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

مِنْ أكثر المواضع التي يظهر فيها أثرُ السؤال المقدر، هي تلك التي يقدِّر فيها سيبويه السؤالَ أثناء تحليله لبعض النصوص والتراكيب والأمثلة كاشفاً عن إدراكٍ عميقٍ بوظيفة الرسالة، وكيف أنَّها تتغيرُ بتغيُّر المقام، وموضِّحا العلاقةَ الوطيدةَ بين المتكلم والمخاطب، ومستعينا في الوقت نفسه بالسؤال المقدر في تبريرِ أو تسويغِ أو تقريبِ أو تفسيرِ وضعٍ أو إعرابٍ نحويٍّ مُعيَّنٍ.

ومِنْ ذلك أنَّه كان يجيز في أمثلة كثيرة إعرابَ بعض الكلمات خبراً، على تقدير سؤال معيَّن، ويجيز إعرابَ الكلمات ذاتِها بدلا، على تقدير سؤالٍ آخرَ، وهذه الأمثلةُ مذكورةٌ في ثلاثة أبواب من كتابه، ولعلَّنا نأتي على ذكرها فيما يلي:

١ - الباب الأول: وهو بعنوان (باب مَجْرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك)، حيث يقول فيه: "ومنه أيضاً: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جَمعتَ الاسمَ وفرَّقتَ النعتَ.

وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلا، كأنَّه أجاب مَنْ قال: بأيِّ ضَرْبٍ مَررْتَ؟ وإنْ شاء رَفَعَ،كأنَّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإن لم يَلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنَّما يجري كلامُه على قدْر مسألتك عنده لو سألتَه.

وكذلك: مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، إنْ شئتَ صيَّرتَه تفسيراً لنعتٍ وصار إعادتُك الرجلَ توكيداً، وإن شئتَ جعلتَه بدلاً، كأنَّه جوابٌ لَمنْ قال: بأيِّ رَجُلٍ مررْتَ؟ فتركتَ الأوَّلَ واستقبلتَ الرجلَ بالصفة، وإنْ شئتَ رفعتَ، على قوله: فما هما؟.

وممَّا جاء في الشعر قد جُمع فيه الاسمُ وفُرِّق النعتُ وصار مجروراً قولُه - وهو

رجلٌ من باهلة -:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ على رَبْعينِ مسلوبٍ وبالِ[1]

كذا سمعنا العربَ تنشده، والقوافي مجرورة .

ومنه أيضاً: مررتُ بثلاثة نَفَرٍ: رجلَين مسلمَين ورجلٍ كافرٍ، جمعتَ الاسمَ وفصَّلت العِدَّةَ ثُمَّ نعتَّه وفَسَّرتَه، وإنْ شئتَ أجريتَه مُجرى الأوَّل في الابتداء فترفعُه وفي البدل فتجرُّه، قال الرَّاجز وهو العَجَّاج:

خَوَّى على مُسْتَوِياتٍ خَمْسِ كِرْكِرَةٍ وثَفِنَاتٍ مُلْسِ[2]

وهذا يكون على وجهين: على البدل وعلى الصفة .

ومثالُ ما يجيءُ في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قولُه -عز وجل-: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[3]، ومن الناس من يَجُرُّ، والجرُّ على وجهين: على الصفة وعلى البدل، ومنه قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وكنتُ كذي رجلين: رِجْلٍ صحيحةٍ

ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشُلَّتِ[4]"[5].

وهذه المسألة يعبِّر عنها سيبويه بـ(جمْع الاسم وتفريق النعت)[5]، أو هي

(١) البيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٩١، والمغني: ٢/ ٤١٠، وهو منسوبٌ لابن ميَّادة في شرح شواهد المغني للسيوطي: ٢٦٢

(٢) البيت في ديوانه: ٢/ ١٩٩-٢٠١، وفي اللسان: (ثفن).

وهو يصف جملا. (خوَّى): تجافى في بروكه عن الأرض ومكَّن لثفناته وصدره من الأرض، و(الثفنات): ما ولي الأرض من قوائمه إذا برك، و(الكركرة): ما وليها من صدره.

(٣) آل عمران: ١٣

(٤) البيت في ديوانه: ٩٩، وفي المقتضب: ٤/ ٢٩٠، وشرح ابن يعيش: ٣/ ٦٨

(٥) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١-٤٣٣

(التفصيلُ في الاسم الذي يُفصَّل به مذكور)[1]، وصورتُها - كما في الأمثلة التي سُقناها لسيبويه - أن تأتي باسمين مُثنَّيَيْن، أو أسماء مجموعة منصوبة أو مخفوضة، ثم تجيءُ بعدها بنعتها مفرَّقا، على أن تكون عدّةُ النعت المفرَّقِ كعدّة المنعوت[2]، ففي مثل هذه الحالة يجوز لك - كما ذكر سيبويه - في النعت المفرَّق ثلاثةُ أوجهٍ إعرابيةٍ، هي:

أ - النعت، ويَظهر من نصِّ سيبويه السابق أنَّ هذا هو الأصل، فيُجعل النعت المفرَّق كالجمع، فيصير (مسلم) و(كافر) كقولك: مسلمين أو كافرين، ومن حيث جاز أن يُفرَّق الاسم ويجمع النعت في قولك: مررت برجلٍ وامرأةٍ وحمارٍ قيامٍ، جاز أن تَجمع الاسم، ويُفرق نعتُه فتقول: مررت برجلٍ قائمٍ وقاعدٍ ونائمٍ[3].

ب - البدل، وقد جعله سيبويه على تقدير سؤال، حيث قال في المثال الذي ساقه (مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ): "وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلا، كأنه أجاب مَنْ قال: بأيِّ ضرْبٍ مررتَ؟"[4].

ويصوِّر لنا سيبويه هذا المثالَ - وغيرَه من الأمثلة - وكأنَّه مُقتطَعٌ مِنْ حوارٍ واقعيٍّ وطبيعيٍّ - أو هكذا يتخيَّله سيبويه - يجري بين رجلين أو أكثر، إلا أنَّ سيبويه

---

(١) حيث يقول: "ومنه أيضاً: مررت برجلين مسلم وكافر، جمعتَ الاسمَ وفرّقت النعتَ".

(٢) وهو تعبير الرضي. انظر: شرح الرضي ٢ / ٣٩٣

ويسميه الشاطبيُّ (نعت التفصيل) المقاصد ٤ / ٦١٥، وهو في حال إعرابه بدلا يسّمى أيضا (بدل التفصيل).

(٣) أمَّا إذا كانت عدة النعت المفرق أقل من عدة المنعوت فإنه يتعيّن الرفع، وذلك قولك: بثلاثة نفرٍ: مسلمٌ وكافرٌ، وقولك: مررت برجال: رجلٌ فاضلٌ، ورجلٌ كريمٌ، يقول السيرافي: وإنما وجب الرفع في هذا لأنه لَمَّا نقص وجب تقدير التبعيض ضرورة، كأنه قال: مررت بثلاثة نفر: بعضُهم مسلم، وبعضُهم كافر؛ لأنَّ بعض الثلاثة جائز أن يكون اثنين. انظر: شرح السيرافي ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢، وانظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٣

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٣٢٢

(٥) انظر: الكتاب ١ / ٤٣١

يقوم بتفكيك ما نَطق به المتكلمُ، فيقسمه إلى جزأين، الجزء الأول هو الكلامُ الأصليُّ للمتكلم وهو قوله: (مررت برجلين)، أما الجزء الثاني فهو بمثابة إجابةٍ عن سؤالٍ أو استفسارٍ طَرَحَه المخاطَبُ، وإن لم يكن مطروحا بالفعل، وهو (بأيِّ ضربٍ مررتَ؟)، فيجيبُ المتكلمُ قائلا: (مسلم وكافر)، وكأنَّ سيبويه قد شعر بأنَّ في العبارة زيادةً وتفصيلا سببُه استفسارُ المخاطَبِ واستزادتُه لتوضيح المعنى[1].

وقد جاء النعتُ المفرَّقُ هنا مجرورا ليوافقَ صيغةَ السؤال المقدر من المخاطَب: (بأيِّ ضرْب مررتَ؟)، حيث تَحُلُّ عبارةُ (مسلم وكافر) مَحَلَّ (أيِّ ضرْب؟)، فتصير (مسلم وكافر) كأنها مجرورةٌ بحرف الجر، " لأنَّ البدلَ في كلامهم هو: أنْ يُقدَّر سقوطُ ما قبله، ويقام الثاني مقامه"[2].

وفي المثال الثاني وهو (مررت برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ) يفعلُ سيبويه الأمرَ نفسَه، فيقول: "وإن شئتَ جعلتَه بدلا، كأنَّه جوابٌ لَمنْ قال: بأيِّ رجُلٍ مررْتَ؟"[3].

فيُجرُّ النعتُ المفرَّق بدلاً ممَّا قبله، لأنَّه جوابٌ عن السؤال المفترَض: (بأيِّ رجلٍ مررتَ؟)، ويجبُ أن يوافق صيغةَ سؤاله، فتحلُّ عبارةُ (رجل صالح ورجل طالح) محلَّ (أيّ رجل) في السؤال، وإعادةُ اسمِ (رجل) في المثال هي من باب التوكيد.

ج - الخبر، وقد جعله سيبويه في هذه الحالة أيضا جوابا على سؤال مقدر، حيث يقول في إعراب (مسلم وكافر) من المثال الذي ساقه: (مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ): "... وإن شاء رَفَعَ، كأنه أجاب مَنْ قال: فما هما؟"[4]، أي: وإنْ شاءَ المتكلمُ رفعَ

(١) انظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٢٠٢

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٣٢٥

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(مسلم وكافر)، فيقول: (مررتُ برجلين مسلمٌ وكافرٌ)، كأنه لمّا قال: مررتُ برجلين، استُبهم على المخاطَبِ المقصودُ بهذين الرجُلين، فسأَلَ: فما هما؟ فأجابه المتكلمُ: مسلمٌ وكافرٌ، بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف دلَّ عليه السؤالُ، والتقديرُ: هما مسلمٌ وكافرٌ.

وقدَّره أيضا في المثال الثاني، وهو (مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ)، معرِبا (رجل صالح ورجل طالح) خبرا واقعا في جوابِ سؤالٍ مقدرٍ، إذ يقول: "...وإن شئتَ رفعتَ على قوله: فما هما؟"[1]، ليصبح التقديرُ: مررت برجلين هما رجلٌ صالح ورجلٌ طالح، ولكنَّ المبتدأ (هما) حُذف من الجواب لدلالة السؤال المقدَّر عليه.

ويجري مجرى هذين المثالين اللَّذين ساقهما سيبويه وقدَّر فيهما السؤالَ في كلِّ مرة على إعرابين: الخبر والبدل؛ سائرُ الأمثلة والشواهد التي ذكَرَها بعد ذلك، وهي -كما ذَكَر-: قولُ الباهليِّ:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ على رَبْعينِ مسلوبٍ وبالِ[2]

فيجوز في (مسلوب وبال) - بالإضافة إلى الإتباع على النعت - الخبريةُ والبدليَّةُ، وكلٌّ منهما على تقدير سؤالٍ مناسبٍ لهما، وكذا قولُه: مررت بثلاثة نَفر: رجلين مسلمين ورجل كافر، وكذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ...﴾[3] يجوز في (فئة) الرفعُ على القطع خبرا لمبتدأ محذوف دلَّ عليه السؤالُ المقدرُ[4]، والجرُّ على البدل جوابا أيضا لسؤال مقدر[5]، أو على الصفة، كما قال سيبويه: "ومن الناس

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(٢) سبق تخريجه قريبا. انظر: ١٤٣

(٣) آل عمران: ١٣

(٤) والجمهور على الرفع، والتقدير: إحداهما، فيكون: فئة، على هذا خبر مبتدأ محذوف، أو التقدير: فيهما: فيكون مبتدأ محذوف الخبر. انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٥٠

(٥) وهي قراءة مجاهد والحسن والزهري وحميد. انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٥٠

من يجرُّ، والجرُّ على وجهين: على الصفة والبدل"[1]. ومثلُ ذلك قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وكنتُ كذى رجلين: رِجْلٍ صحيحةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشُلَّتِ[2]

إذ يجوز في النعت المفرَّق (رجلٍ صحيحة ورجل...) ما جاز في نظائره من الأمثلة والشواهد السابقة: البدل، والخبر، على تقدير سؤالين مناسبين لهما.

وهذا بيانٌ إيضاحيٌّ لطريقة تحليل سيبويه لمثاله (مررت برجلين مسلم وكافر) مستعينا بالسؤال المقدر:

المثال	الجزء الأول من كلام المخاطب (الكلام الأصلي)	السؤال المقدر من المخاطب	الجزء الثانى من كلام المتكلم (جواب السؤال المقدر)	نوع الإعراب
مررت برجلين: مسلم وكافر	مررت برجلين	بأيِّ ضَرْبٍ مررْتَ؟	مسلمٍ وكافرٍ	بدل
		ما هما؟	مسلمٌ وكافرٌ	خبر

٢- والباب الثاني بعنوان: (بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة)، وقال فيه: "أما بدلُ المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنَّه قيل له: بمَن مررت أو ظَنَّ أنه يُقال له ذاك، فأبدل مكانَه ما هو أعرفُ منه. ومثلُ ذلك قولُه عزَّ وجلَّ ذكرُه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[3]. وإن شئتَ قلتَ: مررتُ برجلٍ عبدُ الله، كأنَّه قيل لك: مَن هو؟ أو ظننتَ ذلك .

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣٢

(٢) سبق تخريجه قريبا . انظر: ١٤٣

(٣) الزخرف: ٥٢-٥٣

ومِن البدل أيضاً: مررتُ بقومٍ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ، والرفعُ جيِّدٌ، وقال الشاعرُ – وهو بعضُ الهُذليِّين، وهو مالك بن خُويلد الخُناعي –:

يـا مَـيَّ إنْ تَفقِـدي قومـاً وَلـدتِهم   أو تُخْلَسيهمْ فـإنَّ الـدَّهرَ خَـلَّاسُ

عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِـدتْ   ببَطْنِ عَرْعَرَ آبِي الضَّيمِ عَبَّاسُ(1)

والرفعُ جائزٌ قويٌّ؛ لأَنَّه لم يَنقض معنىً كما فعل ذلك في النكرة .

وأمَّا المعرفةُ التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك: مررتُ بعبدِ الله زيدٍ، إمَّا غلطتَ فتداركتَ، وإمَّا بدا لك أن تُضرِب عن مرورك بالأول وتجعله للآخَر .

وأمَّا الذي يجيء مبتدأً فقولُ الشاعر، وهو مُهلهلٌ:

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً   أخوالُنـا وهُـمُ بنـو الأعـمامِ(2)

كأنَّه حين قال: خبطنَ بيوت يشكرَ، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام .

وقد يكون مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأَنَّه قيل له: مَن هو؟ أو مَن عبدُ الله؟ فقال: أخوك .

---

(١) البيتان في شرح أشعار الهذليين للسكري: ٤٣٩، والخزانة: ٢/ ٣٦١، واختُلف في نسبتهما لأكثر من شاعر، انظر ذلك في الخزانة: ٢/ ٣٦١

و(تخلسيهم): يؤخذون منك بغتة، و(عمرو): هو عمرو بن عبد مناف بن قصي وهو المسمى بهاشم، و(عهدت): أي عهدتِه، من قبيل الالتفات، و(عرعر) جبل في بلاد هذيل، و(العباس) هو ابن عبد المطلب. وإنما جعل الشاعر هؤلاء أولادا لامرأته وهو هذلي؛ لما بين هذيل وقريش من نسب وقرابة. وهو يخاطب امرأته حين فقدت أولادها.

(٢) (خبطن): ضربْنَ بشدة، والمراد بالفاعل: الخيل وفرسانها، والمراد بالبيوت: القبائل والأحياء.

و(مهلهل): عَديّ (وقيل: اسمه امرؤ القيس) ابن ربيعة بن الحارث، الشاعر المشهور، أخو (كُليب). انظر: الخزانة: ١/ ٣٠٠

وقال الفرزدق:

ورثتُ أبي أخلاقَه عاجِلَ القِرى وعَبْطَ المَهارِي كُومُها وشَبوبُها[1]

كأنه قيل له: أيُّ المهارِي؟ فقال: كومُها وشَبوبُها.

وتقول: مررتُ برجلٍ الأسدِ شدَّةً، كأنك قلتَ: مررتُ برجلٍ كاملٍ؛ لأنك أردتَ أن ترفع شأنَه ، وإن شئتَ استأنفتَ كأنَّه قيل له: ما هو؟"[2].

وهو يتحدث في هذا الباب عن نوعين من البدل، هما: بدل المعرفة من النكرة، وبدل المعرفة من المعرفة، ويسوق الأمثلةَ والشواهدَ على هذين النَّوعين، مُجيزا في هذا البدل أنْ يُعرب على وجهين: إتباعِه بدلا ممَّا قبله، وقطعِه إلى الرفع خبرا لمبتدأ محذوف، مقدِّرا سؤالا معيَّنا للبدل، وآخرَ للخبر، وهو يفعل ذلك في تحليلٍ بديعٍ للتركيب، مراعيا فيه مقتضيات السياق وملابسات الموقف الذي قيل فيه هذا التركيب، معتمِدا في تحديد وظيفة الكلمة على ما يتطلَّبه السياقُ وفْق ما يسمح به نظامُ اللغة.

فذَكَر -ابتداءً- مثالا على بدل المعرفة من النكرة، وهو (مررتُ برجلٍ عبدِ الله) ويجيز في (عبد الله) إعرابين، هما:

أ - البدل، فتكون الكلمةُ مجرورةً تابِعةً لَمَا قبلها، ثم لا يَكتفي ببيان الوجهِ الإعرابيِّ الممكنِ دون تسويغِه وتقريبِه وتفسيرِه، ودون تعليلٍ لهذا الوجهِ الإعرابيِّ، فيَفترِضُ سؤالاً لا يُمكنُ أن يكونَ جَوابُه إلا بدلا، ويصوِّر لنا أنَّ هذا هو سؤالُ المخاطَب لَمَّا سَمِعَ المتكلمَ يقول: مررتُ برجلٍ، حيث أشْكلَ عليه المقصودُ بهذا الرجل، فأراد أنْ يتعرَّف عليه، فسأل المتكلمَ: بمَنْ مَرَرْتَ؟، يقول سيبويه: "كأنَّه قيل

---

(١) البيت في ديوانه: ٥١

و(المهاري): جمع مُهْرَّية، وهي الإبل التي تُنسب إلى (مُهْرة بن حَيْدان)، وهي معروفة بالنجابة، و(عَبطُها): نحْرها لغير علَّة، و(الكُوم): جمع (كَوماء) وهي الناقة العظيمة السَّنام، و(الشَّبوب): المُسنَّة.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤-١٧

له: بمَنْ مَرَرْتَ؟ أو ظَنَّ أنه يُقال له ذلك فأَبدل مكانَه ما هو أعرفُ منه"[1]، فأجابه المتكلمُ على وفق سؤاله الذي نَطق به، وعلى نفس إعرابه، فقال: عبدِ الله، لتصيرَ الجملةُ: مررتُ برجلٍ عبدِ الله.

ب – الخبر، فتكون الكلمةُ مقطوعةً إلى الرفع، فيتخيَّل أنَّ المتكلمَ رفَعَ الكلمةَ على الخبريَّة؛ لأنها جاءت جواباً على سؤال معين، ويجبُ أن يكون الجوابُ موافقا لصيغة سؤاله في الإعراب، ولمَّا كان السؤالُ هو: مَنْ هو؟ – كما يفترضُ سيبويه – جاء الجوابُ بالرفع على تقدير: هو عبدُ الله، فكأنَّ الكلمةَ (عبد الله) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، يقول سيبويه: " وإنْ شئتَ قلتَ: مررتُ برجلٍ عبدُ الله، كأنَّه قيل: مَنْ هو؟ أو ظننتَ ذلك"[2].

ثم ذَكَر بعد ذلك أمثلةً فيما يتعلَّق ببدل المعرفة من النكرة على غِرارِ المثال السابق، يجوز فيها على ما أصَّل وقَعَّد في المثال الأول الإعرابان: الإتباعُ على البدل، والقطعُ إلى الرفع، وكلا الإعرابين جاريان على سؤالَيهما المفترضَين، واللَّذين يدلُّ السياقُ عليهما، ويطلبهما طلبا حثيثا، فذَكَر مِنْ ذلك: قولَك: مررتُ بقومٍ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ، فـ(عبد الله وزيد وخالد) يجوز جرُّها على الإتباع، ورفعُها على القطع، وكلُّ ذلك على تقدير سؤال، ثمَّ يقول: "والرفعُ جيِّدٌ"[3]، ثم ذَكَر قولَ الشاعر:

يا مَيَّ إنْ تَفقِدي قوماً وَلدتِهم … أو تُخْلَسيهمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلَّاسُ
عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدتْ … ببَطْنِ عَرْعَرَ آبِي الضَّيمِ عَبَّاسُ[4]

فـ(عمرو) في البيت الثاني وما بعده يجوز نصبُه على الإتباع بدلا من (قوماً)، ويجوز قطعُه ورفعُه خبرا لمبتدأ محذوف.

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ١٥

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٥

(٤) سبق تخريجه قريبا . انظر: ١٤٨

ثم انتقلَ بعد ذلك للحديث عن بدل المعرفة من المعرفة، وذكَر له عدَّة أمثلة وشواهد، فمِنْ ذلك: مررتُ بعبدِ الله زيدٍ، وقولُ المهلهل:

ولقد خبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً ... أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ[1]

فيجوز في (أخوالنا) الجرُّ على الإتباع نعتا لـ(يَشكر)[2]، ويجوز القطعُ إلى الرفع، " كأنَّه حين قال: خبطن بيوت يشكر، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام"[3].

وهذا البيت من أكثر ما عَلَّق عليه شُرَّاحُ الكتاب، ويقول الأعلمُ فيه: " الشاهدُ فيه قطعُ (الأخوال) ممَّا قبلها وحملُها على الابتداء؛ لأنَّه لمَّا قال: (بيوت يشكر)، توهَّم أنْ يُقال له: مَنْ هم؟ فقال: (أخوالُنا)، أيْ: هم أخوالُنا، وهم بنو أعمامنا؛ لأنَّ (يَشْكُر) من بَكْر بن وائل، ومُهَلْهِلٌ من تغلب بن وائل، وأراد بالبيوت القبائلَ والأحياءَ"[4].

ويقدِّر سيبويه السؤالَ حالَ القطع في (مررت بعبدِ الله أخوك)، فيقول: "كأنَّه قيل له: مَنْ هو؟ أو مَن عبدُ الله؟ فقال: أخوك"[5].

ويقدرِّه أيضا في حال القطع إلى الابتداء في قول الفرزدق:

ورثتُ أبي أخلاقَه عاجِلَ القِرى ... وعَبطَ المَهارِي كُومُها وشَبوبُها[6]

فيرى أنَّ (كومها وشبوبها) في حال القطع جوابٌ لسؤال مقدَّر هو

---

(١) سبق تخريجه قريبا . انظر : ١٤٨

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٣٩٥

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٦

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب: ٢٤٨

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٦

(٦) سبق تخريجه قريبا . انظر : ١٤٩

(أيُّ المهارِي؟)، إذ يقول: "كأنَّه قيل له: أيُّ المهارِي؟ فقال: كومها وشبوبها"[1]، ولو جُرَّت (كومها وشبوبها) على الإتباع بدلا من (المهارِي) جاز[2].

ثم ذكر أخيرا قولَك: (مررتُ برجلٍ الأسدِ شدَّةً)، فيجوز لك في (الأسد) الجرُّ على الإتباع، " وإنْ شئتَ استأنفتَ، كأنَّه قيل له: ما هو؟"[3].

٣- والباب الثالث: وهو بعنوان: "ما تستوي فيه الحروفُ الخمسة " ويقول فيه: "وذلك قولُك: إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، فالعاقلُ اللبيبُ يرتفع على وجهين: على الاسم المضْمَر في (منطلق)، كأنَّه بدلٌ منه، فيصير كقولك: مررتُ به زيدٍ، إذا أردْتَ جوابَ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ ، فكأنَّه قيل له: مَنْ ينطلقُ؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ .

وإنْ شاء رفعَه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ: مَن هو؟ فتقول: زيدٌ، كأنه قيل له: مَن هو؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ . وإن شاء نصَبَه على الاسم الأول المنصوب.

وقد قرأ الناسُ هذه الآيةَ على وجهين: ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾[4] و(علامَ الغيوب)"[5].

ويستعملُ سيبويه السؤالَ المقدَّرَ في هذا النصِّ لتوظيفه في تفسير هذا التركيب الذي يتناوله في هذه المسألة، وهو قولُه: (إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ) مستعينا به كأداة فعَّالة ذاتِ قيمة عالية في التوجيه الإعرابيِّ للنصِّ، ويُنظِّر هذا المثالَ بمثالٍ آخر في بدل المعرفة من المعرفة، وهو قولُه: (مررتُ به زيد)، في الإعراب، وفي تقدير السؤال،

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧

(٢) انظر: شرح الرماني: ٤ / ٩٦٢

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧

(٤) سبأ: ٤٨

(٥) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤٧

ولْنبدأ - أولا - بالحديث عن هذا المثال (مررت به زيد) الذي نظَّر به سيبويه هذه المسألةَ، ثم نأتي إلى الحديث عن مسألة الباب.

يذكُر سيبويه في النص السابق إعرابَين جائزَين في (زيد) مِن قولك: (مررت به زيد)، ويقدِّر لكل إعراب سؤالا[1]، وهذان الإعرابان هما:

الجرُّ على البدل من ضمير الغائب المجرور بحرف الجر، والرفعُ على القطع فيكون خبرا لمبتدأ محذوف، وهذان إعرابان جائزان ويسمح بهما نظامُ اللغة وقواعدُ العربية، ولكنَّ سيبويه لا يكتفي بسَرْد الأوجُه الجائزة من غير الجائزة، دون تبريرِ وتسويغِ وتقريبِ هذه الأوجهِ الممكِنةِ، مستعينا في كلِّ ذلك بمعطيات السياق ودلالات الموقف، فيصوِّر لنا أنَّ المتكلمَ لَّما قال: مررتُ به، استبهم على المخاطَب المقصودُ بالضمير، فسَأل المتكلمَ: بمَنْ مررتَ؟ وهذا سؤالٌ خاصٌّ في هذا السياق بالبدل، ولذا وجَب أن يجيبه المتكلمُ بذكر البدل مجرورا حتى يطابِق الجوابُ صيغةَ السؤال، فيقول المتكلمُ: زيدٍ، ليصيرَ تركيبُ الجملة: مررتُ به زيدٍ[2]، يقول سيبويه: "فالعاقلُ اللبيبُ يرتفع على وجهين: على الاسم المضمر في (منطلق) كأنه بدل منه، فيصير كقولك: مررتُ به زيدٍ، إذا أردتَ جوابَ: بمَنْ مررتَ؟"[3] .

ثم يغيِّر سيبويه السؤالَ ليصير خاصا عن الخبر، فيصوِّر لنا أنَّ المخاطَبَ لما استبهم عليه المقصودُ بضمير الغائب في قول المتكلم: (مررتُ به)، سَألَ فقال: من

---

(١) تماما كما فعل في الأمثلة والشواهد التي ذكرها فيما يتعلق ببدل المعرفة من المعرفة، وقد تحدثنا عنها قريبا، فهو مثال لبدل المعرفة من المعرفة.

(٢) في هذا الموضع من النسخة التي أخرجها الشيخ عبدالسلام هارون خطأ طباعيّ ينبغي التنبيه عليه، حيث ضبطت كلمة (زيد) بالرفع، في قول سيبويه: "كقولك: مررت به زيدُ، إذا أردت جوابَ: بمن مررت؟ " الكتاب ٢ / ١٤٧، بينما الصواب هو جرّ كلمة زيد، لأن هذا الذي يكون جوابَ (بمن مررت؟) كما يريد سيبويه وقد وجدتها بالكسر - على الصحيح - في طبعة بولاق ١ / ٦٢٨

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤٧

هو؟ ليأتي الجوابُ موافقا لصيغة السؤال: هو زيدٌ، (مبتدأ وخبر)، ولكنَّ المبتدأ يُحذف في هذا المقام، ليصير تركيبُ الجملة: مررت به زيدٌ، حيث يقول: "وإن شاء رفعه على: مررت به زيدٌ، إذا كان جوابَ: (من هو؟) فتقول: (زيدٌ)"(١).

وأما المسألةُ المعنيَّةُ بهذا الباب، فهي تتعلق بحكم من الأحكام الجارية على (إنَّ وأخواتها)، تستوي فيه جميعُ أخوات (إنَّ)، وهو أنه إذا جيء بتابع من التوابع (غير عطف النسق) لاسم (إنَّ وأخواتها) بعد استيفاء خبرهنَّ، نحو: إنَّ زيدا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، جاز لك في هذا التابع، وهو (العاقل اللبيب) ثلاثةُ أوجه إعرابية، هي:

أ - الرفع على البدل من الضمير في (منطِلق)، وهو خبر (إنَّ)، " وإنَّما جاز أنْ يُبدل من الضمير لأنَّه هو هو، ويصلح أنْ يَعمل فيه العاملُ الذي عمل في الضمير لو رفعتَ ال فقلت: أمنطلقٌ العاقلُ؟، أو قلت: ينطلقُ العاقلُ، إلا أنه قد منعك أن ترفعه من الكلام حاجةُ الاسم إلى العائد في خبره؛ لأنَّ (منطلق) فيه كقولك: ينطلق العاقلُ"(٢).

ثم يؤلِّف سيبويه سؤالاً خاصا عن البدل، ويقدِّر أنَّ المخاطَب سأله للمتكلم، وهذا السؤالُ هو: (مَنْ ينطلقُ؟)، ليجيب المتكلمُ بذكر البدل قائلاً: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ، فتصبح الجملةُ: إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، ويشبِّه هذا التركيبَ بالتركيب الذي تحدَّثنا عنه وهو (مررتُ به زيدٍ)، حيث يقول: "فالعاقلُ اللبيبُ يرتفع على وجهين: على الاسم المضمَر في (منطلق)، كأنه بدلٌ منه فيصير كقولك: مررت به زيدٍ، إذا أردت جوابَ: بمن مررتَ؟، فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ"(٣).

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤٧

(٢) انظر: شرح الرماني ٣/ ١٥٢٤

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤٧

ب - الرفع على القطع، فيكون خبرا لمبتدأ محذوف، ويقدِّر لهذا الإعراب سؤالا مفترَضاً من المخاطَب، فكأنَّه سَأل بعد أنْ سَمِعَ: إنَّ زيدا منطلقٌ، فقال: من هو؟ ليجيبَ المتكلمُ: العاقلُ اللبيبُ، ويَربط هذا التركيبَ أيضا بالتركيب الآخر (مررت به زيدٌ)، فيقول: "وإن شاء رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ: مَن هو؟ فتقول: زيدٌ، كأنه قيل له: مَن هو؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ"[1].

ج - النصب نعتا لاسم (إنَّ) وهو (زيد)[2]، يقول سيبويه : " وإنْ شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب"[3].

وتجري هذه الأعاريبُ الثلاثةُ - كما ذكر سيبويه - على الآية الكريمة، وهي قولُ الحقِّ - تبارك وتعالى -: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾[4]، فيجوز في (علَّام) الرفعُ من وجهين: بدلٌ من الضمير في (يقذف)، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هو علامُ الغيوب، على تقدير سؤالَين مناسبَين لكلِّ إعراب، كما يجوز فيه النصبُ نعتا لـ(ربِّي)[5].

وأخواتُ (إنَّ) مثلُها في هذا الحكم، فإذا أُتبعت أسماؤهن بعد مجيء الخبر، جاز في هذا التابع ما جاز في تابع اسم (إنَّ) من الأوجه الإعرابية التي سبق ذكرُها، فتقول: ليت زيدا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، برفع (العاقل) على البدل من الضمير في (منطلق)، أو على القطع، وبنصبه نعتا لاسم (ليت)، وهكذا بقية الحروف الخمسة[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤٧

(٢) ويجوز نصبه بفعل مضمر على جهة المدح. انظر: المقتضب: ٤ / ١١٣ - ١١٤

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤٧

(٤) سبأ: ٤٨

(٥) انظر هذي الأعاريب في الآية وغيرها من الأعاريب في: شرح السيرافي ٢ / ٤٧٥ وشرح ابن يعيش ٨ / ٦٨ والبحر المحيط ٧ / ٢٩٢

(٦) وانظر: شرح السيرافي ٢ / ٤٧٥

وسيبويه في تحليله لهذا التركيب يصوِّر لنا أنَّ المخاطَبَ سمعَ الجزء الأول من التركيب، وهو: إنَّ زيدا منطلق، فالتبس عليه المقصودُ بـ(زيد) الموصوف بالانطلاق، فسأل المتكلمَ مستوضحا وطالبا منه إزالةَ هذا اللَّبس الذي اعتراه جرَّاء وقوع الاشتراك في الاسم المعرفة، فأجابه المتكلمُ بجوابٍ موافِقٍ لصيغة السؤال الذي توقَّع صدورَه منه، فجاء بالجواب بدلا أو خبرا على التفصيل الذي ذكرناه سابقا.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ جوابَ السؤال المقدر في هذا التركيب وهو (العاقل اللبيب) قُصِد منه تحليةُ المقصود بـ(زيد) ورفعُ الاشتراك عنه، بناءً على أنه جاء جوابا لسؤال صادر من المخاطَب غرضُه الاستيضاحُ ورفعُ الإبهام، ولا تعارضَ بين كوْن الجواب مدحا أو ذمَّا وكونه موضِّحا، فقد تكون صفةُ المدح هذه مميِّزةً لـ(زيد) المقصودِ عن غيره من الزُّيُود.

المطلب الثاني
السؤال المقدر والاستئناف البياني

لقد جعل سيبويه الخبرَ واقعا في جواب سؤال مقدر - كما رأينا - في أمثلة وشواهد كثيرة، وذلك على سبيل القطع والاستئناف، بأنْ تنقطع الكلمةُ إعرابيا عما قبلها، فلا تكون تابعةً لمعمول قبلها، واستئناف جملة جديدة محذوفٍ جزؤها الأول، جاءت جوابا لسؤال مقدر ناشيءٍ عن إبهامٍ وغموضٍ عارِضَين في الجملة قبلها، لتأتي الجملةُ المستأنفَة على سبيل البيان والإيضاح لما قبلها.

ولَمَّا كان الأمرُ على هذه الصورة فقد رأى بعضُهم أنَّ سيبويه بهذا يؤصِّل لباب من أهمِّ أبواب البلاغة، وهو (الفصل والوصل) بصفة عامة، أو (شبه كمال الاتصال) بصفة خاصة، وذكروا أنه لم يذكر هذا المصطلحَ البلاغيَّ في عمومه أو خصوصه، فذلك لم يُعهد في زمنه، وإنما عُرف فيما بعد على يد الفراء، ولكنَّ الذي ذكره سيبويه هو ما يفيد شبهَ كمال الاتصال، وإن لم يصرِّح باسمه(١).

واستشهدوا على ذلك بما ذكره سيبويه في باب (بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة): "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل له: بمَن مررتَ؟ أو ظَنَّ أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه... وكذلك قول الشاعر وهو مُهلهلٌ:

ولقد خبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً ... أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ(٢)

كأنه حين قال: خبطنَ بيوت يشكرَ، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام.

---

(١) انظر: أثر النحاة: ٩٦

(٢) سبق تخريجه. انظر: ١٤٨

وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوك، كأنه قيل له: مَن هو؟ أو مَن عبدُ الله؟ فقال: أخوك... وتقول: مررتُ برجلٍ الأسدِ شدةً، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ كاملٍ، لأنك أردتَ أن ترفع شأنَه، وإن شئت استأنفتَ، كأنه قيل له: ما هو؟"[1]، وكذلك بما ذكره في باب (مالا يَعمل في المعروف إلا مضمرا)[2]، حيث تحدث عن هذا الأسلوب أيضا في تقدير السؤال والإجابة عنه، فقال: "وأمَّا قولُهم: (نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله)، و(عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله).

وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)"[3].

وذكروا أنَّ سيبويه لما ضمَّن الجملةَ الأولى سؤالا، واعتبر الجملةَ الثانيةَ جوابا لهذا السؤال المقدر، بل ونصَّ أيضا على أن الجملة الثانية استئناف، فإن هذا هو ما يُعرف من كتب المتأخرين أنه من مواضع الفصل؛ لأنَّ الجملة الثانية فُصلت عن الأولى، كما يُفصل الجوابُ عن السؤال، ويسمُّون هذا النوعَ شبه كمال الاتصال، أو استئنافا[4].

وهذا يقودنا للحديث عن أهمِّ موضع يقدِّر فيه البلاغيون السؤال المقدر، وذلك في باب (الفصل والوصل)[5]، وهو من الأبواب الدقيقة في علم المعاني، وصَفَه الجرجانيُّ قائلاً: " واعلمْ أنَّه ما مِنْ علمٍ من علوم البلاغة أنت تقول فيه: إنه خَفِيٌّ غامضٌ، ودقيقٌ صعبٌ، إلا وعلمُ هذا الباب أغمضُ وأخْفى وأدَقُّ وأصعبُ"[6].

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤-١٧، وانظر: أثر النحاة: ٩٦

(٢) وقد سبق الحديث عن هذا الباب. انظر: ص ١٠٤

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧، وانظر: أثر النحاة: ٩٦

(٤) وانظر: أثر النحاة: ٩٦، والأصول البلاغية لمحمد سعد: ١٤١

(٥) انظر:دلائل الإعجاز ٢٢٢ – ٢٤٢، ومفتاح العلوم ٣٧٠ – ٣٧٦، والإيضاح ١٤٩ – ١٥٩

(٦) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٣١

وهو البابُ الذي بلغ من أهمِّيته ودقَّته أنْ قصَرُوا البلاغة عليه " فقد جاء عَنْ بعضهم أنه سُئِل عنها فقال: مَعْرِفَةُ الفَصلِ مِنَ الوصلِ، ذاك لغموضِه ودقَّة مَسْلكِه، وأنَّه لا يَكْمُلُ لإحرازِ الفضيلة فيه أحدٌ إلا كَمَلَ لسائِر معاني البلاغة"[1].

وقد ذكروا من مواضع الفصل أنْ يكون بين الجملتين (شبهُ كمال الاتصال)، وهذا حين تكون الجملةُ الأولى متضمِّنةً لسؤال صريح أو مقدَّر، فتأتي الجملةُ التاليةُ لتجيبَ على هذا السؤال، دون أن تُعطف بالواو، فيكون فصلُها عن الأولى كفصْل الجواب عن السؤال[2]، وأمَّا كونُها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جوابا عن سؤال اقتضته الأولى.

ويُسمَّى الفصلُ لذلك استئنافا، وكذا الجملةُ الثانيةُ أيضا تسمَّى استئنافية، والاستئنافُ عندهم: "الإتيانُ بعد تمامِ كلامٍ بقولٍ يُفهم منه جوابُ سؤال مقدر"[3].

قالوا: والاستئنافُ ثلاثةُ أَضْرُبٍ (بحسب الغرض من السؤال الذي تضمَّنته الجملةُ الأولى)، وهي:

١ - أن يكون السؤالُ الذي تضمنته الجملةُ الأولى عن سبب الحكم فيها مطلقا، كقوله:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ[4]

يقول عبد القاهر الجرجانيُّ: "لَمَّا كانَ في العادةِ إذا قيلَ للرجلِ: كيفَ أنتَ؟

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٢٢

(٢) وفصْل الجواب عن السؤال قيل: إنه لكمال الإتصال، وقيل إنه لكمال الانقطاع، وهو الظاهر؛ لأن جملة السؤال إنشاء، وجملة الجواب خبر. انظر بغية الإيضاح: ٢٩٣

(٣) انظر الأقصى القريب للتنوخي: ٦٨

(٤) البيت في: دلائل الإعجاز: ٢٣٨، ومفتاح العلوم:٢٦٦، والإيضاح في علوم البلاغة:٤٥، وهو غير منسوب في جميعها.

فقالَ: عليلٌ، أنْ يُسألَ ثانياً، فيُقالُ: ما بكَ؟ وما علَّتُك؟؛ قَدَّر كأنَّه قد قيلَ له ذلكَ فأَتى بقولِه: (سهرٌ دائمٌ) جواباً عَنْ هذا السؤالِ المفهوم مِن فحْوى الحالِ فاعرفهْ"[1].

فتكونُ بذلك جملةُ "سَهَرٌ دائم..." جملةً استئنافيةً جاءت بدون عطف بالواو، لأنها وقَعَت جوابَ سؤالٍ تُثِيرُه جملةُ (أنا عَلِيلٌ)، ويكون السؤالُ عن سبب حدوث العلَّة المَرَضِيَّة سؤالا عن السبب بوجه عامٍّ، إذْ عادةُ الناس أنَّهم إذا قيل لهم: فلانٌ مريضٌ، قالوا: ما سببُ مرضِه؟[2].

٢ - أو يكون سؤالا عن سبب خاص، كقوله تعالى حكاية لمقالة يوسف -عليه السلام-: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٣﴾[3].

فجملةُ (إنَّ النفس لأمَّارةٌ بالسوء) جملةٌ مستأنفَةٌ وقعت جوابَ سؤالٍ تُثيره جملةُ (وما أبرِّىءُ نفسي)، وكأنه قيل: هل النفسُ أمَّارةٌ بالسوء؟ فقيل: إنَّ النفس لأمَّارةٌ بالسوء.

٣ـ أو يكون سؤالا عن شئ آخر له تعلُّقٌ بالجملة الأولى غير التعلُّق بالسببيَّة، كقول الشاعر:

زَعَمَ العَواذِلُ أَنَّنِي في غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا ولكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي[4]

"لَمَّا حَكَى عن العواذِلِ أنَّهم قالوا: (هو في غَمْرَةٍ)، وكان ذلك مما يحرِّك السامعَ لأنْ يَسأله فيقولَ: فما قولُكَ في ذلكَ؟ وما جوابُك عَنْه؟، أخرج الكلامَ مُخْرَجَهُ إذا كان ذلكَ قَدْ قِيل له، وصارَ كأنَّه قال: (أقول: صَدَقُوا أنا كما قالوا، ولكنْ لا مَطْمَعَ لهم في

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٣٨
(٢) وانظر: كتاب البلاغة العربية أسسها وعلومها: ١/ ٥٨٦
(٣) يوسف: ٥٣
(٤) البيت في: دلائل الإعجاز: ٢٣٥، ومفتاح العلوم: ٣٧٢، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٤١، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٧، بلا نسبة في جميعها.

فلاحِي)، ولو قال: زعمَ العواذلُ أنني في غَمْرةٍ وصَدَقُوا، لكانَ يكونُ لم يَضَعْ في نَفْسِهِ أَنَّه مسؤولٌ، وأن كلامَه كلامُ مجيبٍ"(1).

وقد جعل عبد القاهر مِن هذا البابِ ما جاء في التنزيل مِنْ لفظِ (قال) مفصولا غيرَ معطوف، حيث قال: "واعلمْ أنَّ الذي تراهُ في التنزيلِ من لفظِ (قال) مَفصولاً غيرَ معطوف هذا هو التقديرُ فيه واللهُ أعلم. أعني مثلَ قولِه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٢٧﴾ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ﴾(2)، جاء على ما يقعُ في أنفسِ المخلوقين منَ السُّؤال، فلمَّا كان في العُرفِ والعادةِ فيما بينَ المخلوقينَ إذا قيل لهم: دخلَ قومٌ على فلانٍ فقالوا كذا، أَن يقولوا: فما قَال هو؟، ويقولُ المجيبُ: قال كذا، أُخرجَ الكلامُ ذلك المُخْرَجَ لأنَ الناسَ خُوطبوا بما يتعارفونه وسُلِكَ باللفظِ معهم المَسْلك الذي يَسْلُكُونه"(3).

ومن جميل ما ذكروا في هذا الباب الأغراضَ التي يُقدَّر من أجْلها السؤالُ، حيث قالوا: "وتنزيلُ السؤال بالفحْوى منزلةَ الواقع لا يُصار إليه إلا لجهات لطيفة، إمَّا لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أنْ يَسأل، أو لئلَّا يُسمع منه شيء، أو لئلَّا ينقطعَ كلامُك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك ممَّا ينخرط في هذا السلك، ويسمى الفصلُ لذلك استئنافاً، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً"(4).

وقد تحدَّث ابنُ هشام عن الجملة المستأنفَة - في سياق حديثه عن الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب - وذَكَر أنها: الجملةُ المنقطِعةُ ممَّا قبلها نحو: (مات فلانٌ، رحمه الله

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٣٦

(2) الذاريات: ٢٤-٢٨

(3) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٠

(4) انظر: مفتاح العلوم: ٣٦١، والإيضاح: ١٥٥ - ١٥٦

تعالى)[1]، ثم ذكر ما ظاهره أنَّ هذا الاستئنافَ نوعان:

١ـ نحويٌّ: وهو انقطاع الكلام عما قبله، سواءٌ كان عندهم جوابا عن سؤال أم لا.

٢- بيانيٌّ: وهو الذي تكون فيه الجملة المنقطعة عما قبلها جوابا لسؤال مقدَّر ناشيءٍ عن الجملة المتقدِّمة[2].

فيكون الاستئنافُ البياني - بهذا التقسيم - أخصَّ من الاستئناف النحوي، حيث قال: "الجمل المستأنفَة نوعان: أحدهما: الجملة المُفتتح بها النطقُ، كقولك - ابتداءً -: زيدٌ قائم، ومنه الجمل المفتَتَح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطِعة عما قبلها، نحو: مات فلانٌ، رحمه الله، وقولِه تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا (٨٣) إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾[3]....

ويخصُّ البيانيُّون الاستئنافَ بما كان جواباً لسؤالٍ مقدَّر، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (٢٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ (٢٥)﴾[4]، فإنَّ جملة القول الثانية جوابٌ لسؤال مقدَّر، تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصلتْ عن الأولى فلم تعطف عليه"[5].

---

(١) هذا أحد نوعي الجملة المستأنفة عنده، وهو الذي يعنينا في هذا المقام، والنوع الآخر عنده هو: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: "زيد قائم " وانظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٤١

(٢) يبدو أن التسمية بـ(الاستئناف البياني) ينبغي ألا تكون على معنى (الاستئناف البلاغي)، ويقابله (الاستئناف النحوي) - وإن كان ظاهر كلام ابن هشام كذالك - بل يكون المقصود (الاستئناف الذي يأتي لبيان إجمال أو نحوه في كلام سابق) فيكون لفظ (البياني) نسبة إلى البيان بمعنى التبيين والتوضيح. لا إلى علم البيان.

(٣) الكهف: ٨٣-٨٤

(٤) الذاريات: ٢٤-٢٥

(٥) انظر : مغني اللبيب:٢/ ٤٤١

ثم ذهب بعد ذلك - أثناء تحليله لبعض النصوص - يفرِّق بصورة واضحة بين الاستئنافَين، ومِن ذلك حين تحدَّث عن المعنى المقصود بجملة (لا يسَّمعون) مِن قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[1]، وذكر أنَّ " الذي يتبادر إلى الذهن أنَّه صفةٌ لـ(كلّ شيطان)، أو حالٌ منه، وكلاهما باطل؛ إذْ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع؛ وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى"[2].

إذْ لو كان استئنافا بيانيًّا لكان جوابا لسؤال مقدر، وتقدير السؤال هنا يفسِّر المعنى وهو القول: لمَ حُفِظت السماءُ من الشياطين؟ فيُجاب: لا يسَّمعون، وإذا كانوا لا يسَّمعون فلا داعي فلا داعي للحفظ منهم؛ ولهذا استَبعد ابنُ هشام الاستئنافَ البيانيَّ[3].

وحين ننظرُ في أمثلة سيبويه وتقديره للأسئلة فيها فإننا نراها تقترب من الاستئناف البياني الذي تحدَّثنا عنه هُنا، من حيث إنَّ سيبويه كان يضمِّن الجملة الأولى سؤالا مقدرا، ويَعتبر الجملةَ الثانيةَ جوابا لهذا السؤال المقدر لتأتي الجملةُ بمثابة التبيين والتوضيح للجملة قبلها.

وهذا هو ما يُعرف بالاستئناف البياني - كما سبق أنْ بيَّنَّا - وهو أحدُ مواضع الفصل عند علماء المعاني، بل إنَّ ابنَ هشام اعتَبر تقدير السؤال في باب (نعم وبئس)، من قبيل الاستئناف البياني[4]، وهو موضعٌ قدَّر فيه السؤالَ سيبويه كتقديره له في هذا

(١) الصافات: ٧

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٤٢

(٣) وانظر: شرح الخطيب للمغني: ٥ / ٤٣

(٤) حيث اعتبر (زيد) من قولك: (نعم الرجل زيد) في حال إعرابه خبرا لمبتدأ محذوف، جملة مستأنفة، ولم ينصّ على كون هذا الاستئناف بيانيا، ولكنْ كونُ جملة (هو زيد) الواقعة جوابا لسؤال مقدر مبيِّنة وموضحة لما قبلها ظاهر جدا، وسبق الإسهاب في شرح ذلك فيما سبق انظر ص؟، وانظر نص ابن هشام في المغنى ص

الباب، حيث جَعل (عبد الله) في مثل: (نعم الرجلُ عبدُ الله) جوابا لسؤال مقدَّرٍ ناشئٍ عن إبهامٍ عارضٍ للجملة المتقدِّمة وهي (نعم الرجل)، فكأنَّ المخاطَب لمَّا سَمع (نعم الرجلُ) سَأل: مَنْ هو؟ فقال: عبدُ الله، أي: هو عبدُ الله. يقول: "كأنه قال: نعم الرجلُ، فقيل له: من هو؟ فقال: عبدُ الله"[1]، ليكون)عبد الله) خبرا يكون مع مبتدأه المحذوفِ جملةً مستأنَفةً فيها بيانٌ – كما نرى – للجملة قبلها، وضَرَب البلاغيون المثال بهذا الباب كثيراً على الجملة المستأنفة بيانيًّا المحذوفِ صدرُها، فذكروا أنَّه قد يُحذف صدرُ الجملة المستأنفة لقيام قرينة[2]، وذلك " نحو قولهم: نعم الرجلُ أو رجلاً زيدٌ، وبئس الرجلُ أو رجلاً عمروٌ، على القول بأنَّ المخصوص خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو زيدٌ، كأنه لمَّا قيل ذلك فأبْهم الفاعل بجعله معهوداً ذهنياً مُظهراً أو مُضمراً، سُئل عن تفسيره، فقيل: هو زيدٌ، ثم حُذف المبتدأ"[3].

غير أنَّ الفرق الواضح بين السؤالِ المقدَّرِ في أمثلة سيبويه هذه، والسؤالِ المقدَّرِ في الاستئناف البيانيِّ هو في الغاية من تقدير السؤال، فالبلاغيُّون يريدون به التنبيه على مراعاة مستوى المخاطَب، وذلك بأن يشعر المتكلمُ بعدم وضوح الأمر في ذهن المخاطَب، وكأنه يهمُّ بالسؤال، فيجيبه المتكلمُ على سؤاله قبل أن يصدر عنه، ليطبِّق بذلك –من غير شعور– تعريف بلاغة المتكلم الذي استقرَّ عليه أخيرا، وهو مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، في حين أنَّ سيبويه يهدف من تقديره للسؤال –فوق إلْماحه إلى مُبْتغى البلاغيِّين– إلى تفسير التركيب، وشرح الإعراب، وتفسير المحذوف، وغير ذلك من الأغراض التوضيحية والتفسيرية.

---

(١) انظر: الكتاب: ٢ / ١٧٦ – ١٧٧، وقد سبق تفصيل الكلام حول هذا المثال في باب مخصوص نعم وبئس.

(٢) هي كما يرى القزويني نفسه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر، انظر الإيضاح ٩٢، ٩٣

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٨

وبناءً على هذا الفرْق الجوهريِّ، تتجلَّى لنا بعض الفروق الفرعيَّة التالية:

١ - أنَّ الجملة المستأنفة في أمثلة سيبويه محذوفٌ صدرُها، وهذا مطَّرِدٌ في كل أمثلته، بخلاف الجُمُل المستأنفَة بيانيا، فقد يكون فيها حذفٌ، والأكثرُ ألَّا يكون فيها حذف، ومن أمثلة الجملة المكتمِلة الأركان قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[1]، وقولُ الشاعر:

عَرفْتُ المَنْزلَ الخالي ... عَفا مِنْ بَعْدِ أحْوالِ
عَفاهُ كُلُّ حَنَّانٍ ... عَسُوفِ الوَبْلِ هَطّالِ[2]

وقولُ الشاعر:

زَعَمَ العَواذِلُ أَنَّني في غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا ولكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي[3]

٢ - يجيء السؤال المقدر لدى سيبويه - غالبا - لغرض البيان والإيضاح برفع إبْهامٍ يَكتنفُ ذاتا معينةً يُراد تعيينُها، بخلاف السؤال المقدَّر في الاستئناف البياني، فإنَّه وإنْ كان المقصودُ العامُّ منه التبيين، إلا أنَّ أغراضه الخاصة تتنوَّع - كما سبق وأنْ ذكرنا - فيكون الغرضُ منه أحيانا السؤالَ عن سبب الحكم في الجملة السابقة بوجه عام، وأحيانا بوجه خاص، وأحيانا لا عن السبب العام، ولا عن السبب الخاص.

٣ - وبناءً على أنَّ غرض السؤال المقدر لدى سيبويه في مثل هذه الأمثلة هو رفع

---

(١) يوسف: ٥٣

(٢) البيتان للوليد بن مسلم الأموي، وهما في: دلائل الإعجاز: ٢٣٩، ومفتاح العلوم: ٣٧٣، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٧

يقول الجرجاني: " لما قالَ: "عفا من بعدِ أحوالِ " قَدَّرَ كأنّه قيلَ له: فما عفاهُ فقالَ: عفاه كلُّ حنَّان " دلائل الإعجاز: ٢٣٩

(٣) سبق تخريجه . انظر : ١٦٠

وانظر: الدلائل ٢٣٥ - ٢٣٩، والإيضاح ١٥٦ - ١٥٧

الإبهام عن ذاتٍ يُراد تعيينُها فقد كانت أسئلتُه المقدرة هي على نحو: ما هما؟ ومن هو؟ وما هم؟ ومن عبد الله؟ وأيُّ المهاري؟ وما هو؟، بخلاف الأسئلة المقدرة في الاستئناف البياني، فإنها تتنوَّع بتنوع أغراضها.

وهذا الاختلافُ طبيعيٌّ من حيث إنَّ سيبويه يقصدُ - فيما يقصدُ - بتقدير السؤال إلى توجيه إعراب كلمةٍ ما، وتحديدِ موضعِها الإعرابي، فكان يهتمُّ بصياغة السؤال، لأنَّ الجواب سيكون على وفقه، كما يقصد أنْ يتوصَّل بالسؤال المقدر إلى تقدير المحذوف واستعادة أجزاء الكلام، ولذا كانت المواضع التي فيها حذفٌ هي التي يقدِّر فيها السؤال.

المطلب الثالث
السؤالُ المقدَّرُ وقطعُ النعتِ الاصطلاحيُّ

الذي يبدو أنَّ القطعَ الذي أراده سيبويه في هذه الأمثلة ليس القطعَ الذي يَذكره النحاةُ في باب النعت، والذي يُراد به أنْ يُجعل النعتُ خبرا، أو مفعولا لفعل(1)، وإنْ ذَكَره سيبويه في أمثلة النعت والبدل، بل المقصودُ به عدمُ ربْطِ الكلمة بما قبلها في الإعراب، وتُعدُّ جزءا من جملة جديدة(2)، وإنْ كانت أيضا هذه الكلمةُ المقطوعةُ في أمثلة سيبويه نعتا كما في مثال: مررتُ برجلينِ مسلمٌ وكافرٌ، وذلك للأسباب التالية:

١ - أنَّ المنعوتَ في أمثلة سيبويه غيرُ مُتعيِّن، وهذا شرطٌ أساسيٌ لقطع النعت عن منعوته، فهم يشترطون لصحة النعت أن يكون المنعوتُ متعيِّنا لدى المخاطب معلوما عنده، غيرَ مفتقر إلى نعته؛ لأنَّ المنعوت إنْ لم يكن معلوما متعيِّنا لدى المخاطَب، فهو محتاجٌ إلى ذلك النعت ليبيِّنه ويميِّزه، ولا قطعَ مع الحاجة(3).

ولذلك فإنَّ النكرة المحْضة عندهم لا يصحُّ قطعُ نعتها إذا كان وحيدا، بل يجب أنْ يكون النعت المقطوع مسبوقا بنعت للنكرة تابعا لها، لتستفيدَ به تخصيصا هي في شدَّةِ الحاجة إليه، كقول أبي الدَّرْداء: **(نزلْنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيبة)**(4). ومعلومٌ أنَّ هذا الشرطَ يناقضُ تقديرَ السؤال في هذا الباب، فإنَّ السؤالَ المقدرَ - كما في أمثلة سيبويه - مُسْتَوحى من سياق الموقف، بحيث يُتوقَّع صدورُه من المخاطَب، وإذا كان

(١) في أوضح المسالك: "وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا، أو مفعول لفعل " انظر: ٣/ ٢٤٨

(٢) انظر تعريف القطع في معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢١١

(٣) انظر: شرح الرضي ٢ / ٣٢٢، وشرح ابن عصفور١ / ٢٠٧، والمقاصد ٤ / ٦٧٣، ٦٧٩

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند . انظر : ٥/ ١٧٤

وانظر توضيح المقاصد ٩٦٣، والشاهد في الأثر هو قطع (ذو) عن منعوتها (خال)، وهو نكرة، وجاز ذلك لأن النعت المقطوع سبق بنعت تابعٍ تخصصت النكرة به، وهو الجار والمجرور (لنا).

المنعوت نعتا معلوما لدى المخاطَب، فما الذي يدعوه للسؤال إذنْ؟، ولذلك كان تقديرُ سيبويه للسؤال في هذا الباب على لسان المخاطب سائغاً باعتبار عدمِ تعيُّن المنعوت لديه، كما في نحو: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ.

٢ - أنَّ مِنْ شروط قطع النعت عن منعوته أنْ يكون النعتُ للمدح أو الذمِّ أو الترحُّم، لأنَّ القطع إنَّما جاز مبالغةً في المدح أو الذم، لأنه يستلزم تكثيرَ الجُملِ المتضمِّنَ للإطْناب في وصْف المذكور[1]، فوصفُه بجُمَلٍ كثيرةٍ أبْلغُ من وصفه بجملة واحدة، وأيضا فإنَّ العلمَ به يُؤذِن بالاستغناء عنه، فقطَعوا إيذانا بذلك، ليُعرِّفوا أنَّ المنعوت مستغنٍ عن نعته[2].

وأمَّا إذا كان النعت للبيان، لأنَّه لم يُعرَّف بعدُ، فلابُدَّ مِن البيان؛ لأنَّ النعت حينئذٍ من تمام المنعوت، وكالجزء منه، فإذا كان كذلك فلا يصحُّ إذاً أنْ يخالفه في الإعراب، لتنزُّلِه حينئذٍ منزلةَ آخرِ المنعوت، فكما لا يصحُّ قطعُ المنعوت عن اقتضاء العامل الأول فيه إعرابا معيَّنا، كذلك لا يصحُّ فيما هو كالجزء منه، فتقول: مررت بزيدٍ الخياطِ القرشيِّ، وائتني برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ كاتبٍ فقيهٍ حاسبٍ، وما أشبهَ ذلك، ولا تقطع[3].

والنعتُ الذي قُطع إلى الرفع في أمثلة سيبويه - كما رأينا - غرضُه البيانُ وتعيينُ المرادُ بالمنعوت وتوضيحُ المقصود به، ولذا صحَّ أن يأتي جوابا للسؤال المقدَّر مِن المخاطَب: من هو؟ أو من هم؟، فإن (رجُلين) في مثل (مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ) لفظٌ مبهَمٌ يحتاج إلى تعيين وبيان، ولذا فإنَّ المخاطَب سَأل: مَنْ هما؟ ليجيءَ النعتُ المبيِّنُ - حينئذٍ - فيُقال: مسلمٌ وكافرٌ.

---

(١) تكثير الجمل هنا له صورتان: أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف، أو يجعل مفعولا به لفعل محذوف.

(٢) انظر: المقاصد ٤ / ٦٧٣

(٣) انظر: المقاصد ٤ / ٦٦٩ - ٦٧٠

وأمَّا نعتُ المدح أو الذم أو الترحم فإنَّه لا يُتصوَّرُ مجيئه جوابا للسؤال، لأنَّ سؤالَ المخاطَبِ يُفترض أنَّه يَطلبُ به من المتكلِّم أنْ يحصِّل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده ممَّا سَأله عنه(1)، وهذا يُوجبُ أنْ يكون الجوابُ مُبيِّنا، وليس للمدح أو الذم أو الترحم، إلا إذا كانت صفةُ المدح أو الذم أو الترحم قُصد بها التمييزُ، فحينئذٍ قد يصحُّ أن تقع جوابا للسؤال، ولعلَّ مِنْ هذا ما جاء في مثال سيبويه: (إنَّ زيدا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ)، فقد جَعل سيبويه صفتي المدح هاتين جوابا لسؤال مقدر، " كأنَّه قيل: مَن هو؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ"(2)، فكأنه لَّما وقع الاشتراكُ في المعرفة (زيد)، سَأل المخاطَبُ طالبا تعيينَ المقصودِ به، فجاء الجوابُ بهاتين الصفتين اللَّتين تميِّزان زيدا عن غيره من الزُّيود.

٣ – لو كان القطعُ الذي ذَكره سيبويه هو مِن قطع النعت عن منعوته المعروفِ لدى النحاة، لَذَكَرَ وجهَ النصب في النعت المقطوع، فإنَّ النعتَ المقطوعَ عن متبوعه – كما هو معلومٌ – يجوز فيه وجهان: رفعُه خبرا لمبتدأ محذوف، أو نصبُه مفعولا به لفعل محذوف، وحيثُ لم يذكرْ سيبويه وجهَ النصبِ فهذا ممَّا يدلُّ على أنه لا يريد القطعَ الاصطلاحيَّ، وخاصَّة أنَّه – في هذا السياق – هو في صَدَدِ استقصاء الأوجه الإعرابية الممكنة، فقد أجاز في (مسلم وكافر) في مثاله: (مررت برجلين مسلم وكافر) ثلاثةَ أوجه إعرابية ممكِنة، وهي: النعت، والبدل، والخبر؛ فلو كان النصبُ جائزا لَذكره هُنا.

على أنَّ قطع النعت الاصطلاحي الذي هو رفعه خبرا أو نصبه مفعولا لفعل؛ قد جعله بعضُ النحاة جوابا لسؤال مقدر في الحالتين، فقالوا في مثل: مررت بزيدٍ التاجرُ، يجوز لك قطعُ النعت هنا فترفعُه خبرا لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: مَنْ هو؟ فقلت: التاجرُ، أي: هو التاجرُ، أو تنصبُه مفعولا لفعل محذوف، وكأنه قيل: من تعني؟ فقلت: التاجرَ، أي: أعني التاجرَ، يقول صاحبُ التصريح: "تقول: مررتُ بزيدٍ

(١) هذا هو تعريف الاستفهام عند ابن هشام. انظر كتاب: أربع رسائل في النحو: ١١٤

(٢) انظر: الكتاب: ٢ / ١٤٧، وقد سبق الحديث عن هذا المثال. انظر: ص ١٥٢

التاجر، بالأوجه الثلاثة (يعني في " التاجر ")، فالجرُّ على الإتباع، والرفعُ على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصبُ على المفعولية بفعل محذوف، ولك أن تُظهر كلًّا من المبتدأ والفعل، وتقول: هو التاجرُ، وأعني التاجرَ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول: مَنْ هو؟ أو مَنْ تعني؟"[1].

ولمَّا كان السؤالُ المقدرُ مُسْتوحى من مُعطيات السياق وملابسات الموقف، بحيث يُتصوَّر صدورُ السؤال من المخاطب في الموقف الذي يُقدَّر فيه ذلك السؤال، فإنَّ هذا لا يكون سائغا في هذا الباب[2]؛ لَمَا ذكرنا سابقا مِن اشتراط النحاة فيه تعيُّن المنعوت، وأن يكون النعت المراد قطعُه مسوقا للمدح أو الذم أو الترحم؛ لأنَّ المنعوت إذا كان متعيِّنا معلوما لدى المخاطَب، فما وجهُ تقدير السؤال على لسانه حينئذٍ؟ إذْ هو ليس محتاجا إليه، وأما نعت المدح أو الذم والترحم فلا يصحُّ أنْ يكون – مِن حيث الأصل – جوابا للسؤال المقدر[3].

ولذلك فإنَّ مَن قدَّر السؤالَ من النحاة في هذا الباب، قدَّره في النعت المبيِّن موضِّحا كان أو مخصصًا، فهذا هو الذي يَسوغ تقديرُ السؤال فيه، مِن حيث إنَّ المنعوت يكون مبْهما أو مجْملا أو غيرَ متعيِّن لدى المخاطَب، فيَسأل حينئذٍ عنه، ليجيءَ الجوابُ بعد ذلك بالإيضاح أو التفصيل أو التعيين، كما في مثال ابن هشام السابق: (مررتُ بزيدٍ التاجر)، فهذا النعتُ موضِّحٌ؛ ولذا ساغ تقديرُ السؤال فيه، وكما عند ابن أبي الرَّبيع – فيما نقله الشاطبيُّ وأبو حيان[4] – حيث أجاز قطعَ النعتِ المبيِّنِ إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، ويجوز إظهارُهما، كأنه على تقدير سؤالِ

(١) انظر: التصريح: ٢/ ١١٧

(٢) أعني: باب قطع النعت الاصطلاحي برفعه خبرا أو نصبه مفعولا.

(٣) وقد سبق بيان ذلك قريبا، انظر: ١٦٨

(٤) انظر المقاصد ٤ / ٦٧٦ – ٦٧٧ وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٢٨، وانظر نصّ ابن ابي الربيع (وإن كان ليس صريحا) في البسيط ٣١٦

سائلٍ يقول: من تعني؟ أو من هو؟ إذ لم تَبْنِ الكلامَ على ذِكْر النعت؛ لاعتقادك أنَّ المخاطَب يَعرِفُ مَنْ ذَكَره، ثمَّ يبدو لك أنه لا يعرفه، فتقول: مررت بزيدٍ الخياطَ، أو الخياطُ، وإن شئتَ قلت: أعني الخياطَ، أو هو الخياطُ[1].

وقطعُ النعت الموضِّح أو المخصِّص ذكرَه غيرُ واحد مِن النحاة[2]، مع أنَّه يفْتقد لشرط النحاة في هذا الباب وهو تعيُّنُ المنعوت[3] وكونُ النعت للمدح أو الذم أو الترحم، وهذا الشرطُ كالمستفيض عندهم.

وممَّن ذَكَر قطعَ النعت الموضِّح أو المخصِّص ابنُ هشام، حيث قال: "فإنْ كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْح أو ذم أو ترحُّمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل كقولهم: (الحمدُ لله الحميدُ)، بالرفع بإضمار (هو)، وقولِه تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾[4]، بالنصب بإضمار (أذُمُّ)، وإنْ كان لغير ذلك جاز ذكْرُه، تقول (مَرَرْتُ بزَيْدٍ التَّاجِرُ)، بالأوْجُه الثلاثة، ولك أنْ تقول: (هو التاجرُ) و(أعنى التاجرَ)"[5]، وذَكَرَ في سياق آخر من مواضع حذف المبتدأ وجوبا " إذا أُخْبر عنه بنعت مقطوع لمجرَّد مدحٍ،

(١) انظر: المقاصد ٦٧٦ – ٦٧٧

(٢) انظر – على سبيل المثال –: البسيط ٣١٦، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٢٦، شرح الرضي ٢ / ٣٢٢، شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٩، حاشية الخضري ٢ / ١٣٠

(٣) ذكر عباس حسن أنّ النعت الموضِّح أو المخصِّص اللذَين يجوز قطعهما في هذا الباب، يُقصد بهما تقوية الإيضاح وزيادته، وتقوية التخصيص وزيادته، تقول مثلا: في النعت المراد به تقوية التخصيص وزيادته: مررت بعصفور في عشه مغردٌ أو مغرداً، وتقول في النعت المراد به تقوية الإيضاح وزيادته: طربت للبحتري الشاعرُ أو الشاعرَ. انظر النحو الوافي ٣ / ٤٨٧

وحتى على هذا التفسير – فيما أرى – فلن يكون أيضا تقدير السؤال في هذا الباب سائغاً، لأن التعيُّن الذي يشدد النحاة في اشتراطه في المنعوت لا يحتمل تصور صدور السؤال من المخاطب عنه على أي وجه كان، إذا اعتبرنا أن السؤال مصدره الاستيضاح والاستبيان، وهذا هو الأصل.

(٤) المسد:٤.

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٢٨٤

نحو: الحمدُ لله الحميدُ، أو ذمٍّ، نحو: أعوذ بالله مِن إبليسَ عدوُّ المؤمنين، أو ترحُّمٍ، نحو: مررْتُ بعبدِك المسكينُ"[1]، قال صاحبُ التَّصريح مُعلِّقا: "واحترَز بقوله: (لمجرد مدح إلخ) مِن أنْ يكون النعت للإيضاح أو التخصيص، فإنه إذا قُطع إلى الرفع جاز ذكرُ المبتدأ أو حذفُه"[2].

وههنا تفسيرٌ جميلٌ لعلاقة السؤال المقدر بهذا الباب ينقله الشاطبيُّ عن ابن ملكون حيث ذكَر أنه اشترط لصحَّة القطع أن لا يَبني المتكلمُ كلامَه على ذكر الصفة، وإنما يبدو له ذكرُها بعد شروعه في التكلم، فيُخرجها مخرج الجواب على سؤال، فيقطعها على ما يقدِّرُ السؤالَ، فإنْ قدَّر السؤالَ: مَن هو؟ رفع، وإنْ قدَّره: مَن تعني؟ نصب، فإنه إذا ابتدأ كلامَه قاصدا ذكرَ الصفة أولا لم يكن بُدٌّ من الإتباع؛ لأنَّ بناءه على ذكرها أولا يقتضي إجراءَها عليه، والقطعُ نقيضُ ذلك، إذْ هو مقتضٍ للاستئناف؛ لأنَّ الصفة مع المقدَّر تصير جملةً مستقلِّةً لا موضعَ لها من الإعراب، وهذا شأنُ الجُمَل المستأنفة[3].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١ / ١٩٦

(٢) انظر: التصريح ١ / ١٧٧

وتقدير النحاة الناصب – في حال قطع التابع إلى النصب مفعولا به – بـ(أعني)، دليلٌ على جواز قطع التابع المبيِّن، أما لو كان غرض التابع المدح أو الذم أو الترحم، وهذا لا يكون إلا بعد تعيّن المنعوت لدى المخاطب، وجب تقدير الفعل الناصب بـ(أمدح) أو (أذم) أو (أترحّم)، وانظر على سبيل المثال: المقاصد الشافيه ٤ / ٦٥٧، الخضري ٢ / ١٣٠، شرح شذور الذهب ٤٣٧، شرح الفاكهي ٢ / ٢٢٠

هذا وقد استشكل الصبان – عموما – ذلك وقال تقديرهم (أعني) قال البعض: إن كان المنعوت غير متعين، يقول: وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعيّن المنعوت بدون النعت. حاشية الصبان ٣ / ١٠٢

(٣) انظر: المقاصد ٤/ ٦٧٨-٦٧٩

المبحث الخامس

(لا) النَّافية للجنس

وفيــه مطلبـــــان:

- المطلب الأول: تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدَّر بباب (لا) النَّافية للجنس.

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

يقرِّرُ سيبويه في أكثر من موضعٍ وقوعَ (لا) النافية للجنس جوابا لسؤال مقدَّرٍ متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية(١)، وهو يقرر ذلك في حديثه عن مسائل من الباب مستعينا بالسؤال المقدر في التعليل لها، وفي توجيه أحكامها، وسنعرض الآن المواضع التي قدر فيها سيبويه السؤال ضمن المسائل التي ورد تقدير السؤال فيها، وهذه المسائل هي:

١- اختصاصُ (لا) النافيةِ للجنسِ بالنكرات:

يقول سيبويه تأصيلا للمسألة: "واعلمْ أنَّ المعارفَ لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأنَّ (لا) لا تعملُ في معرفةٍ أبدا"(٢).

ويقولُ تعليلا لاختصاصِها بالنكرات، وعدمِ جواز عملها في المعرفة: "فـ(لا) لا تعملُ إلا في نكرة؛ مِنْ قِبَلِ أنَّها جوابٌ، فيما زعم الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قولك: هل مِنْ عبدٍ أو جاريةٍ؟ فصار الجوابُ نكرةً كما أنَّه لا يقعُ في هذه المسألةِ إلا نكرةٌ"(٣).

ويمنعُ سيبويه عند عطف المعرفةِ على اسمِ (لا) أن تُنصبَ وتُحملَ على لفظ

---

(١) قد ذكر وقوع (لا) النافية للجنس جوابا لسؤال مقدر متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية كثيرٌ من النحاة، وأشارتْ إليه كثيرٌ من المصادر، منها: سيبويه ٢/ ٢٧٤،٢٧٦،٢٩٥،٢٩٨،٣٠٥،٢٣١٧، والمقتضب ٤/ ٣٥٧، والسيرافي ٣/ ١٤، والأصول: ١/ ٣٧٩، واللباب ١/ ٢٢٨، والتخمير ١/ ٤٩٥، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٥، والرضي ٢/ ١٥٥،١٥٦، الفوائد والقواعد ٢٤١، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٦، والتذييل ٥/ ٢٢٤، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٩٩٧، والصبان ٢/ ٩، ورصف المباني ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٩

(٢) انظر:الكتاب ٢/ ٢٩٦

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٥

معطوفِها اسمِ (لا)، ويوجبُ أن تُرفع حمْلا على موضع (لا) واسمِها، حيثُ إنَّ موضعَهما عنده الابتداءُ كما سنعرف، وذلك نحو: لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمروٌ، ويعلِّلُ ذلك بأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارف؛ مِنْ حيثُ إنها جوابٌ لسؤالٍ متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية المختصَّةِ بالنكرات، حيثُ يقول في بابٍ عنوانُه: (ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم): "ومِمَّا أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله، فـ(لا أحدَ) في موضع اسمٍ مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة (مِنْ أحدَ) في (ما أتاني)، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني مِنْ أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ، مِنْ قِبَل أنه خُلْفٌ أنْ تَحملَ المعرفةَ على (مِنْ) في ذا الموضع، كما تقول: لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمروٌ؛ لأنَّ المعرفةَ لا تُحمل على (لا)؛ وذلك أنَّ هذا الكلامَ جوابٌ لقوله: هل مِنْ أحد؟، أو هل أتاك مِنْ أحد؟"[1].

لَمَّا جعلَ النحاةُ (لا) النافيةَ للجنس جوابا لسؤال متضمِّن لـ(مِنْ) الاستغراقية، قدَّروا (مِنْ) هذه في الجواب أيضا حتى يكون الجوابُ على حَدِّ السؤال، ولأنَّه لا يتمُّ استغراقُ العمومِ إلا بها، فقالوا: إنَّ أصْلِ جوابِ السؤال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟: لا مِنْ رجلٍ في الدار، ولكنَّ (مِنْ) هذه حُذفتْ، غير أنَّها مَنْويَّةٌ، وهي لا تدخلُ إلا على نكرة، لأنَّ معناها الاستغراقَ لا يُتَصَوَّرُ إلا في النكرة، فقصَرُوا عملَها على النكرات، وكلُّ ذلك كما نرى منْ أجْل أن يجريَ الجوابُ على حَدِّ سؤالِه.

يقولُ المبرِّدُ: "ألا ترى أنَّ المعرفةَ لا تقع ها هنا؛ لأنها لا تدلُّ على الجنس، ولا يقع الواحدُ منها في موضع الجميع، فلو قلتَ: هل مِنْ زيدٍ؟ كان خُلْفاً"[2].

ويقولُ الأنباريُّ: "فإنْ قيل: لِمَ بُنيتْ (لا) مع النكرة دون المعرفة؟ قيل: لأنَّ النكرةَ تقعُ بعد (مِنْ) في الاستفهام؛ ألا ترى أنَّك تقول: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فإذا

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٧، وانظر في مسألة عدم جواز عطف المعرفة على لفظ اسم (لا): المقتضب ٤/ ٣٧٩ واللباب ١/ ٢٣٧ والتصريح ١/ ٣٥١

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٧

وقعت بعد (مِنْ) في السؤال جاز تقديرُ (مِنْ) في الجواب، فإذا حُذفتْ (مِنْ) في الجواب تضمَّنَتْ النكرةُ معنى الحرف، فوجب أنْ تُبنى، وأما المعرفةُ فلا تقعُ بعد (مِنْ) في الاستفهام؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: هل مِنْ زيدٍ في الدار؟ فإذا لم تقع بعد (مِنْ) في السؤال، لم يَجُزْ تقدير (مِنْ) في الجواب، وإذا لم يجزْ تقدير (مِنْ) في الجواب لم تتضمَّنْ المعرفةُ معنى الحرف، فوَجَبَ أنْ يبقى على أصْله في الإعراب"[1].

٢- عدمُ جوازِ الفصْلِ بين (لا) واسمِها:

يقول سيبويه: "واعلمْ أنَّك لا تفصلُ بين (لا) وبينَ المنفيِّ، كما لا تفصلُ بينَ (مِنْ) وبينَ ما تعملُ فيه؛ وذلك أنَّه لا يجوزُ لك أن تقول: لا فيها رَجُلَ، كما أنّه لا يجوزُ لك أن تقول في الذي هو جوابُه: هل مِنْ فيها رجل؟، ومع ذلك أنَّهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسةَ عشرَ)، فقبُحَ أنْ يفصلوا بينهما عندهم؛ كما لا يجوز أن يفصلوا بين (خمسة) و(عشر) بشيء من الكلام؛ لأنَّها مشبَّهةٌ بها"[2].

مِن المعلومِ أنَّ مِنْ شروطِ إعمالِ (لا) النافية للجنس أنْ لا يُفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإنْ فُصلَ بينهما بطلَ عملُ (لا)، وعاد الاسمُ إلى الرفع، تقول: لا في الدار غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ، وفي التنزيل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[3].

ويعلِّلُ سيبويه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في هذا النصِّ لمنْعِ الفصْل بعلَّتين، وكلتاهما فيهما حمْلٌ

---

(١) انظر: أسرار العربية ٢٤٩

وانظر للحديث عن اختصاص (لا) بالنكرات: شرح السيرافي ٣/ ١٥ وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٥ والتخمير ١/ ٥١٤ وشرح التسهيل ٢/ ٦٥ والرضي ٢/ ١٦٠ والتذييل ٥/ ٢٧٧ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٤ والصبان ٢/ ٣ والتصريح ١/ ٢٣٦

هذا وقد ورد اسمُ (لا) النافية للجنس معرفةً، وهي مع ذلك عاملة، وتأوَّلها العلماءُ بطرق شتَّى. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦- ٢٩٨ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٤- ١٩٨

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٦

(٣) الصافات:٤٧.

للجوابِ على السؤال، وهما:

١- لتركُّبِ (لا) مع اسمها كتركُّبِ (خمسةَ عشرَ)، فكما لا يجوز الفصلُ بين (خمسة) و(عشر)، فكذلك لا يجوز الفصلُ بين (لا) واسمها؛ لأنهما جُعلا شيئا واحدا، وما كان كذلك " كان الفصلُ بينهما بمنزلة الفصل بين (الراء) مِنْ (رجل) وباقيه، بل أقبح "[1].

وهي " إنَّما رُكِّبَتْ مع النكرة؛ لأنها جوابٌ لسؤال في اللفظ أو في التقدير، كأنَّ السائلَ قال: (هل مِنْ رجلٍ في الدار؟)، فالجارُّ والمجرورُ في موضع رفع بالابتداء، وما بعده خبر "[2].

٢- " أنَّ (لا) تنزَّلت من الاسم الذي عملتْ فيه منزلة (مِنْ) الزائدةِ من الاسم الذي دخلت عليه في الجملة الاستفهامية التي وقعت (لا) جوابا لها، فكما لا يجوز الفصلُ بين (مِنْ) الزائدة وما عملت فيه، فكذلك لا يجوز الفصلُ بين (لا) وبين الاسم الذي عملت فيه، فوجب لذلك إذا فُصِل بينهما ألَّا تعملَ فيه "[3].

٣- موضعُ (لا) مع اسمِها:

يرى سيبويه أنَّ (لا) رُكِّبَتْ مع اسمِها كتركُّبِ (خمسةَ عشرَ)[4]، ومعلومٌ أنَّ (خمسة عشر) في موضع اسم واحد، فكذلك (لا) مع اسمها، بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ويرى سيبويه أنَّ هذا الاسمَ موضعُه الابتداءُ، وما بعده خبرٌ له.

وينظِّرُ سيبويه في شرحه لموضع (لا) مع اسمِها بكونها واقعةً في جواب سؤالٍ

---

(١) انظر: المقتصد ٢/ ٨١٩، وانظر: المقتضب ٤/ ٣٦١

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ٢٤٤

وسيأتي حديثٌ عن تركُّب (لا) عند الحديث عن سبب بناء اسمها.

(٣) انظر: التذييل ٥/ ٢٨٢

(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٤

مقدرٍ، وهي محمولةٌ عليه، فيجعل (لا) مع اسمها مثل (مِنْ) الاستغراقية مع مدخولها، فكما كان (مِنْ رجلٍ) في موضع اسمٍ مبتدإٍ في قولك: هل مِنْ رجلٍ؟، فكذلك يجبُ أن يكونَ جوابُ هذا السؤال، فتكون (لا) مع اسمها في موضع اسم مبتدأ في قولك: لا رجلَ.

يقولُ سيبويه: "واعلمْ أنَّ (لا) وما عملتْ فيه في موضع ابتداء، كما أنَّك إذا قلتَ: هل من رجلٍ؟ فالكلامُ بمنزلة اسمٍ مرفوعٍ مبتدأ"(١).

وفي موضع آخر يمنعُ عند عطفِ المعرفةِ على اسم (لا)، أنْ تُنصبَ المعرفةُ حملا على لفظِ اسم (لا)، بل يُوجبُ رفعَها حمْلا على موضع (لا) مع اسمها، وهو الابتداءُ؛ وذلك لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعرفة، حيث يقول: "وممَّا أُجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله، فـ(لا أحدَ) في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة (مِنْ أحدَ) في (ما أتاني)، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني مِنْ أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ، مِنْ قِبَل أنه خُلْفٌ أن تحملَ المعرفة على (مِنْ) في ذا الموضع، كما تقول: لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمروٌ؛ لأنَّ المعرفةَ لا تُحمل على (لا)؛ وذلك أن هذا الكلامَ جوابٌ لقوله: هل مِنْ أحد؟، أو هل أتاك مِنْ أحد؟"(٢).

واعْترَضَ بعضُهم على ابتدائية (لا) مع اسمها، بأنَّ الحرفَ الذي يَنصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ إذا غَيَّر معنى الكلامِ الذي دخل عليه، فإنَّه يُغيِّرُ معنى الابتداء، حتى لا يجوزُ أن يُعطف عليه، وذلك مثل: (ليْت) و(لعلَّ) و(كأنّ)، فممَّا أُجيبَ به عن ذلك أنَّه يجوزُ اعتبارُ عمل الابتداءِ مع العامل اللفظيِّ الذي هو (لا)، كما جاز اعتبارُه مع

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٥

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٧

وقد سبق إيرادُ هذا النص عند الحديث عن اختصاص (لا) بالنكرات، وكررتُه هنا لأهمِّيته في هذه المسألة، ولأنَّ كونَ الموضعِ لـ(لا)، أو لها مع اسمها محلُّ خلاف بين العلماء، ورأيُ سيبويه واضحٌ في هذه النصوص.

(مِنْ)، في نحو: (هل فيها مِنْ أحد؟)؛ لأنَّ (لا أحدَ) جوابُ (هل فيها مِنْ أحدٍ؟)، والجوابُ يجري مجرى ما هو جوابٌ له[1].

وفي ابتدائيَّةِ (لا) مع اسمِها، وكونِ ما بعدهما خبرا للمبتدأ، خلافٌ بين العلماء[2]، ومِمّا أيّدوا به مذْهبَ سيبويه هذا هو أنَّه " يجوزُ أنْ تَحْملَ جميعَ التوابع على الموضع قبلَ أن تأتيَ بالخبر، كما يجوزُ أن تَحملَ جميعَ توابعِ النكرةِ المجرورةِ بـ(مِنْ) في قولك: "هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ " على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار، كما تقول: هلْ مِنْ رجلٍ عاقلٌ في الدار؟ وهلْ مِنْ رجلٍ وامرأةٌ في الدار؟، فلولا أنَّهما مع (لا) محكومٌ لهما بحكمِ اسمٍ مبتدأ لَمَا جازَ الحملُ على الموضع قبل الخبر، كما لم يَجُزْ الحملُ على موضع (إنَّ) قبل الخبر"[3].

٤- عملُ (لا) في اسمِها:

ولَمّا كان سيبويه يرى تركُّبَ (لا) مع اسمها، وصيرورَتها اسما واحدا له موضعٌ واحدٌ وهو الابتداءُ، وكان جزءُ الكلمة لا يعملُ في الجزء الآخر، وبعضُ الاسم لا يعملُ في بعضِه[4]، فإنَّه يُؤكِّد – هنا – على أنَّ (لا) عاملةٌ في اسمها، وأنَّ تركبَها مع

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٦ والتذييل ٥/ ٢٣٤ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٢

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٥ والتذييل ٥/ ٢٣٤-٢٣٨ والتبيين ٣٦٨

(٣) انظر: التذييل ٥/ ٢٣٥- ٢٣٦ بتصرف يسير.

(٤) يقول الشاطبيُّ: "فإنْ قيل: تركيبُ العاملِ مع المعمولِ مناقضٌ لعمله فيه؛ إذ قد تقرَّر في الأصول أنَّ من شروط عملِ العامل أنْ لا يكون مع معموله كالشيء الواحد، ولذلك لم تعمل عندهم الألفُ واللامُ.

فالجوابُ: أنَّ ما اشترطوه صحيحٌ، والتركيبُ مع العمل صحيحٌ أيضا، ووجْه الجمع بينهما غيرُ محتاجٍ إليه هنا، ومَنْ بحثَ عنه وَجَده، واللهُ أعلم " المقاصد ٢/ ٤٢٦.

وقد ساق الشاطبيُّ قبل هذا أمثلةً للشيئين يصيران كالشيء الواحد، ومع ذلك يكون أحدُهما عاملا في الآخر، من نحو: الكاف العاملة في (ذا) من قولك: (كذا)، والكاف العاملة في (أيّ) من قولك: (كأيِّن)، ثم قال: ومثلُه إذا تُتُبِّع موجودٌ، فلا بُعْدَ في المسألة. المقاصد ٢/ ٤٢٥

اسمها لم يمنع أنْ تعمل فيه، كما لم يمنع تركُّبُ (مِنْ) مع مدخولها النكرةِ وصيرورتُهما كالشيء الواحد – وذلك في سؤال (لا) المقدَّر – عملَ (مِنْ) فيما بعدها، فهو يحملُ إذنْ هذه المسألةَ على السؤال المقدَّر.

يقول: "وإذا قال: لا غلامَ، فإنما هي جوابٌ لقوله: هل مِنْ غلامٍ؟، وعملتْ (لا) فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء، كما عملتْ (مِنْ) في الغلام وإن كان في موضع ابتداء"[1].

فـ(مِنْ) دخلتْ على المبتدأ وغيَّرتْه من الرفع إلى الجر، وكذلك (لا) في الجواب، دخلتْ على اسم هو في الأصل مبتدأٌ، فغيَّرتْه (لا) إلى النَّصب، فصار اسما لها منصوبا، ثم بُنِي معها للعلَّة المذكورة، وصارت (لا) معه بمنزلة مبتدأ.

ويؤكِّد في موضعٍ آخرَ على أنَّ تركُّبَ (لا) مع اسمها لا يمنعُها من العمل فيه، فيقول: "فجُعلت (يعني " لا ") وما بعدها كـ(خمسة عشر) في اللفظ، وهي عاملةٌ فيما بعدها، كما قالوا: يا ابنَ أمَّ، فهي مثلُها في اللفظ وفي أنَّ الأولَ عاملٌ في الآخر"[2].

٥- تكرارُ (لا):

والمسائلُ المتعلِّقةُ بتكرار (لا) من أكثر المواطن التي كان للسؤال المقدر حضورٌ فيها في هذا الباب عند سيبويه.

فقد أوجبَ –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– تكرارَ (لا) في مواضعَ، بناءً على الأصل العام الذي قرَّره، وهو كونُ هذا الباب واقعا في جوابٍ سؤالٍ مقدرٍ، حيث كان يعلِّلُ لوجوب

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٥

وللاستزادة انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٦ والأصول ١/ ٣٨٠ والمقاصد ٢/ ٤٣٤ والتذييل ٥/ ٢٣٨ ورصف المباني ٣٣٨

تكرار (لا) في كلِّ مرَّة بأنها واقعةٌ في جوابِ سؤالٍ معيَّنٍ، ويجبُ أن يطابقَ هذا الجوابُ سؤالَه.

فهما أصْلانِ كانا ملاحَظَين باستمرارٍ في حديثِ الإمامِ عن هذه المسائل، وفي التعليل لها، وهما وقوعُ هذا البابِ جوابا لسؤالٍ مقدرٍ، ووجوبُ مطابقةِ الجوابِ لسؤالِه، ولاريبَ أنَّ الثاني مبنيٌّ على الأول.

فقد جعلَ سيبويه (لا) إذا أُهملتْ وجوبا بأنْ دخلتْ على معرفةٍ، نحو: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ، أو فُصِل بينها وبين اسمها، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، أو وَلِيَهَا خبرٌ مفردٌ أو شبهُه، نحو: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، أو أُهملتْ جوازا كما في النكرةِ المتصلةِ، نحو: لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ: جَعَلَ (لا) في هذه المواطنِ كلِّها جوابَ استفهامٍ مُكَرَّرٍ، بالهمزة و(أمْ)؛ " لأنَّ (لا) غيرَ العاملةِ في الاسم إنَّما جعلتْها العربُ في جوابِ مَنْ سأل بالهمزة و(أمْ)"[1]، فيكون السؤالُ المقدَّرُ في الأمثلة السابقة – على الترتيب – هو: أزيدٌ في الدار أمْ عمروٌ؟، وأفي الدار رجلٌ أم امرأةٌ؟، وأزيدٌ قائمٌ أم قاعدٌ؟، وأغلامٌ عندك أم جاريةٌ؟.

فيجبُ في كلِّ هذه المواضع تكرارُ (لا)، فتُكرَّرُ (لا) في الجواب على التكرار الذي في السؤال، حتى يكون الجوابُ على حَدِّ سؤاله، ولأنَّ " (لا) الملغاةَ تدلُّ على الادِّعاء في السؤال"[2]، وهو ما لا يجوز في جوابه إلا التكرارُ.

---

(١) انظر: التذييل ٥/ ٢٨٢

(٢) انظر: شرح الرماني ٦/ ٤٠٥

ولْنستعرضْ الآن ما قاله سيبويه في هذه المواطن[1]:

أ - (لا) المُلْغاة الداخلة على نكرةٍ متصلةٍ.

قال سيبويه: "هذا بابُ ما لا تُغيِّر فيه (لا) الأسماءَ عن حالها التي كانت عليها قبل أنْ تدخل (لا)، ولا يجوزُ ذلك إلا أنْ تُعيد (لا) الثانية؛ مِنْ قِبَل أنَّه جوابٌ لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية؟، إذا ادّعيتَ أنَّ أحدَهما عنده، ولا يحسنُ إلا أنْ تُعيدَ (لا)، كما أنَّه لا يحسنُ إذا أردتَ المعنى الذي تكونُ فيه (أمْ) إلا أنْ تذكرَها مع اسمٍ بعدها، وإذا قال: لا غلامَ، فإنما هي جوابٌ لقوله: هل من غلام؟.."[2].

و(لا) الداخلةُ على نكرةٍ متصلةٍ يجوزُ إعمالُها عملَ (إنَّ) فتكون نافيةً للجنس، فتقول: لا غلامَ عندي، وتكون - حينها - جوابَ: هل مِنْ غلامٍ عندك؟، ويجوز إعمالُها عمَلَ (ليس)، فتقول: لا غلامٌ عندي، وتكون - حينها - جوابَ: هل غلامٌ عندك؟، كما يجوز إلغاؤها، وحينئذ يجبُ تكرارُ (لا) فتقول: لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ، وتكون - كما نصَّ سيبويه - جوابَ: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ؟.

ولا يحسنُ أن تقول: لا غلامٌ عندي، من غير تكرير (لا)؛ وذلك أنَّ قولَك: لا غلامٌ عندي، إنما هو جوابُ مَنْ قال: أغلامٌ عندك؟ فكان حقُّ الجوابِ أنْ يُقال: (نَعَمْ) أو (لا)، ولا يزيدُ شيئا على ذلك.

وإنْ كرّر فهو جوابُ كلامٍ لا يجوزُ في جوابه (لا) ولا (نَعَمْ)، لأنَّه جوابُ قولِك: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ؟، وهو سؤالٌ موضوعٌ على أنَّ السائلَ قد عَلِمَ أنَّ أحدَهما عنده، وإنَّما سأل تعيينَه، فإنْ كان الأمرُ كما اعتقدَ السائلُ في السؤال، فالجوابُ أنْ يُقال: غلامٌ أو جاريةٌ، وإنْ لم يكنْ كما اعتقدَ السائلُ، ولم يكنْ عنده واحدٌ منهما،

---

(١) ذكر الرضي أنه يجب في الاختيار تكرير (لا) المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين. انظر: شرح الكافية ٢/ ١٦٣

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥

قال: لا غلامَ عندي ولا جاريةٌ[1].

وإذا أُلغيتْ (لا) كانتْ - كما ذكر سيبويه - جوابا للهمزة و(أمْ)، وهما لا يعملان، فتكونُ قد دخلتْ (لا) على " جوابِ كلامٍ قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ من المبتدأ والخبر"[2]، فلا تعملُ ولا تغيِّرُ الاسمَ عن حاله، شأنُها في ذلك شأنُ سؤالها، أمَّا النافيةُ للجنس فهي جوابُ: هل مِنْ شيءٍ؟ فـ(مِنْ) عملتْ في المبتدأ وغيَّرتْه من الرفع إلى الجرّ، فلمَّا دخلتْ (لا) في الجوابِ عملتْ فيه وغيَّرتْه كما غُيِّر في السؤال[3].

ثم يتابعُ سيبويه ممثِّلا فيقولُ: "فمِمَّا لا يتغيَّر عن حاله قبل أنْ تدخلَ عليه (لا) قولُ الله - عزَّ وجلَّ ذكرُه -: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4]، وقال الشاعرُ الراعي:

وما صَرَمْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً ... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ[5]"[6].

---

(١) انظر شرح السيرافي ٣/ ٣٧ وهو يتحدثُ هنا عن هذه المسألة ومسألةِ تكرارِ (لا) مع المعرفة.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٣٦

(٣) انظر: شرح الرماني ٦/ ٤٠٥

(٤) يونس: ٦٢

(٥) البيت في ديوانه: ١٩٨، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٨٠، وشرح ابن يعيش: ٢/ ١١١، وأوضح المسالك: ٢/ ١٦

والراعي هو عُبيد بن حُصين بن معاوية من بني نُمير بن عامر بن صعصعة، يكنى أبا جندل، وكان سيدا، وإنما قيل له الراعي لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره، وولده وأهل بيته بالبادية سادة أشراف، هجاه جرير بقصيدته الدامغة؛ لأنه اتهمه بالميل إلى الفرزدق. انظر: الشعر والشعراء: ١/ ٤١٥

(٦) الكتاب ٢/ ٢٩٥

وانظر للاستزادة حول مسألة (لا) الملغاة الداخلة على نكرة متصلة: المقتضب ٤/ ٣٥٩ والأصول ١/ ٣٩٣ وشرح الرضي ٢/ ١٦١

ب - (لا) المفصولةُ عن اسمها:

يقول سيبويه: "واعلمْ أنَّك إذا فَصلتَ بين (لا) وبين الاسم بحشوٍ لم يحسنْ إلا أنْ تعيدَ (لا) الثانيةَ، لأنَّه جُعل جوابَ: أذا عندك أم ذا؟ ولم تُجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس)، وذلك لأَنَّهم جعلوها، إذا رفعتْ، مثلَها إذا نصبتْ، لا تُفصل؛ لأنها ليست بفعل، فمِمَّا فُصل بينه وبين (لا) بحشوٍ قولُه - جلَّ ثناؤه -: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ٤٧﴾[1]، ولا يجوزُ لا فيها أحدٌ إلاَّ ضعيفاً، ولا يحسنُ لا فيك خيرٌ، فإن تكلّمتَ به لم يكن إلا رفعاً؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ إذا فُصِل بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبةً، لَمَا ذكرتُ لك"[2].

يقولُ الرمَّانيُّ: "ولا يجوزُ: لا فيها أحدٌ، إلا على ضعف؛ لأنَّه الموضعُ الذي يقتضي التكرير، وكذلك: لا فيك خيرٌ، وكأنَّه قال: لا فيك خيرٌ ولا شرٌّ، كما قال الشاعر:

وأنت مليخ كلحم الحوار   فلا أنتَ حُلوٌ ولا أنت مُرّ[3]

أي: لا يصلح للخير ولا للشر، وهذا أعظمُ الذم"[4].

---

(١) الصافات: ٤٧

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٩

(٣) البيت للأشعر الرَّقبان الأسدي، واسمه عمرو بن حارثة بن ناشب بن سلامة، شاعر جاهلي، قتل عمرو بن هند أخاه، فسرق ابنين له، فذبحهما. انظر: المؤتلف والمختلف: ٢١٠

وهو في عيون الأخبار: ٢/ ٥٩٣ و٣/ ٢٦٢، والأمالي للقالي: ٢/ ٢١١، وأساس البلاغة: (حور).

و (المليخ): الذي لا طعم له، و(الحُوار): ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يُفطم. انظر: اللسان: (ملخ) و(حور).

(٤) انظر: شرح الرماني ٦/ ٤٠٩-٤١٠

ج - (لا) إذا وَلِيَها مفردٌ منفيٌّ بها خبرا أو نعتا أو حالا:

يقولُ سيبويه: "واعلمْ أنَّه قبيحٌ أن تقول: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ، حتى تقولَ: لا فارسٍ ولا شجاعٍ، ومثلُ ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً؛ وذلك أنه جوابٌ لمن قال، أو لِمَنْ تجعله ممَّنْ قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أمْ شجاعٌ؟ وقد يجوزُ على ضعفه، في الشعر، قال رجلٌ من بني سَلول:

وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلقتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجِعُ[1]

فكذلك هذه الصفاتُ وما جعلتَه خبراً للأسماء، نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاع"[2].

إذا وليَ (لا) مفردٌ منفيٌّ بها وقع خبرا، نحو: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، أو نعتا، نحو: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، أو حالا، نحو: نظرتُ إليه لا قائما ولا قاعدا، فإنه يلزمُ تكرارُ (لا)، لأنَّها تصيرُ حينئذ - كما ذكر سيبويه - جوابا لسؤالٍ بالهمزة و(أمْ).

والتقييدُ بـ(المفرد) احترازٌ ممَّا لو وليَها جملةٌ فعليةٌ، نحو: زيدٌ لا يقوم، فلا يلزم فيها التكرارُ، بخلاف الجملة الاسمية فهي كالمفرد، يلزمُ فيها تكرارُ (لا).

وقد وردَ في الضرورة عدمُ تكرارِها، ومن ذلك ما أنشده سيبويه:

وأنتَ امرؤٌ منا خُلقتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجِعُ

"فهذا على الضرورة، اقتصرَ على نفي المفرد بالرفع من غير تكرير، وكأنَّه قدَّر

---

(١) البيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٦٠، وشرح ابن يعيش: ٢/ ١١١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠، ومنسوبٌ للضحاك بن هنَّام الرقاشيّ في شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٤٣٢

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٥-٣٠٦

التكريرَ على: حياتك لا نفعٌ ولا ضَرٌّ"[1].

ومثلُ هذا البيت قولُ الآخر:

قَهَرْت العِدا لا مُستعينا بعُصْبة ... ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ[2]

د - (لا) الداخلةُ على معرفة:

يُوجب سيبويه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تكرارَ (لا) إذا دخلتْ على معرفة؛ لأنَّها حينئذ لا تعملُ، كما قال: "(لا) لا تعملُ في معرفة أبدا"[3]، فهي إذا دخلتْ على معرفةٍ لم تغيِّرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخلَ عليها (لا)، وإذا كان الحالُ كذلك فلا بُدَّ منْ تكرار (لا)؛ لأنها تصيرُ جوابَ سؤالٍ بالهمزة و(أمْ)، فتُكرَّرُ على التكرير الذي في السؤال، يقولُ سيبويه: "هذا بابُ ما لا تُغيِّر فيه (لا) الأسماءَ عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا)، ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد (لا) الثانية؛ من قِبَلِ أنَّه جوابٌ لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية؟، إذا ادّعيتَ أنَّ أحدهما عنده، ولا يحسنُ إلا أن تُعيد (لا)، كما أنه لا يحسن إذا أردتَ المعنى الذي تكونُ فيه (أمْ) إلا أنْ تذكرها مع اسم بعدها، وإذا قال: لا غلامَ، فإنَّما هي جوابٌ لقوله: هل مِنْ غلامٍ؟.."[4].

وهذا النصُّ ذكرناه من قبل عند الحديث عن تكرارِ (لا) الملغاةِ الداخلةِ على نكرةٍ متصلة، إذ النصُّ صريحٌ فيها، وتمثيلُ سيبويه كان كذلك للنكرة المتصلة بـ(لا) الملغاة، إلا أنَّه يشملُ كذلك المعرفة، حيثُ ذَكرَ سيبويه في عنوان هذا الباب: (هذا باب

(١) انظر: شرح الرماني ٦/ ٤٣١

(٢) البيت في شرح الأشموني: ٢/ ٣٢، والجنى الداني: ٢٩٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٨، بدون نسبة في جميعها. وانظر: همع الهوامع ٢/ ٢٠٨، وحاشيةالصبان ٢/ ٢٥

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥

ما لا تُغيِّر فيه (لا) الأسماءَ عن حالها التي كانت عليها قبل أنْ تدخلَ (لا))، والمعرفةُ لم تغيِّرها (لا) عن حالها كما ذكرنا من قبل.

ويظهرُ رأيُ سيبويه في وجوب تكرار (لا) مع المعرفة بوضوحٍ عندما قال: "وقدْ يجوزُ في الشعر رفعُ المعرفة، ولا تثنِّي (لا)، قال الشاعر:

بكـتْ جزَعـا واسـترْجعتْ ثـمَّ آذنـتْ

ركائبُهـا أنْ لا إلينـا رجوعُهـا[1]"[2].

وهذا هو مذهبُ سيبويه والجمهورُ[3]، وخالفَ في ذلك المبرِّدُ وابنُ كيسان[4]، فقد أجازا إذا فُصلَ بين الاسم و(لا)، أو جاء بعدها معرفةٌ[5]، ألّا تُكرَّر، وذلك في السعة، ولا يختصُّ ذلك بالضرورة، فأجازا: لا في الدار رجلٌ، وأجازا: لا زيدٌ عندك. واحتجُّوا بالبيت الذي ذكره سيبويه، وهو قولُ الشاعر:

بكـتْ جَزَعـا واسـترجعتْ ثـم آذنـتْ

ركائبُهـا أنْ لا إلينـا رجوعُهـا

---

(١) البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها، وهو في المقتضب: ٤/ ٣٦١، والأصول: ١/ ٣٩٣، وشرح ابن يعيش: ٢/ ١١٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٧

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٨

(٣) انظر: التذييل ٥/ ٢٨٣،والهمع ٢/ ٢٠٧، وشرح التسهيل للمرادي ٣٦٦

(٤) يقول المبرِّدُ: "فإنْ كانتْ معرفةً لم تكن إلا رفعاً؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في معرفة، وذلك قولك: لا زيدٌ في الدار، إنما هو جوابُ: أزيدٌ في الدار؟، فمنْ ذلك قولُه:

قضتْ وَطَراً واسترجعتْ ثم آذنت ركائبُها أنْ لا إلينا رجوعُها".

المقتضب ٤/ ٣٦٠.

(٥) ذكر الرضيُّ أنَّهم يجيزون كذلك عدمَ تكرار (لا) الملغاةِ الداخلةِ على نكرةٍ متصلةٍ، نحو: لا رجلٌ في الدار. شرح الكافية ٢/ ١٦١.

وذلك عند سيبويهِ والجمهورِ ضرورةٌ، يقول الرمانيُّ: "فليس يجوزُ أن تعملَ في مثل هذا الموضع، لأنَّ الاسمَ معرفةٌ، وقد وقع أيضا بينه وبين (لا) الفصلُ، فهو الموضعُ الذي يقتضي التكريرَ، إلا أنَّ الشاعرَ تركه ضرورةً، كأنَّه قال: أنْ لا إلينا رجوعُها، ولا إلى البُقعة التي انتقلتْ عنها"(١).

وقد ردَّ على المبرِّدِ جماعةٌ من النُّحاة منهم ابنُ عصفورٍ حيث قال: " فإنْ دخلتْ (يعني " لا ") على معرفةٍ لم تعملْ شيئا ولزم تكرارُها، وزعم أبو العبَّاس أنَّه لا يلزمُ تكرارُها، وهذا فاسدٌ بدليل أنه لا يخلو أن تجعل: لا زيدٌ عندك، في جوابِ مَنْ قال: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ أو في جوابِ مَنْ قال: أزيدٌ عندك؟، فإن جعلتَه في جواب من قال: أزيدٌ عندك؟ فباطلٌ؛ لأنَّ جوابَه (نعم) أو (لا)، وإنْ جعلتَه في جوابِ من قال: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟، فجوابُه إنَّما هو: لا زيدٌ عندي ولا عمروٌ"(٢).

---

(١) انظر: شرح الرماني ٦/ ٤٠٩

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩

وممَّن ردَّ على المبردِ السيرافيُّ بردِّ ابن عصفورنفسِه، وكلامُ السيرافي هو الذي أثبتناه عند الحديث عن (لا) الملغاة الداخلة على نكرة متصلة، إذْ كان حديثُه عنها وعن المعرفة معا.

واعترضَ أبو حيان على ردِّ السيرافيِّ (وهو رُدُّ ابنِ عصفورٍ السابقُ نفسُه)، حيثُ يرى أبو حيان أنَّ جوابَ مَنْ سَأل بالهمزة خاصَّةً إنَّما يكون بـ(نعم) أو (لا) إذا كان السؤالُ ملفوظا به، وأمَّا إذا قدَّرتَ سؤالا فإنَّما يكون الجوابُ بالاسم، لأنَّه لا يدري أحدٌ ما يُعنى بـ(نعم) أو (لا)، فيتعيَّنُ هنا الجوابُ بالاسم.

يقول: وإنَّما يرد عليه بأن العرب لم تقل: لا غلامٌ، دون تكرار، إلا شذوذا.

فكونُهم لا يقولون: لا زيدٌ، دليلٌ على أنَّهم قد عزموا على أن تكون هذه الملغاةُ جوابا لمن سأل بالهمزة و(أمْ)، وإذا أرادوا جوابَ مَنْ سأل بالهمزة قالوا: ما زيدٌ عندي.

يقول: فهذا الذي أراده سيبويه، فهو تعليلٌ بعد السماع. انظر: التذييل ٥/ ٢٨٤

وللاستزادة حول مسألة تكرار (لا) الداخلة على المعرفة انظر: السيرافي ٣/ ٣٧، واللباب: ١/ ٢٤٠، وشرح التسهيل ٢/ ٦٥، والمقتصد ٢/ ٨١٨، ،أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣١، وأسرار العربية ٢٥٠

كما كان للسؤال المقدر حضور في مسائل مهمة من الباب عند بعض النحاة، حيث اتخذوه علة ودليلا في تلك المسائل، وهي:

١- سببُ بناءِ اسمِ (لا):

اختَلف النحاةُ في اسم (لا) – ابتداءً – هل هو معربٌ أو مبنيٌّ[1]، فالكوفيُّون على أنَّه معربٌ، وجمهورُ البصريِّيْن –ومنهم سيبويه[2]– يرون أنَّه مبنيٌّ، ثمَّ اختلفَ القائلون بالبناء في العلَّة التي من أجْلها بُني اسمُ (لا)، وكان أشْهرَ ما ذكروا من العلل تعليلان اثنان[3]، وكان السؤالُ المقدَّر حاضرا بوضوحٍ في كلتا العلتين، وفي سائرِ نقاشاتِهم حول هذه المسألة، والعلَّتان هما:

---

(١) ذُكرتْ هذه المسألةُ في: اللباب ١/ ٢٢٧ والمقاصد الشافية ٢/ ٤٢١ وشرح المفصل ١/ ١٠٥ والإنصاف ١/ ٣٦٦ والتبيين ٣٦٢ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٤ وشرح الكافية ٢/ ١٥٥ـ١٥٦ والتذييل ٥/ ٢٢٦،٢٧٥ والتصريح ٢/ ٢٣٩، وغير ذلك من المصادر التي سيأتي ذكرٌ لبعضها في ثنايا حديثنا عن هذه المسألة.

(٢) بعضُ نحاة البصرة كالزجاج والسيرافي يقولون بإعراب اسم (لا)، وحَذْفُ التنوين عندهم لتثاقُلِ الكلمةِ بالتركيب مع كونها معربةً، ويزعمون أنَّه رأيُ سيبويه، يقول الرضيُّ: وإنَّما وقع الاختلافُ بينهم لإجمال قولِ سيبويه: "(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وتركُ التنوين لما تعملُ فيه لازمٌ، لأنَّها جُعلتْ وما عَمِلتْ فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو (خمسةَ عشرَ)". الكتاب ٢/ ٢٧٤، فالزجَّاج يقول: "مرادُه أنَّه معربٌ، لكنَّه مع كونه معربا، مُركَّبٌ مع عامله لا ينفصلُ عنه، كما لا ينفصلُ (عشر) من (خمسة)، فحَذْفُ التنوين مع كونه معربا لتثاقُلِه بالتركيب مع عامله"، والسيرافيُّ يقول: "والذي عندي: أنَّ الفتحةَ في الاسم بعد (لا) إعرابٌ، وهو مذهبُ سيبويه، لأنَّه قال: "فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدَها كنصبِ (إنَّ) لما بعدها، وتركُ التنوينِ لما تعملُ فيه لازمٌ" " السيرافي ٣/ ١٦، ونصُّ سيبويه الذي ساقه السيرافيُّ هو في الكتاب ٢/ ٢٧٤، وانظر حديث الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٥٥.

(٣) وذكروا من العلل أيضا: مخالفةُ (لا) سائرَ حروف النفي من وجهين: أنَّها جوابٌ لما ليس بإيجاب، وأنَّها مختصَّةٌ بالنكرة، انظر اللباب ١/ ٢٢٨، وذكروا أيضا أنَّ سببَ بنائه تضمنُه اللامَ التي لاستغراق الجنس، وانظر التذييل ٥/ ٢٢٨

أ - تركُّبُ (لا) مع اسمها، مثلَ تركُّبِ (خمسةَ عشرَ)، وهو رأيُ سيبويه[1] والجمهور[2]، يقول سيبويه - في باب (النفي بـ(لا)) -: "(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لَما بعدها كنصبِ (إنَّ) لما بعدها، وتركُ التنوينِ لما تعملُ فيه لازمٌ، لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو (خمسةَ عشرَ)"[3].

---

(١) كأنَّ الرضيَّ يرى علةَ البناء عند سيبويه هي مخالفةُ (لا) لسائر أخواتها، في كونها مختصةً بالنكرات، وكونها مع ما بعدها في موضع ابتداء، حيث نقَلَ نصَّ سيبويه: " و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازمٌ، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)؛ وذلك لأنَّها لا تشبهُ سائرَ ما يُنصبُ ممَّا ليس باسم، وهو الفعلُ وما أجري مجراه، لأنَّها لا تعملُ إلا في نكرة، و(لا) وما تعملُ فيه في موضع ابتداءٍ، فلمَّا خُولف بها عن حال أخواتها خُولفَ بلفظها كما خُولفَ بـ(خمسة عشر)". الكتاب ٢/ ٢٧٤، ثم ضَعَّفَ هذه العلَّةَ، وصحَّحَ بناءَ اسم (لا) لتضمُّنِه (مِنْ) الاستغراقية، انظر شرح الكافية ٢/ ١٥٦.

ولم أجدْ - مع أهمّية نصِّ سيبويه (الذي ذكره الرضي) في مسألة بناء اسم (لا) وعلَّته - مَنْ أشار إلى ما ذكره الرضيُّ في كَوْن المخالفةِ علَّةَ بناءِ اسمِ (لا) عند سيبويه، بل الجميعُ يرى أنَّ (التركُّب) هي علةُ البناء عنده - كما سيأتي -.

وقد يكونُ مرادُ سيبويه - لو تأمَّلنا في نصِّه السابق - أنَّ التركُّبَ هي علَّةُ بناءِ اسمِ (لا)، وأنَّ مخالفةَ (لا) سائرَ أخواتها هي علَّة العلَّة عنده، فتكون هي علَّة التركُّب. والله أعلم.

(٢) يقولُ المبرِّدُ - في باب (لا) التي للنفي -: "فأمَّا تركُ التنوين، فإنما هو لأنها جُعلتْ وما عَملتْ فيه بمنزلة اسم واحد كـ(خمسة عشر)، فإنْ قيل: أيكونُ الحرفُ مع الاسم اسماً واحداً؟ قيل: هذا موجودٌ معروفٌ، تقولُ: قد علمتُ أنَّ زيداً منطلقٌ، فـ(أنَّ) حرفٌ، وهي وما عملت فيه اسمٌ واحدٌ، والمعنى: علمتُ انطلاقَ زيدٍ، وكذلك: بلغني أنَّ زيداً منطلقٌ، فالمعنى: بلغني انطلاقُ زيدٍ، وكذلك (أنْ) الخفيفة مع الفعل إذا قلتَ: أريدُ أن تقوم يا فتى، إنما هو: أريد قيامَك، وكذلك يسرُّني أن تقوم، معناه: يسرُّني قيامُك، فـ(لا) والاسمُ الذي بعدها المنكورُ بمنزلة قولك: يا ابنَ أمّ، جُعل اسماً واحداً؛ كما جُعل (خمسة عشر)، والثاني في موضع خفضٍ بالإضافة، وكذلك: (لا رجلَ في الدار)، (رجل) في موضع نصْبٍ منوّنٍ، إلا أنهما جعلا اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرتُ لك". المقتضب ٤/ ٣٥٧

ويقول الأخفش: "وإنَّما حَذفتَ التنوينَ منه؛ لأنَّك جعلتَه و(لا) اسما واحدا، وكلُّ شيئين جُعلا اسما واحدا لم يُصْرفا " معاني القرآن ١/ ٢٤-٢٥

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤

وعندما ذهَبَ بعضُ النحاة(١) يعلِّلون سببَ هذا التركُّب، ذكروا أنَّ ذلك حمْلا على سؤالها المقدَّر، فقد جعلوا (لا) مع اسمها في مثلِ قولك: (لا رجلَ في الدار)، في مقابل (مِنْ) الاستغراقية مع مجرورها النكرةِ في سؤالِ (لا) المقدَّرِ، وهو: (هل مِنْ رجلٍ في الدار؟)، فإنَّ الجارَّ والمجرورَ بمنزلة الاسم الواحد، لأنَّ مجراهما كمجرى المضاف والمضاف إليه، فلمَّا كانا بهذه المنزلة، جُعل ما يقابلهما في الجواب - وهو (لا) واسمها - مثلَهما في كونهما بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، ولا سبيلَ إلى الدَّلالة على ذلك إلا بحذف التنوين، ولذلك بني اسمُ (لا).

يقولُ الرمَّانيُّ: " وعَمِلتْ بغير تنوين؛ لأنَّها مع ما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ لِتدلَّ على أنها جوابُ ما هذه منزلتُه مِنْ قولك: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ ونحوه، فبُنيت مع ما عملت فيه، ولم يُبْنَ (مِنْ) مع ما عَمِل فيه؛ لأنَّ الجرَّ يدلُّ على أنَّ العاملَ والمعمولَ بمنزلة اسم واحد، وليس كذلك النصبُ؛ لأنَّ أكثرَ الكلامِ على أنَّ الناصبَ والمنصوبَ ليس بمنزلة اسم واحد، فلم يكن بُدٌّ من البناء؛ ليدلَّ أنه مع ما عَمِل فيه بمنزلة اسم واحد"(٢).

ب - وذهبَ جماعةٌ(٣) إلى أنَّ علةَ البناء هي تضمُّنُ معنى (مِنْ) الاستغراقية،

(١) كالرماني، وسنذكر نصه، والسيرافي ٣/ ١٥، والثمانيني في الفوائد والقواعد ٢٤٤

(٢) انظر: شرح الرماني ٦/ ٣٤٢-٣٤٣

والثمانيني يقول: "وإنَّما رُكبت مع النكرة؛ لأنَّها جوابٌ لسؤالٍ في اللفظ أو في التقدير، كأنَّ السائل قال: (هل مِنْ رجلٍ في الدار؟)، فالجارُّ والمجرورُ في موضع رفع بالابتداء، وما بعده خبرٌ". الفوائد والقواعد ٢٤٤.

وكذلك السيرافيُّ يرى سببَ التركُّب هو وقوع (لا) في جوابِ سؤالٍ متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية، لأنَّ (لا رجلَ في الدار) جوابُ: (هل مِنْ رجل؟، فركَّبوا (لا) مع النكرة، كما أنَّ (مِنْ) مركبةٌ معها، تطبيقا للجواب بالسؤال. ولكنه يقول بإعراب اسم (لا) - كما قدَّمنا - ويرى أنَّ التنوين حُذف بعد ذلك لتثاقل الكلمة بالتركيب، مع كونها معربةً. انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٥-١٦ وشرح الرضي ٢/ ١٥٥

(٣) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٧١ والرضي في شرح الكافية ٢/ ١٥٦ وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٠٦ والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ١٢٧ والخضري في حاشيته ١/ ٣٢١ والصبان =

وكلُّ ما تضمَّن معنى الحرف فهو مبنيٌّ، وذلك لأنَّ قولَك: (لا رجلَ) إنما هو جوابُ: (هل مِنْ رجلٍ؟)، والجوابُ المستحَقُّ لمثل هذا السؤالِ هو: (لا مِنْ رجلٍ)، لأنَّ الجوابَ حقُّه أن يكون وَفْقَ السؤال، ولكنَّ (مِنْ) هذه حُذفت من الجواب، وتضمَّن الاسمُ معناها فبُني، لأنَّ الاسم إذا تضمن معنى الحرف استحقَّ البناء، ولو قيل: هل رجلٌ في الدار؟، وَجَبَ أن يكون الجوابُ: لا رجلٌ في الدار، فيُعربُ الاسم؛ لأنه لم يتضمَّن معنى الحرف.

جاء في أسرار العربية: "إنْ قال قائلٌ: لِمَ بُنيت النكرةُ مع (لا) على الفتح نحو: لا رجلَ في الدار، قيل: إنما بنيت مع (لا) لأنَّ التقدير في قولك: لا رجلَ في الدار، لا مِنْ رجلٍ في الدار؛ لأنه جوابُ قائلٍ قال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فلمَّا حُذفتْ (مِنْ) من اللفظ ورُكِّبتْ مع (لا) تضمَّنتْ معنى الحرف فوجَبَ أنْ تُبْنَى"(1).

٢- حذفُ خبر (لا):

يكثرُ حذفُ الخبرِ في هذا الباب عند الحجازيين، ويجبُ عند التميميين والطائيين، وذلك نحو: **"لا ضَيْرَ"**(2)، ونحو: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾(3)، ونحو: **"لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ"**(4)، ونحو: **"لا عَدْوى ولا طِيَرَةَ"**(5)، ونحو: لا بأسَ، وأكثرُ ما يحذفُه الحجازيون مع (إلَّا)، نحو: لا إلهَ إلا الله، ونحو: لا حولَ ولا قوة إلا بالله.

= في حاشيته ٢/ ١٠.

(١) انظر: أسرار العربية ٢٤٦

(٢) أخرجه البخاري في (باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء). انظر: ١/ ٩٣ـ٩٤، ومسلم في (باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها). انظر: ٢/ ١٤١

(٣) سبأ: ٥١.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند. انظر: ١/ ٣١٣

(٥) أخرجه البخاري في (باب الجذام). انظر: ٧/ ١٦٤، ومسلم في (باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصحّ). انظر: ٧/ ٣١.

قالوا[1]: وإنَّما كثُر أو وَجَب حذفُه؛ لأنَّ (لا) وما دخلت عليه جوابُ استفهامٍ عامٍّ، والأجْوبةُ يقعُ فيها الحذفُ والاختصارُ كثيرا، ولهذا يكتفون فيها بـ(نعم) و(لا)، ويحذفون الجملةَ بعدهما، فيُحذفُ الخبرُ في هذا الباب لأنَّ تقدُّمَ ذكرِه في السؤال يُغني عن إعادته، " وعلى هذا قولُك: لا إله إلا الله، لأنَّه في الأصْل رَدٌّ على الجاحد حتى كأنه يقول: هل لنا من إلهٍ غيرُ الله؟، فتقولُ له: لا إله لنا إلا الله"[2].

واشترطَ بعضُهم[3] لحذف الخبر جوازا أو وجوبا أنْ يدلَّ دليلٌ على الخبر، ويكونَ المقصودُ منه ظاهرا، لأنَّ حذفَ ما لا دليل عليه يلزمُ منه عدمُ الفائدة، والعربُ مُجْمعون على ترْك التكلُّم بما لا فائدة فيه، وانتقدوا مَنْ أطْلق جوازَ الحذفِ أو وجوبَه دون تقييد ذلك بظهور المعنى ووجود الدليل[4]، حتى قال ابنُ مالك: "ومَنْ نسَبَ إليهم التزامَ الحذفِ مطلقا أو بشرط كونه ظرفا[5] فليس بمُصيبٍ، وإنْ رُزق من الشهرة أوْفر نصيبٍ"[6].

واعتذرَ الشاطبيُّ لَمَنْ أطْلق جوازَ حذفِ الخبرِ دون التقييد بظهور المعنى والعلمِ

(١) انظر: المقتصد ٢/ ٨٠٠ والهمع ٢/ ٢٠٢-٢٠٣ والتذييل ٥/ ٢٤٠-٢٤١ والمقاصد ٢/ ٤٤٩-٤٥٠

(٢) انظر: المقتصد ٢/ ٨٠٠

(٣) كابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٥٦ والشلوبين في شرح الجزولية ٣/ ١٠٠٥-١٠٠٦

(٤) كالزمخشريِّ، حيث قال: "ويحذفُه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا " شرح المفصل ١/ ١٠٧، وكالجزولي، حيث قال: "ولا يلفظ بالخبر بنو تميم، إلا أن يكون ظرفا " شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٥، وهو ظاهرُ إطلاق سيبويه، حيث يقول: "والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنَّك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك: لا رجلَ ولا شيءَ، إنما تريد: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان". الكتاب ٢/ ٢٧٥، وانظر المقاصد ٢/ ٤٥٠

(٥) هو الشلوبين، حيث قال: " ولا يلفظ بالخبر بنو تميم، إلا أن يكون ظرفا " شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٥

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٦

بالمحذوف، بأنَّ لهم أن يقولوا: "لا يصحُّ أنْ يُحذف شيءٌ بغير دليل، ولا يلزمُ أنْ يشترط العلمُ في حذف هذا الخبر؛ لأَنَّه في أصْل وضعه معلومٌ، ألا تَرى أَنَّه إنَّما يُقال: لا رجلَ، في جوابِ مَنْ قال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ وكذلك سائر الباب، فإذا كانت (لا) مع ما دخلت عليه جوابا أو كالجواب لَزِمَ مِن ذلك أنْ يكون الخبرُ معلوما، ولزِمَ أنَّه لا يُقال: لا رجلَ، ابتداءً من غير جوابٍ ولا تقديره، وأنَّ العربَ لا تقول مثلَ ذلك لعدم الفائدة، كما لا تقول: رجلٌ قائمٌ؛ لعدم الفائدة"[1].

٣- حذفُ اسم (لا)

وفي مقابلِ كثرةِ حذفِ خبرِ (لا) فإنه يقلُّ حذفُ اسمِها، حتى قيل بأنَّ ما وردَ من ذلك فإنَّه يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، ومن أمثلة حذفِه: (لا عليكَ)، أي: لا بأسَ عليك، ويعلِّل لذلك أبو حيان فيقول: "وإنما قلَّ حذفُ اسمِ (لا)؛ لأنَّ (لا) قد تنزَّلت من النكرةِ منزلةَ (مِنْ) منها في السؤال، فكما لا يجوزُ حذفُ النكرةِ وإبقاءُ (مِنْ)، فكذلك لا يجوزُ حذفُ النكرة وإبقاءُ (لا)، بل ما سُمع من ذلك حُفظ، ولم يُقَسْ عليه"[2].

(١) انظر: المقاصد ٢/ ٤٥٠

(٢) انظر: التذييل ٥/ ٢٤٥

المطلب الثاني
علاقة السؤال المقدر بباب (لا) النافية للجنس

بابُ (لا) النافيةِ للجنسِ هذا هو من قَبيل الأخبار، و" كلُّ إخبارٍ يصحُّ أن يكون جوابَ مسألة"[1]، والأخبارُ إنما وُضعت في الأصْل جواباتٍ للاستفهام[2]، إلا أنَّ (لا) الداخلةَ على الأسماء سواء كانت نافية للجنس أم لا، اخْتُصَّتْ بأنها لا تكون إلا جوابا لاستفهام في اللفظ أو في التقدير[3].

ولَمَّا كانت النكرةُ في سياق النفي تفيدُ العموم، فإنَّ النفيَ عامٌّ في (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجلَ في الدار، وعامٌّ أيضا في غيرها، نحو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ[4].

إلا أنَّ النافيةَ للجنس عمومُها أقوى وآكَدُ؛ إذْ هي نصٌّ في نفي الجنس، بخلاف غيرِها التي تفيد العمومَ ليس نصًّا بل على الظاهر[5]؛ وكان نفيُها نصًّا لوجود (مِنْ)

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٤

(٢) انظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧

(٣) انظر: الفوائد والقواعد: ٢٤١، والتخمير: ١/ ٤٩٥، وقد خالفتْ بذلك مثيلاتِها من حروف النفي التي تكون جوابا للإيجاب. انظر: اللباب: ١/ ٢٢٨

ويجعل صاحبُ (معاني النحو) (لا) النافية للجنس جوابا لسؤال مقدر، عندما ذكرَ تفريقا لطيفا بين (لا) و(ما) النافيتين فقال: "الظاهرُ أنَّ بينهما فرقا في المعنى والاستعمال، فإنّ (لا) جوابٌ لسؤالٍ حاصلٍ أو مقدَّر، هو (هل مِنْ؟)، كما ذكرنا، أمَّا (ما) فهي رَدٌّ على قولٍ أو ما نُزِّل هذه المنزلة، وإيضاحُ ذلك أنك تقول: (ما مِنْ رجلٍ في الدار)، لمن قال: (إنَّ في الدار لرجلاً) رادّاً كلامَه، وتقول: (لا رجلَ في الدار)، لمن سأل عن وجود أحدٍ من الرجال فيه، فالجواب بـ(لا) يكون إعلاماً للمخاطَب بما لم يكن يعلم، أو ما نُزِّل هذه المنزلة، أما (ما) فهي رَدٌّ على قولٍ وتصحيحُ ظنٍّ". معاني النحو ١/ ٣٣٥

(٤) انظر: شرح الرضي: ٢/ ١٥٦ وحاشية الصبان: ٢/ ٣

(٥) انظر: شرح الرضي: ٢/ ١٥٦

الاستغراقية مقدرةً بعد (لا) النافية للجنس، فالأصل في مثل: لا رجلَ في الدار: لا مِنْ رجل في الدار[1]؛ لأنَّ قصدَ الاستغراقِ على سبيل التنصيصِ يستلزمُ وجودَ (مِنْ) لفظا أو معنى[2]، ولكنَّها حُذفتْ، فضمَّنوا النكرةَ معنى (مِنْ) فبنوها[3]، فهذه الفتحةُ في اسم (لا) هي بمنزلة (مِنْ) الاستغراقية[4].

فإذا قلتَ: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، كان هذا جائزا، كما تقول: ما جاءني رجلٌ بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار بل رجلان، كما لا يجوز: ما جاءني من رجلٍ بل رجلان؛ للزوم التناقض[5]، لأنَّ قولَنا: "(لا رجلٌ في الدار) قابلٌ للتخصيص؛ لأنه عام، والعُموميَّات قابلةٌ للتخصيص؛ لأنَّ هذا الكلامَ في الأصل عامٌّ قبل تضمُّنِه معنى (مِنْ) الاستغراقية، فلمَّا ضُمِّن معنى (مِنْ) الاستغراقية لم يَبْقَ قابلا للتخصيص"[6].

و (لا) غيرُ النافيةِ للجنس (العاملة عملَ " ليس ") تحتملُ نفيَ الواحدِ ونفيَ الجنس، فهي عامة في نفي الجنس في مثل: لا رجلٌ في الدار، وهو الظاهر، لأنَّ النكرةَ في سياق النفي تعمُّ، كما قدَّمْنا، " فإذا أردتَ نفيَ الواحدِ مَيَّزْتَه بقولك عَقِبَه: بل رجلان، وإذا أردتَ نفيَ الجنس لم تعقبْه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان"[7].

وتقديرُ (مِنْ) الاستغراقية التي كانت سببا في نصِّيةِ العموم واستغراقِه في باب

(١) وسيأتي مزيدُ إيضاح لهذه النقطة عند الحديث عن بناء اسم لا.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/ ٢٣١، وحاشية الصبان: ٢/ ٣ والتصريح:١/ ٢٣٦

(٣) انظر: شرح الرضي: ١/ ١٥٦

(٤) انظر: التخمير: ١/ ٤٩٥-٤٩٦

(٥) انظر: شرح الرضي: ١/ ١٥٦

(٦) انظر: التخمير: ١/ ٤٩٦

(٧) انظر: التصريح: ١/ ٢٣٧

(لا) النافية للجنس؛ إنما هو لوجودها في سؤالها المقدَّر أو الملفوظ، إذ إنَّ قولك: لا رجلَ في الدار، هو جوابُ سؤالٍ هو: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟، والجوابُ يجبُ أن يكون مطابقا للسؤال، فالعمومُ في هذا الباب - الذي هو في الأصل جوابٌ - إنما هو للعموم في السؤال، وليكونَ الجوابُ على حَدِّ السؤال(1).

يقولُ ابنُ الشَّجريِّ: "وإذا عرفتَ هذا، فإنَّ الاستفهامَ في قولك: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ مستغرقٌ للجنس كلِّه، فجوابُه المستحقُّ: لا مِنْ رجلٍ في الدار؛ لأنَّ الجوابَ حقُّه أن يكون وَفْقَ السؤال، فحذفوا (مِنْ)، وضمَّنوا الاسمَ معناها فبنوه؛ لأنَّ الاسمَ إذا تضمَّن معنى الحرف استحقَّ البناء، ولو أنَّه قال مستفهما: هل رجلٌ في الدار؟ قلتَ نافيا: لا رجلٌ في الدار فأعربْتَ المنفيَّ؛ لأنَّه لم يتضمَّن معنى الحرف"(2).

ويدلُّ على وجود (مِنْ) هذه ظهورُها في بعض الأحيان كقول الشاعر:

---

(1) انظر - على سبيل المثال -: شرح المفصل: ١/ ١٠٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢٩

كأنَّ السيرافيَّ يرى أنَّ العمومَ في السؤال إنما هو للعموم في الجواب، عكس ما ذكره أكثرُ النحاة، حيث يقول: "(لا رجلَ في الدار)، جوابُ (هل مِنْ رجلٍ في الدار؟)، وذلك أنَّه إخبار، وكل إخبار يصحُّ أن يكون جواب مسألة.

ولَمَّا كان (لا رجلَ في الدار) نفيا عاما، كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العمومُ إلا بإدخال (مِنْ)، وذلك أنَّه لو قال في مسألته: هل رجلٌ في الدار؟ جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد، كما تقول: هل عبدُ الله في الدار؟ وهل أخوكَ في الدار؟

فالذي يوجب عمومَ المسألة دخولُ (مِنْ)، لأنها لا تدخلُ إلا على واحد منكورٍ في معنى الجنس " ٣/ ١٤

وكأنه يرى نصِّيةَ العموم في الجواب إنما هي بسبب (لا) التي هي عنده بمنزلة (مِنْ)، وأنَّ بناءَ اسمِها لتركُّبه مع (لا) عنده، حيث يقول: "جُعل (لا) وما نصبته بمنزلة شيء واحد، ودلُّوا على جعلهما كشيء واحد بحذف التنوين مما بعدها، ولم يقولوا في الجواب: لا مِنْ رجل، لأنَّ التعبيرَ الذي يكون بـ(مِنْ) يحصلُ بـ(لا)، فاكتفوا بتأثير (لا) في الاسم الذي بعدها عن إدخال (مِنْ) " ٣/ ١٥.

(2) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢٩

فقـام يـذودُ النـاسَ عنهـا بـسيفه وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هِنْدِ(1)

فـ(لا) النافيةُ للجنس جـوابٌ لـسؤال عـن نكـرة مجـرورة بـ(مِـنْ) الاسـتغراقية، فحين تقول: لا رجلَ في الدار، فهو جـوابُ: هـل مِـنْ رجـلٍ في الـدار؟، وإذا قلـت: لا رجلٌ في الدار، فهو جوابُ: هل رجلٌ في الدار؟(2).

ونلاحظُ - هنا - أنَّ جَوْهرَ البابِ قائمٌ عـلى نظريـة الـسؤال والجـواب، ولـذلك عُللت كثير من أحكامه كما رأينا بناء على ذلك.

وههنا تنبيه مهم ينبغي الإشارة إليه، وهو أنه لما كانت (لا) النافيةُ للجنس واقعةً في جوابِ سؤالٍ مقدرٍ أو ملفوظٍ متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية، وهـو مـا ذكـره أكثرُ النحويين وعلى رأسهم سيبويه، حتى جعلوا بنـاءَ اسـمها بـسبب تـضمُّنِه لـ(مِـنْ) الاستغراقية الواجبِ تقديرُها حتى يكونَ الجوابُ مطابقا للسؤال، فقد استُشكل مجيءُ (لا) ذاتِها أحيانا للاستفهام، فيقال: ألا رجـلَ في الـدار؟، فيَلـزمُ أن يكـون هـذا جوابـا لسؤالٍ آخرَ متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية، والسؤالُ لا يكون جوابـا عـن سـؤال. وكـذا استُشكل مجيئها أحيانا للتمني، نحو قولِهم: ألا ماءَ باردا، والتمني إنشاءٌ وابتداءٌ.

ومـع أنَّ بعـضَهم كالأسـتاذ أبي عـلي الـشلوبين أنكـر مجيئَهـا لمجـرَّد الاسـتفهام المحْض عن النفي دون إنكار أو توبيخ، إلا أنَّ الصحيحَ كما ذكروا وجودَ ذلك في كلام العرب، وإن كان قليلا، فقد قالوا: أفلا قُماصَ بالعَير، وقال الشاعر:

ألا اصْـطبارَ لـسلمى أمْ لهـا جلـدٌ إذا أُلاقـي الـذي لاقـاه أمثـالي(3)

وقد أجابوا عن الإشكال فقالوا: إنَّ البناءَ الذي سببُه وقوعُ (لا) جوابا لـسؤال،

---

(١) البيـت في الجنـى الـداني: ٢٩٢، وأوضـح المـسالك: ٢/ ١٤، وحاشـية الـصبان: ٢/ ٤، وهمـع الهوامـع: ٢/ ١٩٩، وهو بلا نسبة فيها كلها.

(٢) انظر: التخمير: ١/ ٤٩٥

(٣) البيت لقيس بن الملوح، وهو في ديوانه: ١٧٨، وفي المغني: ١/ ٢٢

قد وجبَ للكلمة قبل دخول الهمزة، ولم تغيِّره الهمزةُ، بل دخلتْ لمعنى زائد، وأما التمني فهو محمول على الاستفهام[1].

(١) انظر: التذييل ٥/ ٣٠٥،٣٠٩

المبحث السابع

(قدْ) و(ما فَعَلَ)

وفيـه مطلبـــان:

- المطلب الأول : تقدير سيبويه للسؤال.
- المطلب الثاني: علاقة السؤال المقدر بـ(قدْ) و(ما فَعَلَ).

* *   * ** *   * *

المطلب الأول
تقدير سيبويه للسؤال

نصَّ سيبويه على أنَّ (قدْ) جوابٌ لمنْ قال: (أفَعَلَ؟)، وأنَّ (ما فَعَلَ) جوابٌ لمن قال: (هل فَعَلَ؟)، حيثُ قال في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ولا تغيِّرُ الفعلَ عن حالِه التي كان عليها قبل أنْ يكونَ قبلَه شيءٌ منها): "فمنْ تلك الحروفِ (قدْ)، لا يُفصلُ بينها وبين الفعلِ بغيره، وهو جَوابٌ لقوله: أَفَعَلَ؟ كما كانت (ما فعلَ) جوابا لـ: هلْ فعلَ؟ إذا أَخبرتَ أَنَّه لم يقع"(1).

ثمَّ خَصَّ (قدْ) - وذكَرَ معها (لَمَّا) - بأنَّها لا تُقال إلا للمخاطَب الذي ينتظرُ شيئا، حيثُ يقولُ: "و(لمَّا يَفعلْ) و(قد فَعلَ)، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئا، فمن ثَمَّ أشبهتْ (قد) (لمَّا)، في أنَّها لا يُفصلُ بينها وبين الفعل"(2).

وفي موضعٍ آخرَ أكَّد على جوابيَّةِ (قَدْ)، وأنَّها تُلقى للمخاطَبِ المنتَظِرِ، حيثُ يقول في باب (عِدَّة ما يكونُ عليه الكَلِم): "وأمَّا (قدْ) فجَوابٌ لقولِه: لمَّا يفعلْ، فتقول: قد فَعلَ، وزعمَ الخليلُ أنَّ هذا لقومٍ ينتظرون شيئا"(3).

فقد جعلَ سيبويه (قد) جوابا مرَّةً للسؤال: (أفَعلَ؟)، فيكونُ قولُك: قد حضرَ زيدٌ، جوابا لمنْ قال: (أحضرَ زيدٌ؟)، ومرَّةً جوابا لـ(لمَّا)، فيكونُ قولُك: قد حضرَ زيدٌ، جوابا لمنْ قال: (لمَّا يحضرْ زيدٌ).

وهي في العُموم - كمَا نَصَّ هو مرَّةً، وذكرَه عن الخليلِ مرَّةً أخرى - تُقال للقومِ ينتظرونَ شيئا، والسائلُ - بلا شكَّ - هو مِنْ جُملةِ المنْتظرين؛ إذ هو يَنتظرُ جوابَ سؤالِه.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١١٤

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١١٤-١١٥

(٣) انظر:الكتاب ٤/ ٢٢٣

ومعنى الانتظارِ هذا هو التوقُّعُ الذي ذكره النحاةُ ضِمْنَ أشْهرِ معاني (قد)[1]، لأنَّ " السائلَ يتوقَّعُ الجوابَ، أيْ: ينتظرُه، فيُقالُ في الجواب: قد فعلَ"[2].

ومن أمثلتِها مع المضارعِ قولُك: (قدْ يقدمُ الغائبُ اليومَ)، إذا كنتَ تتوقّعُ قدومَه.

ومع الماضي تقولُ: (قدْ ركبَ الأميرُ)، لمنْ ينتظرُ ركوبَه، ومنه قولُ المؤذِّنِ: (قد قامت الصلاةُ)؛ لأنَّ الجماعةَ منتظرون لذلك، وفي التنزيل: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾[3]؛ لأنَّها كانت تتوقعُ إجابةَ الله سبحانه وتعالى لدعائها[4].

ويؤكِّد المبردُ على وقوع (قد) جوابا للسؤال أو لـ(لَمَّا)، ويذهبُ مذهبَ سيبويه تماما، حيثُ ذكر أنَّها " تكونُ لقومٍ يتوقعون الخبرَ، نحو قولك: هل جاء زيدٌ؟ فيقولُ لك: قد جاءَ. وتقول: لَمَّا يأتِ، فيقول لك: قد أتى"[5].

أمَّا السيرافيُّ فله تعليقٌ فريدٌ على كلام سيبويه السابقِ[6]، حيث يقول: "منزلةُ (قد) في الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأنَّ دخولها على فعلٍ مُتوقَّع أو مسؤول عنه؛ لأنَّه إذا قال: قد قام زيدٌ، فإنما يقوله لمن توقَّعَ قيامَه، أو لمنْ سأل عنه، فقال: هل قام زيدٌ؟، وإذا قال: قام زيدٌ، فإنما يبتدئُ إخبارا بقيامه لمن لم ينتظرْه،

(١) انظر ـ مثلا ـ مغني اللبيب ١/ ١٩٤ـ١٩٥ ورصف المباني ٤٥٥

(٢) انظر: الصفوة الصفية ٣/ ٢٩٤ـ٢٩٥

(٣) المجادلة: ١

(٤) الأمثلة من مغني اللبيب ١/ ١٩٤

(٥) انظر: المقتضب ١/ ١٨٠ـ١٨١

(٦) كلام سيبويه السابق هو: "فمن تلك الحروف (قد)، لا يُفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: (أفعل؟) كما كانت (ما فعل) جوابا لـ(هل فعل؟) إذا أخبرتَ أنه لم يقع، و(لمّا يفعل)و (قد فعل)، إنما هما لقوم ينتظرون شيئا، فمن ثَم أشبهت (قد) (لَمَّا)، في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل" ٣/ ١١٤ـ١١٥.

ولم يتوقعْه، فأشبهتْ (قد) العهدَ في قولك: جاءني الرجلُ، لِمَن عهِدَه المتكلمُ أو جرى ذكرُه عنده قبل ذلك، كقولك: ناظرتُ اليوم رجلا، فقال لي الرجلُ في مناظرته كذا وكذا"[1].

ويقول تعليقا على سيبويه في موضعٍ آخر[2]: "يعني أنَّ الإنسانَ إذا سَأل عن فعل فاعلٍ، أو عَلِم أنه يتوقَّعُ أنْ يُخبرَ به، قيل له: قد فعل، وإذا كان المخبِرُ مبتدِئا، قلتَ: فعل فلانٌ كذا وكذا، وإذا أردتَ أن تنفيَ والمحدِّثُ يتوقع إخبارَك عن ذلك الفعلِ قلتَ: لَمَّا يفعلْ، وهو نقيضُ (قد فعل)، وإذا ابتدأتَ قلتَ: لم يفعل"[3].

وحديثُ سيبويه في هذه المسألة، وما نَقَله عن الخليل، وتعليقُ السيرافي عليهما، يذكِّرنا بحديث البلاغيين عن مراعاة مقتضى الحال، وحديثِهم عن أضْرب الخبر بالنظر إلى أحوال المخاطَب، فالمخاطَبُ خالي الذهن عن شيء يَسألُ عنه، له مقامٌ في الكلام، وطريقةٌ في الجواب تختلفُ عنها مع شخص يعلمَ الشيءَ ويتوقعه، فالأولُ يُلقى إليه الكلامُ عاريا من التأكيد؛ لأنَّه لا يريد أكثرَ من العلم بشيءٍ كان يجهله، ولذا كان الجوابُ بـ(ما فعل) الخالي من التأكيد، دالًّا على خلوِّ ذهن المخاطب، أمَّا إذا كان يعلم الخبرَ ويَسألُ عنه فلا شكَّ أنَّه يكون غيرَ مُتيقِّنٍ منه، ويطلبُ تأكيدَ ما لديه من الخبر، فيؤكَّدُ له الكلامُ، كما في الجواب بـ(قد فعل)، حيث أُكِّد الجوابُ بـ(قد)، فيكون بهذا قد دلَّ على أنَّ المخاطبَ يَعلم الخبرَ ويسألُ عنه، فطريقةُ الكلام تختلف في الحالين لا محالة، وعلى المتكلم أن يراعي ذلك إذا كان يحرصُ على البلاغة، ويسعى إلى تحقيقها[4].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٣٢٤

(٢) الموضع الآخر لسيبويه هو: "وأما (قد) فجوابٌ لقوله: (لمّا يفعل)، فتقول: (قد فعل)، وزعم الخليلُ أن هذا لقوم ينتظرون شيئا) الكتاب ٤/ ٢٢٣

(٣) انظر:شرح السيرافي ٥/ ١٠٠

(٤) وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: ٦١

ومعالجةُ سيبويه لهذه المسألة تُظهِرُ بوضوح مكانةَ المخاطَب عنده، ومدى اهتمامِه به، وملاحظتِه ومراقبتِه له، وأنَّه دائما ما يتنبَّأُ بحالته، ويَتَحسَّسُ حوائجَه، فلا تكادُ تمرُّ عليه مسألةٌ أو تركيبٌ ما إلا وهو يتخيَّل المخاطَبَ ويتصوَّرُه، ليتسنَّى له توجيهُ المسألة وفْق ما يقتضيه المقامُ، الذي يمثِّلُ المخاطَبُ أحدَ عناصره المهمَّة، وهو في هذه المسألة يراعي أحوالَ المخاطَب، ودرجةَ تفاعُله مع ما يُلقى إليه، وهو الأمرُ الذي اختصَّت بدراسته - فيما بعد - البلاغةُ في شقِّ المعاني.

وأخيرا قد يُشكلُ تحديدَ معنى (قد) في الأمثلة السابقة، أهو التوقعُ أم التحقيقُ؟

وقد يُقال: إنَّها مع الفعل الماضي - كما في الأمثلة السابقة - حرفُ توقعٍ وتحقيقٍ معاً، إذ هي تدخل على فعل متوقَّعٍ أو مسؤولٍ عنه، فهي هنا حرفُ توقعٍ، ولكنَّها بعد أن تدخلَه يصيرُ واقعا(1)، بل محقَّقا مؤكَّدا، فهذا وجهُ التحقيق فيها.

أما مع المضارع - كما في الأمثلة السابقة - فهي حرفُ توقعٍ لا غير؛ إذ هي حين دخولها عليه تكون جوابا لمنْ سَأل عن الفعل، أو توقَّع حصولَه، وبعد أن تُدْخِلها عليه تكون قد " أدخلتَ الاحتمالَ وتوقعت الوجودَ"(2).

---

(1) ولمَّا أنكر بعضُهم معنى التوقع في (قد)، لأنها تدخل على الماضي، والماضي لا توقُّعَ معه، إذ التوقع هو انتظار الوقوع، والماضي قد وقع، أجاب ابنُ هشام عن ذلك، ولْننظر ما قالَه في هذا الشأن: "وأنكرَ بعضُهم كونَها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقُّعُ انتظار الوقوعِ، والماضي قد وقع.

وقد تبيّن بما ذكرنا أنَّ مُراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به مُتوقَّعاً، لا أنه الآن متوقع". مغني اللبيب ١/ ١٩٤ـ١٩٥

(2) انظر: رصف المباني ٤٥٥

المطلب الثاني
علاقة السؤال المقدر بـ(قد) و(ما فعل)

يذْكرُ الرمَّانيُّ - في سياق شرحه لنصِّ سيبويه - تعليلا لطيفا لوجْه اختصاص (قد) بوقوعها جوابا للسؤال (أفعلَ؟)، واختصاصِ (ما فَعلَ) بوقوعها جوابا للسؤال (هل فَعلَ؟)، حيث يرى بأنَّ (قد) لَمَّا كانت للتوقُّع، جُعلتْ جوابا لقولك: (أفعلَ؟)؛ لأنَّ ألفَ الاستفهام هي التي تدخلُها المعاني مع الاستفهام؛ لأنها أُمُّ حروفِ الاستفهام، فيدخلُها معنى التوقع، وأمَّا (ما فعَلَ) فتكونُ جوابا لـ(هل فعَلَ؟)؛ لأنَّه لا توقُّعَ في (هل)[1].

على أنَّ بعضَهم لم يجعل (قد) مختصَّةً بالجواب عن الهمزة، بل ذكروا أنها تقع جوابا عن (هل)[2].

(١) انظر: شرح الرماني ٨/ ١٨٩

(٢) كما في المقتضب ١/ ١٨٠-١٨١ وشرح السيرافي ٣/ ٣٢٤ ورصف المباني ٤٥٥، وغيرها من المصادر.

الفصل الثالث

مجالات توظيف السؤال المقدر

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تفسير التركيب.
- المبحث الثاني: الضبط.
- المبحث الثالث: التعليل.
- المبحث الرابع: شرح الإعراب.
- المبحث الخامس: تفسير المحذوف.

المبحث الأول
تفسير التركيب

وللسؤال المقدر دورٌ كبيرٌ في ذلك، من حيث كان " الاستفهامُ يعطي أساسا جيِّدا لفهم التراكيب، ووظيفتُه تقديمُ وصفٍ ذي معنى واضح عند تباين التراكيب اللغوية"[1].

وعند استقراء أمثلة السؤال المقدر لدى سيبويه كافة نلحظ بوضوح فائدة السؤال المقدر في تفسير التركيب وشرحه، والمتأمل في تلك الأمثلة يتبين له أن سيبويه كان يعد السؤال المقدر كاشفا لمعنى التركيب الذي ينطلق منه في التحليل.

وأكثر ما يكون هذا الغرض متضحا حين يجيء التركيب على خلاف الأصل، ولذا كان ذلك ملاحظا في أمثلة سيبويه التي قدر فيها السؤال، فقد كان أكثرها كذلك، خاصة تلك التي يقدر فيها السؤال أثناء تحليله للأمثلة والشواهد.

وإذا أردنا التمثيل لهذا الغرض فإن أمثلة السؤال المقدر كلها تصلح لذلك، فهو الغرض الرئيس الذي كان يتوخاه سيبويه بتقديره للأسئلة، وقد يجتمع معه غرض آخر - وهو الغالب -، وقد لا يجتمع، ولعلنا نمثل لكلٍّ فيما يلي:

١- فأما ما يجيء السؤال المقدر فيه لغرض تفسير التركيب، ولغيره من الأغراض، فيمكن التمثيل له بما اجتمع فيه تفسير التركيب مع تقريب الإعراب وشرحه، وما اجتمع فيه تفسير التركيب مع الضبط، وذلك فيما يلي:

أ- أما ما اجتمع فيه تفسير التركيب مع شرح الإعراب وتقريبه، فكتقدير سيبويه للسؤال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2]، حيث يقول:

---

(١) انظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٤١

(٢) الأنبياء: ٣

"وأمَّا قولُه – جلَّ ثناؤه –: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، فإنما يجيءُ على البدل، وكأنَّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان، فقوله – جلَّ وعزَّ –: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ على هذا فيما زعم يونس"[1]، وذلك في سياق ذكره للغةٍ جائزةٍ عند بعض العرب في مسألة إفراد الفعل وتوحيده مع فاعله المثنى والمجموع[2]، وهي أنهم يلحقون الفعلَ إذا أُسند إلى ظاهرٍ مثنى أو مجموع علامةً تدلُّ على التثنية أو الجمع، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ، فتكون الألفُ والواوُ والنُّونُ حروفا تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاءُ في (قامتْ هندٌ) حرفا تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب، والاسمُ الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به، كما ارتفعتْ (هندٌ) بـ(قامتْ)، ثم يُعرِّج للحديث عن هذه الآية مبيِّنا أنها لا تُحملُ على هذه اللغة، وإنما تجيءُ هذه الآية على البدل، فيكونُ الضميرُ في (أسرُّوا) فاعلا، و(الذين) بدلُ من الفاعل، وهو إعرابٌ من أعاريبَ كثيرةٍ ذُكرتْ في الآية[3].

ويظهر من تقدير سيبويه للسؤال في هذا المثال أنه يستعين به على تقريب الإعراب وشرحه، وعلى تفسير التركيب أيضا.

فأما تقريب الإعراب فلأن الآية لما تنوعت الأعاريب الواردة فيها[4]، وكانت قد اتُّخذت شاهدا من شواهد اللغةِ المُشارِ إليها، حتى نُسبتْ هذه اللغة إليها فسُمِّيت لغة (أسرَّوا النجوى الذين ظلموا)[5]؛ فإنَّ سيبويه يستعينُ بالسؤال المقدَّر في هذا الموضع في تقريبِ هذا الوجْه من الإعراب، والاستدلالِ على وجاهته، وبيانِ أنه الأنْسَبُ والأليَقُ بالسياق، من حيث جاء الفاعل في الآية ضميرا، فتشوَّفتِ النفسُ

(١) انظر: الكتاب: ٢ / ٤١

(٢) وهي اللغة التي يعبِّر عنها النحاة بلغة: (أكلوني البراغيث).

(٣) وانظر: الدر المصون: ٨/ ١٣٢-١٣٣

(٤) سبق الإشارة إلى بعضها فيما سبق. انظر: ص ١٣٧

(٥) من مقالات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي، في الموقع الشبكي: (موقع اتحاد كتَّاب العرب)

لمعرفة وصفه، حتى كأنها تسأل وتقول: من؟ بعد سماعها لـ(وأسرُّوا النجوى)، ليجيء الجوابُ بعد ذلك، وهو (الذين ظلموا) على البدل، وهذا مثلُ أن يُقال: انطلقوا، فيقال: مَن؟، كما يقول سيبويه.

وهو - بلا شك - يفسر بتقديره للسؤال التركيب، خاصة وأن التركيب جاء على خلاف الأصل، مِن حيث وُرود الفاعلِ فيه ضميرا متقدِّما يليه فاعلٌ مُظهَرٌ، حتى كان مثيرا للخلاف بين النحاة، وسيبويه يستعين بالسؤال المقدَّر في هذا الموضع في تفسير التركيب وشرحه، من خلال تفكيكه إلى ثلاثة أجزاء، الأول وهو الكلام الأصليُّ وهو (وأسرُّوا النجوى)، والثاني وهو مفترَض وهو سؤالٌ صيغتُه: مَنْ؟، والثالث وهو بمثابة جوابٍ عن السؤال المفترَض وهو (الذين ظلموا)، ليبدوَ التركيبُ بعد هذا التفسيرِ السياقيِّ من الإمام واضحا سائغا.

ب - وأما ما كان الغرض منه تفسير التركيب مع غرض الضبط، فكما في الأبواب الواقعة جوابا لسؤال معين، كالحال والمفعول له وظرفي الزمان والمكان(1)، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن المفعول له، حين يقول: "هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لَما قبله لمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منْه، فانتصبَ كما انتصبَ الدرْهمُ في قولِك: عشرون درهماً.

وذلك قولُك: فعلتُ ذاك حذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذاك مخافةَ فلانٍ وادَّخارَ فلانٍ... فهذا كلُّه ينتصبُ لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لمَ فعلتَ كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا"(2).

فهو يستعين بالسؤال هنا في تفسير تركيب المفعول له وشرح ماهيته وبيان مكان العلة فيه، كما يستعين به في ضبط هذا الباب بهذه العلامة الملازمة له، ويستخدمه في اختبار العلة من التركيب.

---

(١) وسيأتي حديث خاص عن الضبط وصوره.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٧- ٣٦٩

ومن ذلك أيضا استعماله للسؤال في شرح تراكيب ظرف الزمان (من حيث استغراق الحدث للظرف من عدمه)، فقد كان يستعمل السؤال في تفسيره لتراكيب معينة مثل: سِيْرَ عليه يومين، وسيْرَ عليه الليلَ والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ، وذهبتُ الشتاءَ ويضربُ الشتاءَ، ويبين ما يجيء منها على (كم)، أو على (متى)، أو على (متى) و(كم)، وفي ذلك شرح وإيضاح لمعناها، ويستعمله أيضا في ضبط أمثلة الباب من جهة استغراق الحدث للظرف من عدمه، وأن الظرف الواقع جوابا لـ(كم) يجب أن يستغرقَه الفعلُ الناصبُ له، والواقع جوابا لـ(متى)، لا يجبُ أن يستغرقه الفعلُ الناصبُ له، بل يجوزُ فيه أن يستغرقَه، وأن يقعَ في بعضِه، وأن الظرف الذي يصحّ وقوعُه جوابا لـ(متى) و(كَمْ) حُكمُه بحسب السؤالِ المقدَّر، فإنْ قَدَّرتَ السؤالَ: (كَمْ)، استغرقَ الفعلُ الظرفَ كلَّه، وإنْ قدَّرتَ السؤالَ: (متى)، جازَ وقوعُ الفعلِ في الظرفِ كلِّه، وجاز وقوعُه في بعضِه.

كما استُعمل السؤال في تفسير تراكيب ظرف الزمان المختصة والمبهمة والمعدودة، وفي ضبط أمثلة كلٍّ من هذه الأقسام، بأن جُعل لكل قسم منها سؤال خاص، يكون ضابطا للتعرف على أمثلة القسم. وهذه من المسائل الأساسيَّة في باب الظرف، التي لا يخلُو منها كتابٌ نحويٌّ، ويعرضُ لها النحاةُ - غالبا - لبيانِ ما يُنصبُ في هذا الباب على الظرفيَّة وما لا يُنصب.

ولننظرْ إلى ابنِ هشامٍ - مَثَلا - وهو يشرحُ معنى المختصِّ والمعدودِ والمبْهمِ من ظرف الزمان، يقول: "واعلمْ أنَّ جميع أسماء الزمان تقبل النَّصب على الظرفية، ولا فَرْقَ في ذلك بين المختصِّ منها والمعدودِ والمبْهمِ، ونعني بالمختصِّ: ما يقع جوابا لـ(متى) كيوم الخميس، وبالمعدود: ما يقع جوابا لـ(كم)، كالأسبوع والشهر والحَوْل، وبالمبهم: ما لا يقع جوابا لشيءٍ منهما كالحيْن والوقت"(1).

(1) انظر: شرح القطر: ٢٥٧

٢- وأما ما جاء فيه السؤال المقدر لتفسير التركيب خاصة، فكتقدير سيبويه للسؤال في أسلوب (نعم وبئس)، حيث يقول: "وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)، كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله) . وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)"[٢] .

وتقدير سيبويه للسؤال في هذا الموضع كان الأصل أن يكون محتمِلا لأن يكون المراد به - بالإضافة إلى تفسير التركيب - تفسيرَ المحذوف وتقريبَ الإعراب وشرحَه، وقد ذهب بعض النحاة إلى ذلك، وذهبوا بناء على تحليلهم هذا لغرض تقدير سيبويه للسؤال إلى أن سيبويه يعرب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف، ففهموا أنَّ سيبويه حين قدَّر السؤالَ أنه بذلك يُضمرُ المبتدأَ، ويُفسِّرُ المحذوفَ، وكأنه يقول: إنَّ المتكلمَ أبْهم حين قال: نعم الرجلُ، فسَأله المخاطَبُ: مَنْ هو؟ فأجاب المتكلمُ: هو عبدُ الله.

ولكن يمنع من القول بأن ذلك هو غرض سيبويه من تقدير السؤال أنه قدَّر السؤالَ - أيضا - في نفس السياق مع تقدُّم المخصوص، حيث قال: "وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)"[٢]، ولا يمكن أن يُفهم - هنا - من تقدير سيبويه للسؤال أنه لتقدير المحذوف، فيكون المخصوصُ خبرا لمبتدأ محذوف؛ إذْ لا محذوفَ في هذا التركيب، حتى يُستعان بالسؤال المقدر على استعادتِه وتقديره، فالنحاةُ على أنَّ المخصوص إذا تقدَّم، نحو: (عبدُ الله نعم الرجل) لم يكن إلا مبتدأ[٣]، خبرُه الجملة الفعلية بعده[٤].

وسيكون إعراب المخصوص حينئذ مبتدأ مؤخرا، خبره الجملة الفعلية قبله،

---

(١) تحدثنا عن هذا الموضع بالتفصيل في باب (مخصوص نعم وبئس)، وأشرنا إلى اختلاف النحاة في تحديد غرض سيبويه من تقدير السؤال، ومن ثم اختلافهم في تعيين رأيه في إعراب المخصوص.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٣) في التصريح: "قد يتقدم المخصوص، فيتعين كونه مبتدأ" ٢/ ٩٧

(٤) وانظر: المغني: ٢/ ٦٩١ والمقاصد: ٤/ ٥٤٠

ومما يشهد على ذلك تشبيهه (نعم الرجلُ عبدُ الله) بـ(ذهب أخوه عبدُ الله)، وتنزيلِه منزلتَه، ومساواتِه به، حين يقول: "وأمَّا قولُهم: (نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله) فهو بمنزلة: (ذَهَبَ أخوه عبدُ الله)"[1]، و(عبدُ الله) في قولنا: (ذهب أخوه عبدُ الله) يُعرب مبتدأً، فكذلك يجبُ أنْ يكون إعراب (عبد الله) في هذا الباب عند سيبويه[2].

فيتحصل لدينا أن غرض السؤال المقدر في هذا الموضع هو تفسير التركيب وشرحه، وبيان شدة تعلُّق وترابط أجزاء هذا التركيب ببعض، إلى الحدِّ الذي لا يمكن معه تصوُّر أحد الأجزاء دون الآخر، وكأن سيبويه بتقديره للسؤال هنا " يبيِّن احتياجَ المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ"، و" أنَّ تعلُّق المخصوص بالكلام تعلُّقٌ لازمٌ؛ فلا تحصلُ الفائدةُ إلا بالمجموع، قدَّمْتَ أو أخَّرْتَ"[3].

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

(٢) أشار إلى هذا ابن هشام في المغني: ٢/ ٦٩١ والشاطبي في المقاصد: ٤/ ٥٤٠

(٣) انظر: المغني: ٢/ ٦٩١

المبحث الثاني
الضَّبـــط

وهذا لا يكون إلا في الأبواب النحوية التي تكون جوابا لسؤال معيَّن، فيكون هذا السؤالُ كالعلامة على الباب، وكالمفتاح المبدئيِّ له، يُميَّز به ما يدخل من أمثلة وتراكيب في الباب ممَّا لا يدخل فيه، وذلك كما في باب الحال الواقع جوابا لـ(كيف)، والمفعول لأجله الواقع جوابا (لمه)، وظرف الزمان الواقع جوابا لـ(متى)، وظرف المكان الواقع جوابا لـ(أين).

وقد استعان سيبويه بالسؤال المقدر في هذا الجانب كثيرا، وظهر للضبط الذي يوظِّف السؤالَ المقدرَ من أجله صورتان اثنتان، هما:

١- **بين الأبواب النحوية المختلفة**، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- تقديرُ سيبويه للسؤال عند حديثه عن بعض المصادر المنتصبة على الحالية، نحو: لقيتُه فجأةً، وكلمتُه مشافهةً، وأتيتُه ركْضا؛ حيث قال: "واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأوَّلَ (يعني بابَ المفعولِ لأجْله) ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله: لمهْ"(١).

حيث يوظِّف سيبويه السؤالَ في هذا المثال كضابطٍ يفرِّق به بين بابي الحال والمفعول لأجله، ويتخذه كأداةٍ إجرائيَّةٍ يتعرَّف من خلالها على أمثلة كلٍّ من البابين، وكعلامةٍ فارقةٍ يسْهلُ الإفادةُ منها في التمييز بين الأبواب النحوية، وهذا جانبٌ تعليميٌّ بارزٌ في كتاب سيبويه لا ينبغي إهماله، وقد كانت كثيرٌ من مسائل السؤال المقدر ذات أغراض تعليمية وأهداف توضيحية.

ب- كما استعان به الشاطبي لهذا الغرض، وذلك في الردِّ على من ادَّعى أن

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٧٢

المفعول له من المصدر المنصوب على الحال[1]، فقال: "إنَّ قولك: فعلته حذرَ الشر، جوابٌ لقوله: لمَ فعلت كذا؟ وقولُك: قتلتُه صبرا، جوابٌ لقوله: كيف قتلته؟ فالأول سؤالٌ عن السبب، والآخر سؤالٌ عن الكيفيّة، وبينهما بَوْنٌ، ولا يصحُّ أن يقع أحدُهما موقعَ الآخر"[2].

واستعان به في سياق آخر حين فرَّق بين الحال والنعت، بأنّ النعتَ تخصيصٌ للمنعوت لتقعَ الفائدةُ في الإخبار عنه، فالنكرةُ الموصوفةُ توافق من جهة المعنى التعريفيِّ الاسمَ المعروفَ، فكأنَّك لفظْتَ باسمٍ واحدٍ مخصَّصٍ معرَّف، بخلاف الحال، فإنك لم تقصد به تخصيصا ولا تعريفا، بل اكتفيتَ بما حصل لك من معرفته بالاسم المتقدِّم، ثم عبّرت عن حالته التي هو فيها كما تخبر عنه بما شئت من الأخبار، والنعتُ ليس بخبر عن المنعوت بالوضْع اتفاقا، وإنما هو من تمام المنعوت وتكملةٌ له فافترقا، والدليُل على ذلك أنه يصح الإتيان بـ: رأيت زيدا قائما، في جواب: كيف رأيتَ زيدا؟ لأنَّ معنى (كيف): على أيِّ حال؟ أو: في أيِّ حال؟ بخلاف قولك: رأيتُ زيدا القائم، وما كان نحوه، لا يصلح جوابا لـ(كيف)[3].

ج – وكذا الحريريُّ، حيث قال في الملْحة:

والحالُ والتّمييزُ منصوبانِ ... على اختلافِ الوَضعِ والمَباني
ثمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَهْ ... مُنكَّرًا بعدَ تمامِ الجُملَهْ
لكنْ إذا نظرتَ في اسمِ الحالِ ... وجدتَهُ اشتقَّ منَ الأفعالِ
ثمّ تُرَى عندَ اعتبارِ مَنْ عَقَلْ ... جوابَ (كيفَ) في سؤالِ مَنْ سَأَلْ
مثالُهُ جاءَ الأميرُ راكبَا ... وقامَ قُسٌ في عُكاظَ خاطبَا[4]

(١) هو مذهب الجرمي والرياشي، انظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٤، وشرح الرضي: ١/ ٥٠٩

(٢) انظر: المقاصد: ٣/ ٢٦٨-٢٦٩

(٣) انظر: المقاصد: ٣/ ٤٢٣

(٤) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري: ١٨٩

يقول الفاكهيُّ: "لـمَّا قدَّم أنهما يشتركان في النصب والفضْلة والتنكير دَعَتِ الحاجةُ إلى الفَرْق بينهما، وهو من أوْجُهٍ، اقَتصرَ منها على وجهين: أحدُهما: أنَّ الحالَ يصحُّ أن يقع جوابا لسؤال مقدَّر بـ(كيف)؛ لأنَّها يسأل بها عن الأحوال، بخلاف التمييز، ألا ترى أنَّ (راكبا) في: (جاء الأمير)، يصلح للوقوع في جواب (كيف)، ومثلُه: (خاطبا) في: (قام قسٌّ في عكاظ خاطبا)"[1].

د – كما يوظفه ابن السراج كضابط على باب ظرف الزمان، حيث يقول: "وكلُّ ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان، ويصلح أن يكون ظرفاً للفعل، يقول القائلُ: متى قمتَ؟ فتقول: يومَ الجمعة، ومتى صُمت؟ فتقول: يومَ الخميس، ومتى قدِم فلانٌ؟ فتقول: عامَ كذا وكذا"[2].

هذا، وتزداد الحاجة إلى مثل هذا الضابط في بعض المواضع والتراكيب المحتمِلةِ لأكثر من إعرابٍ، كالمصادر التي قد تقع حالا أو مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله أو ظرف زمان أو ظرف مكان، فيكون للسؤالِ المقدَّر أثرٌ واضحٌ في تحديد الوظيفة النحوية.

ومن ذلك قولُهم: كان ذلك مقدمَ الحاجِّ وخفوقَ النَّجم وخلافةَ فلانٍ وصلاةَ العصرِ، فهذه المصادر منصوبةٌ على الظرفية الزمانية؛ لأنها يصحُّ أن تقع جوابا لـ(متى) أو (كم)، فتقول – مثلا –: متى سرْتَ؟ أو كم سرتَ؟ ويكون الجوابُ: سرتُ مقدمَ الحاجِّ وخفوقَ النجم وخلافةَ فلانٍ وصلاةَ العصر، وعلى جواب (متى) يكون التقدير: سرت وقتَ مقدم الحاج، وعلى جواب (كم) يكون التقدير: سرت مدةَ مقْدم الحاج، وهكذا بقية الأمثلة.

---

(١) انظر: كشف النقاب للفاكهي: ٣٠

(٢) انظر:الأصول في النحو: ١/ ١٩٠

٢- بين أمثلة الباب الواحد، حين يكون هذا الباب صالحا للوقوع في جواب أكثر من سؤال، وذلك كظرف الزمان، فمنه المختص الذي يقع جوابا لـ(متى)، ومنه المعدود الذي يقع جوابا لـ(كم)، ومنه المختص الذي يقع جوابا لـ(كم) أو (متى)، ومنه ما لا يقع جوابا لأحد السؤالين، وهو المبهم؛ ولكل واحد من هذه الأقسام أحكامه الخاصة به من حيث استغراق الحدث له وعدمه، وغير ذلك من الأحكام.

وقد كان سيبويه يستعمل السؤال المقدر لضبط أمثلة الباب والتمييز بينها، وبيان ما تقع جوابا له من الأسئلة المقدرة السابقة، وقد سبق الإشارة إلى ذلك قريبا(١).

ومن الأمثلة - أيضا - على ذلك حديثه عن ظرف الزمان المختص المعدود الذي يكون صالحا للوقوع جوابا لـ(كم) فيكون معدودا، وحينئذ يجب أن يستغرقه الحدث الواقع فيه، ويكون صالحا أيضا للوقوع جوابا لـ(متى)، فيكون مختصا، وهذا لا يجب أن يستغرقه الحدث الواقع فيه، بل يجوز فيه أن يستغرقه، ويجوز أن يقع في بعضه، ومن أمثلة هذا النوع (الصيف) و(الشتاء).

حيث استعمل سيبويه السؤال في تفسير معنى (الشتاء)، وتعيين نوعه، حيث قال: "وقال ابنُ الرِّقاع:

فقُصِرْنَ الشتاءَ بعدُ عليه ... وَهْوَ للذَّوْدِ أنْ يُقسَّمْنَ جارُ(٢)

فهذا يكون على (متى)، ويكون على (كم)"(٣).

(١) عند الحديث عن تقدير السؤال لتفسير التركيب وضبط المسائل.

(٢) سبق تخريجه . انظر : ٧٩

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢١٩

المبحث الثالث
التّعليـــــل

١- **عند سيبويه**: يوظف سيبويه السؤال المقدر في باب (لا) النافية للجنس بشكل لافت، حيث جعل الباب ابتداءً واقعا في جواب سؤال مقدر متضمِّن لـ(مِن) الاستغراقية، فإذا قيل: "(لا غلامَ (فإنما هي جواب لقوله: هل من غلام؟"[1].

ثم انطلق بعد ذلك لتعليل المسائل النحوية للباب الكليةِ والتفصيليةِ وما يجوز فيه وما لا يجوز بناءً على أن الباب في أصله جواب لسؤال مقدر معيَّن، ويجب أن يراعى ذلك في جميع أمثلة الباب، فتجيء موافقةً للسؤال المقدر، لأن الجواب يجب أن يكون على حد السؤال.

والمسائل التي علل لها سيبويه بالسؤال المقدر في هذا الباب سبق الحديث عنها وعن أثر السؤال المقدر فيها، بما لا مزيد عليه، ويمكن أن نجمل في هذا المقام هذه المسائل، وهي على النحو التالي:

١- اختصاصُ (لا) النافيةِ للجنسِ بالنكرات، لأنها جوابٌ لسؤالٍ متضمِّنٍ لـ(مِنْ) الاستغراقية المختصَّةِ بالنكرات.

٢- عدم جواز الفصل بين (لا) واسمها؛ لعدم جواز ذلك في سؤالها المقدر، فإنك لا تفصل بين (مِن) وما تعمل فيه.

٣- موضعُ (لا) مع اسمِها الابتداء، كما كان موضع (مِنْ) الاستغراقية ومدخولها (في سؤال " لا " المقدر) الابتداء.

٤- عمل (لا) في اسمها، وأن تركب (لا) مع اسمها وصيرورتهما كالاسم الواحد لم يمنع عمل (لا) في الاسم، كما لم يمنع تركب (من) مع مدخولها النكرة في

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥

سؤل (لا) المقدر عملَ (من) فيما بعدها.

٥- تكـرارُ (لا)،حيـث أوجـبَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تكـرارَ (لا) في مواضـعَ، بنـاءً عـلى الأصل العام الذي قرَّره، وهو كونُ هذا الباب واقعا في جواب سؤالٍ مقدر، ويجبُ أن يطابقَ هذا الجوابُ سؤالَه، فتُكرَّرُ (لا) في الجواب على التكرار الذي في السؤال. وهذه المواضع هي:

أ - (لا) المُلْغاة الداخلة على نكرةٍ متصلةٍ.

ب - (لا) المفصولةُ عن اسمها

ج - (لا) إذا وَلِيَها مفردٌ منفيٌّ بها خبرا أو نعتا أو حالا

د - (لا) الداخلةُ على معرفة

٢- **عند النحاة**: وقد وظف النحاة السؤال المقـدر في مجال التعليـل أيـضا، ومـن ذلك:

أ - **في باب (لا) النافية**: حيث عللوا بالسؤال المقدر بعض المسائل[1]، منها:

١- أنهم جعلوا سبب نصِّيةِ العموم واستغراقِه في باب (لا) النافية للجنس؛ هـو وجود (مِنْ) الاستغراقية في سؤالها المقدَّر أو الملفوظ، فالعمومُ في هـذا البـاب - الـذي هو في الأصل جوابٌ - إنما هو للعموم في السؤال.

٢- سببُ بناءِ اسمِ (لا)، حيث ذكـروا علتـين لـذلك، وكلتاهمـا فـيهما حمـل عـلى سؤال (لا) المقدر، وهما:

أ - تركُّبُ (لا) مع اسمها، وذلك حمْلا على سؤالها المقدَّر، فقـد جعلـوا (لا) مـع اسمها في مقابل (مِنْ) الاسـتغراقية مـع مجرورهـا النكـرةِ في سـؤالِ (لا) المقـدَّرِ، وهـو: (هل مِنْ رجلٍ في الدار؟)، فإنَّ الجارَّ والمجرورَ بمنزلة الاسم الواحد.

---

(١) سبق التفصيل فيها في باب (لا) النافية.

ب - تضمُّنُ معنى (مِنْ) الاستغراقية، وكلُّ ما تضمَّن معنى الحرف فهو مبنيٌّ، وذلك لأنَّ قولَك: (لا رجلَ) إنما هو جوابُ: (هل مِنْ رجلٍ؟)، والجوابُ المستحَقُّ لمثل هذا السؤالِ هو: (لا مِنْ رجلٍ).

٣- حذف خبر (لا)، وإنَّما كثُر أو وَجَب حذفُه؛ لأنَّ (لا) وما دخلت عليه جوابُ استفهامٍ عامٍّ، والأجْوبةُ يقعُ فيها الحذفُ والاختصارُ كثيرا.

٤- قلة حذف اسم (لا)؛ وذلك لأنَّ (لا) قد تنزَّلت من النكرةِ منزلةَ (مِنْ) منها في السؤال، فكما لا يجوزُ حذفُ النكرةِ وإبقاءُ (مِنْ)، فكذلك لا يجوزُ حذفُ النكرة وإبقاءُ (لا).

ب - **في باب الحال:** حيث عَدَّ كثيرٌ من النحاة أسبابا لوجوب مجيء الحالِ نكرةً، ومن هذه الأسباب: أنها تقع في جواب (كيف)، و(كيف) سؤالٌ عن نكرة، وفي وجوب مجيء جواب (كيف) نكرةً يقول السيرافي: "وقد اختصَّتْ (كيف) بأشياء ليست في نظائرها (يعني أسماءَ الاستفهام)، ومنها أنه لا يكون جوابُها إلا نكرة، وجوابُ أخواتها يكون معارفَ ونكراتٍ، يقولُ القائلُ: كيف زيدٌ؟ فيُقال له: سخيٌّ أو بخيلٌ أو شجاعٌ أو جبانٌ، ولا يجوز أن يُقال: السخيُ، ولا البخيلُ ولا الشجاعُ ولا الجبانُ"[1].

وممَّنْ عَدَّ من أسباب مجيء الحال نكرةً وقوعها في جواب (كيف) ابنُ يعيش، حيث يقول: "إنَّما استحقَّتِ الحالُ أن تكون نكرةً لأنها في المعنى خبرٌ ثانٍ،... وأيضا فإنَّها تشْبهُ التمييزَ في الباب، فكانتْ نكرةً مثْلَه، وإنَّها تقع في جواب (كيف جاء)، و(كيف) سؤالٌ عن نكرة"[2].

والعُكْبريُّ، حيث يقول: "وإنَّما لزِمَ أن تكون نكرةً لثلاثة أوْجُه:

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٣/ ٢٦١-٢٦٢

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ٢/ ٦٢

أحدها: أنها في المعنى خبرٌ ثانٍ..

والثاني: أن الحال جوابُ مَن قال: كيف جاء؟ و(كيف) سؤالٌ عن نكرة.

والثالث: أنَّ الحال صفةٌ للفعل في المعنى"(1).

ج - **في باب الحال والمفعول له**: حيث منع الجمهورُ نيابةَ المفعولِ لأجله والحالِ والتمييزِ عن الفاعل؛ لأنَّ كلَّ واحد من هؤلاء كالواقع في جوابِ سؤالٍ سائلٍ، فلما كان الأمر كذلك كانت كأنها من جملة أخرى غيرِ الجملة التي منها الفعلُ، فمثلا لو قلت: مشى زيدٌ، فكأنَّ سائلا سأل: كيف مشى زيدٌ؟ فقلتَ: مُسْرعا، أي: مشى مُسْرعا، فـ(مسرعا) مبنيٌّ على فعْل مفهومٍ من الفعل المذكور؛ والمعروفُ أنَّ الفعلَ وفاعلَه كالكلمة الواحدة، ونائبُ الفاعل بمنزلة الفاعل، فيترتبُ على إجازة نيابةِ كلٍّ منها نقيضُ ما يَلزمُ في الفعلِ وفاعلِه.(2)

واشترطوا كذلك في صحَّة نيابة الجارِّ والمجرور عن الفاعل ألَّا يكون الجارُّ دالا على التعليل؛ لأنَّه سيكون كالمفعول لأجله(3) واقعا في جوابِ سؤالٍ مقدَّر، ولذلك قال النُّحاة في بيت الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه ... فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ(4)

إن نائب فاعل (يُغضى) ضميرُ المصدر، أي: ويغضى هو أي: الإغضاءُ المعهودُ،

---

(1) انظر: اللباب: ١/ ٢٨٤

(2) ممن ذكر هذه العلة: الأزهري في التصريح: ١/ ٢٩٠ والصبان: ٢/ ٩٤ والخضري: ١/ ٣٨٦ ومحيي الدين في حاشيته على الأوضح:٢/ ١٣٢

(3) أو هو من المفعول لأجله، عند من يُدخل المجرور بحرف التعليل في باب (المفعول لأجله) كابن هشام، فإنه قال: " وقوله:

(يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ...) لا يقال: النَّائبُ المجرورُ لكونه مفعولا له " الأوضح: ٢/ ١٣٢

(4) سبق تخريجه . انظر : ٧١

وهو إغضاءُ الحياء، أو التقدير: ويغضى إغضاءٌ كائنٌ من مهابته (لأنَّ المصدرَ الواقعَ نائبَ فاعل لا بُدَّ أن يكون مختصًّا).

ومَنَعوا أن يكون الجارُّ والمجرورُ في هذا البيت هو نائبَ الفاعل؛ لأنَّ الجارَّ – هنا – حرفٌ دالٌّ على التعليل، وهذا لا يصحُّ وقوعُه هذا الموقعَ للعلَّة التي ذكرناها.

ولم يخالفْ في ذلك إلا الأخفشُ الذي أجاز نيابةَ المفعول لأجله عن الفاعل، وعليه فهو يعرب الجارَّ والمجرورَ في بيت الفرزدق نائبَ فاعل، وإلا الكسائيُّ وهشامٌ، فهما أجازا نيابةَ التمييز، " فإن الكسائيَّ نُقل عنه جوازُ إقامته، فأجاز في قولك: امتلأتِ الدارُ رجالا: امتُلِئَ رجالٌ، وحَكَى من ذلك: خُذْهُ مَطْيوبةً به نفسٌ، وهو الموجوعُ رأسُه، والمسفوهُ رأيُه"[1].

إلا أنَّ أكثرَ النُّحاة لم يعتلّ لعدم جواز نيابة المفعول له منابَ الفاعل بهذه العلة التي ذكرناها، وهي كونُها واقعة في جواب سؤال مقدر، بل ذكروا أكثرَ من علَّةٍ لذلك.[2]

وفي التعليل بهذه العلَّة ما يثبتُ أن التمييزَ مثلُ الحالِ والمفعولِ له جوابٌ لسؤال مقدَّر، وقد جعله بعضُهم جوابا لسؤال مقدر، تقديرُه: (ماذا؟)، فعندما تقول: عندي عشرون درهما، كأنه قيل لك – بعد قولك: عندي عشرون –: ماذا؟ فقلت: درهما.

بل ألحق الصبانُ المفعولَ به بالحالِ والتمييزِ والمفعولِ له، فجعلَه جوابا لسؤال مقدَّر، حيث يقول: "وفي المقام بحْث، وهو أنَّ كَوْنَ المفعولِ له والحالِ مبْنيَّيْنِ على سؤال مقدَّر دونَ المفعولِ به لم يتضحْ وجْهُه، وإنْ شاع عندهم، لأنه كما يجوز أن يُقدَّر: كيف جئْتَ؟ ولِمَ جئتَ؟ في قولك: جئتُ راكباً محبَّةً؛ يجوز أن يُقدَّر: مَنْ ضربْتَ؟ في

(١) انظر: المقاصد: ٣/ ١٢

(٢) لمطالعة المسألة وعللها انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٧٢ وشرح الرضي:١/ ٢١٨-٢١٩ وارتشاف الضرب:٣/ ١٣٣٧ والمقاصد الشافية: ٣/ ١٢ واللباب للعكبري: ١/ ١٦٢-١٦٢

قولك: ضربتُ زيداً"[1].

د – في باب المفعول لأجله: وذلك في مواضع، هي:

١ – اختلفَ النحاةُ في حقيقة المفعول لأجله، فالكوفيون يرون أنَّه من المفعول المطلق، ولهذا لم يترجموه، ولم يفْردوا له باباً، ووافَقَهم الزجاجُ[2] في كونه مفعولا مطلقا، وضَعَّفَ هذا الرأيَ جمهورُ النحاة، ورَدُّوا عليهم بردودٍ كثيرة[3]، ومن جملة هذه الردود " مجيئُه (أي المفعول له) كثيرا في جواب لمَ فعلتَ؟ فتقول: لابتغاء الخير، ويجوز أن يقول: ابتغاءَ الخير، فلو كان مصدرا (مفعولا مطلقا) لم يَجُزْ وقوعُه في جوابِ الاستفهامِ المجرورِ بلام التعليل، لأنَّ الجوابَ إنَّما يكون على حدِّ اسمِ الاستفهامِ في إعرابه، ولا يجوز جرُّ المصدر باللام، إذ لا يُقال: قعدَ للقَرْفُصاء، ولا: عَدا للبَشكى، ولا ما أشبهَ ذلك"[4].

كما ذهب بعضُهم[5] إلى أن هذا المصدرَ ليس بمفعولٍ له، ولكنَّه حالٌ، فالمصدرُ فيه واقعٌ موقعَ الحال كقتلتُه صَبْرا، وسرْتُ إليه رَكْضا، وممَّا رُدَّ به عليهم " أنَّ قولَك: فعلته حذرَ الشر، جوابٌ لقوله: لمَ فعلت كذا؟ وقولُك: قتلتُه صبْرا، جوابٌ لقوله: كيفَ قتلته؟ فالأوَّلُ سؤالٌ عن السبب، والآخرُ سؤالٌ عن الكيفيَّة، وبينهما بَوْنٌ، ولا يصحُّ أن يقع أحدُهما موقعَ الآخر"[6].

---

(١) انظر: حاشية الصبان: ٢/ ٩٤

(٢) قال أبو حيان: "اختلف النقل عن الزجاج، فنقل ابن مالك عنه مرةً أنه انتصب نصب نوع المصدر، ومرةً نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه " ارتشاف الضرب: ٤/ ١٣٨٤

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٩٨، وشرح الرضي: ١/ ٥٠٨، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٧٢، والمقاصد: ٣/ ٢٦٧-٢٦٨

(٤) المقاصد: ٣/ ٢٦٧

(٥) هو مذهب الجرمي والرياشي، انظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٤، والرضي: ١/ ٥٠٩

(٦) انظر: المقاصد: ٣/ ٢٦٨- ٢٦٩

وفي نَصِّ سيبويه الذي ذكرناه سابقا[1] ردٌّ صريحٌ على هذا المذهب، حيث يقول: "واعلمْ أن هذا البابَ (يعني بابَ المصدرِ المنصوب على الحاليَّة) أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأوَّلَ (يعني بابَ المفعول لأجله) ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله: لمهْ"[2].

٢- وتَبَعًا للخلافِ في حقيقة المفعولِ لأجْله فقد اختلفوا في ناصبِه والعاملِ فيه على أقوالٍ عِدَّةٍ، وكان السؤالُ المقدَّرُ حاضرا بقوَّة في هذا الخلاف، حيث جُعل دليلا استَدَلَّ به كثيرٌ من النحاة، ويمكنُ أنْ نشيرَ - ابتداءً - إلى هذا الخلاف[3]، ونلخِّصَ أشْهرَ الأقوال فيه، وذلك فيما يلي:

١) ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ ناصبَه هو الفعلُ المتقدِّمُ عليه، لأنه مُلاقٍ له في المعنى، فإذا قلت: ضربتُ زيدا تأديبا، فكأنك قلت: أدّبتُه تأديبا، وإذا قلت: جئتك إكراما لك، فمعنى (جئتك) هنا (أكرمتك)، وكأنَّه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه.

٢) وافقَ الزجاجُ الكوفيين في كونه مفعولا مطلقا، ولكنَّه خالفَهم في ناصبه، حيث يرى أنَّ ناصبَه فعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ من لفظ المصدر، فالتقديرُ عنده في نحو: جئتُ إكراما لك: أكرمتُك إكراما لك، فهو - على هذا - عنده من المصدرِ المؤكِّدِ لعامله[4].

---

(١) في مبحث (الحال) . انظر : ص ٥٣

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٧٢

(٣) انظر: تفصيل الأقوال في: التوطئة: ٣٤٥، وارتشاف الضرب:٣/ ١٣٨٣، والمساعد: ١/ ٤٨٤- ٤٨٥، وهمع الهوامع:٣/ ١٣٣، وحاشية الصبان: ٢/ ١٧٩، وحاشية الخضري: ١/ ٤٤٠

(٤) وعلى هذا أعرب بعض الآيات، حيث يقول في قوله تعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ البقرة:١٩: "إنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبُه لسقوط اللام، وإنما نصبُه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذراً " معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٧، وجوَّز في مواضع أُخر الوجهين، النصبَ على نزع حرف الجر، وكونَه مصدراً مؤكداً لمضمون عامله، يقول في قوله تعالى: =

في حين أنَّ قول جمهورِ البصريِّيْن إنَّه منصوبٌ بالفعل قبله على تقدير حرف العلَّة، أو كما يقولون: "يَنصبُه مُفْهِمُ الحَدَثِ ظاهرا أو مقدَّرا نَصْبَ المفعولِ به المصاحبِ في الأصْل حرفَ جرّ"[1]، فهو عندهم من المفعول به المنصوبِ بعد نزع الخافض، وهو رأيُ سيبويه والفارسي، فسيبويه يقول: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لِمَا قبله لِمَ كان؟... وذلك قولُك: فعلت ذاك حذارَ الشر، وفعلت ذاك مخافةَ فلان وادَّخارَ فلان... فهذا كُلّه ينتصب لأنه مفعولٌ له، كأنه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لَمَّا طَرحَ اللام عمل فيه ما قبله"[2]، ويقول في موضع آخر: "تقول: جئتك أنّك تريد المعروف، إنَّما أراد: جئتك لأنَّك تريدُ المعروف، ولكنَّك حذفتَ اللامَ ههنا كما تحذفُها من المصدر إذا قلتَ:

وأغفرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخارَه ... وأُعْرِضُ عن ذنْبِ اللَّئيم تكرُّما[3]

أي: لادّخاره"[4].

= ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ البقرة: ٢٤٣: "ونصب (حذر الموت) على أنه مفعول له، والمعنى: خرجوا لحذر الموتِ، فلما سقطتِ اللام نُصِبَ على أنه مفعول له، وجاز أن يكون نصبُه على المصدر، لأن خروجهم يدلُّ على حذر الموت حذراً " معاني القرآن وإعرابه:، ولهذا اختلفت نقولاتُ النحويين عنه.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٩٦

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٩

(٣) البيت من قصيدة لحاتم الطائي، وهو في ديوانه: ٨١، وذُكر في الكتاب أيضا في: ٣/ ١٢٦، وفي: شرح السيرافي: ٢/ ٢٥٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٠٦، وشرح ابن يعيش: ٢/ ٥٤، والخزانة: ١/ ٤٩١، والكامل: ١/ ٢١٩

و(العوراء): الكلمة القبيحة أو الفعلة، و(ادَّخاره): إبقاءً عليه وجعله ذخرا.

و(حاتم): هو أبو عديّ حاتم بن عبدالله الطائيّ، الجواد المشهور، وأحد شعراء الجاهلية. الخزانة: ١/ ٤٩٤

(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ١٢٦

والفارسيُّ يقول: "باب المفعول له:... وذلك قولُك: ضربتُه تقويما له،... فالمعنى: ضربتُه للتقويم،... فلمّا حُذف الحرفُ وَصَل الفعلُ إلى المصدر فنَصَبَه"(١).

وقد ضعَّف أكثرُ النحاة رأيَ الزجَّاج والكوفيِّين، واستدلُّوا على صحَّة مذْهب الجمهور بأدلَّة، كان أهمُّها هو كَوْنَ المفعولِ له جوابا للسؤال المقدَّر (لَمَهْ) دائما، والجوابُ أبدا على حسب السؤال، فأصْلُ جوابِ مَن يقول: لمَ ضربت زيدا؟ أنْ يكون: ضربته للتأديب، إلا أنَّ اللامَ أُسْقِطتْ ونُصبَ لشَبهه بالمصدر، لأنَّ معنى: ضربتُ زيدا تأديبا: أدّبْتُ زيدا بضربي له تأديبا، فانتصب لذلك(٢)، فوجودُ اللَّام في السؤال دليلٌ على وجودها في الجواب، إلا أنَّها قد تُحذف لأنَّ الحالَ تدلُّ عليه.

٣- استُدِلَّ بوقوع المفعول له جوابا لـ(لمهْ) على أنَّ الأصْلَ في المفعول له الجرُّ لا النصب، لأنَّ المفعولَ له دائما يصحُّ أن يقع جوابا لـ(لمهْ)، سواءٌ أكان منصوبا أو مجرورا، والأصْلُ أن يكون الجوابُ على حدِّ السؤال، وعليه فالأصلُ أن يكون المفعولُ له باللام كالسؤال، وقد ذَكر هذا الشيخُ يَس - مُعلِّقا على قولِ ابن هشام: (ويجوز جرُّ المستوفي للشروط) - فقال: "فيه إشارةٌ إلى أنَّ الشروطَ شروطٌ لجواز النصب لا لوجوبه، وهذا يدلُّ على أن الجرَّ هو الأصلُ لجوازه مطلقا، ويدلّ له أنَّه يقعُ جوابَ السؤال بـ(لمَ)، والأصْلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤالِ"(٣).

٤- يجب أن يكون المفعولُ له مصْدرا لا ذاتا، ويكادُ يكون هذا هو الشرطَ الذي قلَّ الاعتراضُ عليه والخلافُ حولَه، فهو مِن الشروطِ المهمَّة في الباب، وقد حاول بعضُ النحاة التعليلَ لاشتراطهم هذا الشرطَ، وكان من بين ما ذكروا أن المفعولَ له جوابٌ للسؤال المقدر (لمهْ) دائما، وأنتَ لو قلت: فعلتُ هذا لزيدٍ، ثم حذفتَ اللامَ ونصبتَ (زيد) على أنه مفعولٌ له، وقلتَ: فعلتُ هذا زيدا، لم يصحّ،

(١) انظر: الإيضاح: ١٧٠

(٢) انظر: شرح التسهيل للمرادي: ٤٧٢، والمقاصد: ٣/ ٢٦٧، والهمع: ٣/ ١٣٣، والمساعد: ١/ ٤٨٥

(٣) انظر: حاشية يس على التصريح: ١/ ٣٣٦

لأنه لا يمكن أن يكون جوابا لـ(لمهْ)، إذ لا يصحُّ أن يكون قولُك: (فعلت هذا زيدا) جوابا لـ(لمَ فعلت هذا؟)، وقد أشار إلى هذا السيرافيُّ، فقال: "ولو قال قائل: فعلت هذا لزيد، أو منْ أجْل زيد، لم يجزْ حذفُ اللام، ونَصْبُ زيد، لأنهَّ يقع في ذلك لبْسٌ، وإنما جاز في المصادر لزوال اللبس، ولأنه جواب (لمَ)، ولا يحسنُ أن تقول: لمَ خرجت؟ فيقول: لزيد، لأنَّ موضعَه على شيء يُطلب حدوثُه، وليس زيدٌ من ذلك"[1].

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٢٥٦

المبحث الرابع
شرح الإعراب وتقريبه

وهذا المجال يعد الأكثر حضورا فيما قدر فيه سيبويه السؤال، ولا يكاد يخلو باب من أبواب البحث منه، ويمكن عند التأمل ملاحظة ثلاث جوانب أو فوائد متعلقة بالإعراب، كان سيبويه يتوخاها في تقديره للأسئلة، وهي: شرح الإعراب وتفسيره وتوضيحه، وتسويغ الإعراب وتحسينه واستجازته، وتوجيه الإعراب، وقد ألمح السيرافي والرماني إلى بعضها كما سيأتي.

وهذه الجوانب يمكن تلمسها جميعا من غالب الأمثلة التي قدر فيها سيبويه السؤال، وتجتمع في أكثر الأحيان، ويكون بعضها أكثر وضوحا في بعض الأمثلة من غيره.

فإذا كان للباب الذي تندرج تحته الكلمة المراد تحليلها إعرابيا سؤال معين كالحال والمفعول له وظرفي الزمان والمكان قدر سيبويه ذلك السؤال، وإن لم يكن له سؤال معين كالحال والبدل فإنه يؤلف سؤالا يستوحيه من سياق الموقف، ويصوغه بعناية ليكون خاصا بذلك الباب، ليوظفه بعد ذلك من أجل توجيه الإعراب أو تفسيره أو تسويغه.

ولعلنا ننتقي الآن من الأمثلة ما يوضح هذه الجوانب المتعلقة بالإعراب، وذلك فيما يلي:

١ - **فأما تفسيرُ الإعراب وتقريبُه**، فقد كان من شأن سيبويه أنه لا يكتفي ببيان إعرابِ الكلمة وموضعِها، بل يتجاوز ذلك لشرحِ هذا الإعرابِ وتوضيحِه، ومِنْ طُرُق ووسائل شرح الإعراب لديه السؤالُ المقدرُ، حيث يستعين به في ذلك ليصيرَ الإعرابُ واضحا جليًّا، فقد كان أثناء تحليله يؤلِّف سؤالا على لسان المخاطَب - يُمْليه عليه سياقُ الموقف - مِن أجْل شرح وتفسير موضعٍ إعرابيٍّ وقعتْ فيه كلمةٌ ما، ومِن

ذلك على سبيل المثال إعرابُه لكلمتي (مسلم وكافر) في مثاله: (مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ)، حيث أجاز فيهما الجرَّ على البدل، ثم فسَّر وشرحَ هذا الإعراب بالسؤال المقدر، حيث قال: "وإن شئتَ كان المسلم والكافر بدلا، كأنَّه أجاب مَن قال: بأيِّ ضرْبٍ مررتَ؟"(1)، يقول السيرافيُّ معلِّقاً: "وفسَّر سيبويه خفضَه على البدل بقوله: (كأنَّه أجاب مَن قال: بأيِّ ضرْبٍ مررْتَ؟)؛ وإنَّما قَدَّر هذا لأنَّ البدل في التقدير كأنه هو الملفوظُ المتصل بالفعل"(2).

٢- **تسويغُ الإعراب واستجازتُه،** وللسؤالِ المقدرِ في مثل هذا الغرض دَوْرٌ لطيفٌ، وذلك مِن حيث إنَّ الإعراب فرْعُ المعنى كما هو معلوم، والسؤالُ المقدرُ هو مِن أنْجَع الطُّرُق التي تَصِفُ وتشرحُ لنا المعنى المراد من جملةٍ أو تركيبٍ ما؛ وذلك لأنه ينفذُ إلى داخل النص ويفكِّكُ أجزاءه، ويصوِّر لنا حالَ أطرافه من متكلمٍ ومخاطَبٍ والعلاقةَ التي بينهما، فيكون الإعرابُ الصادرُ عن مثل هذا التصوُّرِ الدقيقِ لمعنى النص أقربَ ما يكون للنص وأكثرَ ما يكون التصاقا به.

وسيكون هذا الإعرابُ بفضْل السؤال المقدر سائغا متقبَّلا متماشيا مع رُوح النصِّ، حتى يكاد يُجزم بأنَّه الصوابُ دون غيره من الأعاريب.

وقد كان سيبويه يستعين بالسؤال المقدَّر من أجْل ذلك، ففي الشاهد الذي ذَكَره في بدل المعرفة من المعرفة، وهو قول المهلهل:

ولقد خبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً ۝ أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ(3)

أجاز سيبويه -كما ذكرنا سابقا- في (أخوالنا) الإتباعَ، وأجاز القطعَ فتكون خبرا لمبتدأ محذوف، وقد قدَّر سيبويه السؤالَ في حال القطع فقال: "وأمَّا الذي يجيء مبتدأ

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤٣١

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢ / ٣٢٢

(٣) سبق تخريجه . انظر : ١٤٨

فقول الشاعر وهو مُهلهلٌ:

ولقد خبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً   أخوالُنـا وهُـمُ بنـو الأعـامِ

كأنه حين قال: خبطنَ بيوت يشكرَ قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام"(1).

وقد ذَكَر الرماني أنَّ الاتصالَ أحسنُ، وإنما قدَّر سيبويه السؤالَ ليحسُنَ القطعُ، حيث قال: "وقال مهلهل: ولقد خبطن... البيت، فهذا على الاستئناف، وتقديره على الجواب لمن قال: ما هم؟ فقال: أخوالُنا، أي: هم أخوالُنا، وإنما قدَّره على الجواب ليحسُنَ قطعُه عن الكلام الأول، وإلا فالاتصالُ أحسنُ"(2).

وكذلك الشأنُ في (مررت بعبدِ الله أخوك)، حيث إنَّ سيبويه لَمَّا وجد قطعا في الإعراب، تأوَّل سياقا تداوليا حواريا يستجيزُ به هذا القطعَ، فاعتبَرَ كأنَّه قيل للمتكلم بهذا الكلام: مَنْ هو؟ أو مَنْ عبدُ الله؟ فقال: أخوك(3).

٣- توجيهُ الإعراب، وهذا الغرضُ ظاهرٌ جدًّا من نصوص سيبويه، حيث كان يستعين بالسؤال كأداةٍ يستوحيها من السياق ليوظِّفها في تحديد موضع الكلمة الإعرابيِّ، ولَمَّا كان الإعرابُ كاشفاً للمعنى، فإنَّه يزعمُ أنَّ هذا الموضعَ الإعرابيَّ المعيَّنَ هو ما كان يقصدُه ويريدُه المتكلمُ صاحبُ الرسالة، بناءً على موقف المخاطَب أمامه، فالمتكلمُ يصوغُ كلامَه على وفْقِ حال مخاطَبِه ليُرضيَ فضولَه ويُشبعَ رغبتَه في سماع ما يبحثُ عنه.

ففي مثال سيبويه: مررت برجل عبد الله، أجاز سيبويه في (عبد الله) وجهين إعرابيَّيْن، هما: البدل، والخبر، مستعينا بالسؤال المقدر في كل وجه منهما، فالمتكلمُ حين

(١) انظر: الكتاب: ٢ / ١٧

(٢) انظر: شرح الرماني ٤ / ١٦١.

(٣) انظر: الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه. إدريس مقبول ٣٧١

يجرُّ كلمةَ (عبد الله) في قوله: مررتُ برجلٍ عبدِ الله[1]، لِتكونَ بدلاً من (رجل)، فإنه يفعل ذلك لأنَّ المخاطَبَ أمامَه سألَه - أو كأنَّه سألَه - حين سَمِعَ: مررتُ برجلٍ، فقال: بمَنْ مَرَرْتَ؟ فجاء بالجواب على وفْق السؤال، وهذا السؤالُ يَبدأ بحرف الجر (بمَنْ مررْتَ؟)، فهو بدلٌ من الاسم المجرور بحرف الجرِّ في الجملة التي جاء فيها وهي (مررت برجلٍ عبدِ الله)، يقول: "أما بدلُ المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل له: بمَن مررت؟ أو ظَنَّ أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه"[2].

وأما حين يَرفع كلمةَ (عبد الله) لتكون خبرا، فهو يجيب مخاطَبَه الذي سَألَه - أو كأنه سَألَه - فقال: من هو؟ فجاء بالجواب موافقا لصيغة سؤال مخاطَبه، برفع (عبد الله) خبرا لمبتدأ محذوفٍ تقديره (هو) دلَّ عليه السؤال المقدَّر.

يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: مررت برجل عبدُ الله، كأنه قيل: من هو؟ أو ظننت ذلك"[3].

فيَجعل سيبويه - كما نرى - الإعرابَ تابعا لما قَصَده المتكلمُ أو ما يعتقد أنَّ مخاطبه يريد معرفته، فيفسِّر الأوجهَ الإعرابيةَ تبعا لذلك، كما نلاحظ أنه يعتني بصياغة السؤال، لأنَّ إعراب الجواب سيكون على إعراب السؤال، فهو يَحمل كلامَ المجيب على كلام المستفهم.

كما كان سيبويه يوظف السؤال المقدر من أجل ذلك في الأبواب الواقعة جوابا لسؤال معين، كالحال والمفعول له وظرف الزمان والمكان، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - **ما جاء في باب الحال**، عند حديثه عن المصْدر التشبيهيِّ، وهو المصدرُ الدالُّ على التشبيه بعد جملةٍ، مشتمِلةٍ على معناه وعلى فاعلِه المعنويّ، وليس فيها ما يصلُحُ

(١) هو بالطبع مثال سيبويه، وقد سبق الحديث عنه.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤-١٧

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٤-١٧

عاملا غير المحذوف، نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلى.

حيث شرح سيبويه الأعاريبَ الجائزةَ فيه، ومن هذه الأعاريبِ النصبُ على المصدريَّة أو على الحاليَّة.

ثم ذكَر أنَّك إذا ذكرْتَ الفعلَ في مثل هذا التركيب، فقلتَ: فإذا هو يُصوِّتُ صَوْتَ حمَار، جاز لك في المصدر نصبُه على الحاليَّة، ونصبُه على المصدريَّة، ولمّا أراد أن يَشرحَ وجهَ وقوعِه حالا، قال: وكأنَّ هذا جوابٌ لمنْ قال: على أيِّ حالٍ وكيفَ؟ وكأنَّه قيل له: كيف وقع الأمرُ أو جَعَل المخاطَبَ بمنزلة مَنْ قال ذلك، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمر[1].

وزاد السيرافيُّ أنه بالنصْب على المصدرية كأنَّه جوابٌ لمن قال: أيَّ فعلٍ فعَل؟ يقول: "وإنْ قدَّرنا المصدرَ منصوبا على أنه مصدر، فكأنَّه جوابٌ لـمَنْ قال:أيَّ فعْلٍ فَعَل؟ وإذا كان على الحال، فكأنَّه جوابٌ لمن قال: على أيِّ حال وقع؟، وإذا كان معرفةً لم يكن حالا"[2].

٢- **وما جاء في باب المفعول لأجله،** عند حديثه عن بعض المصادر المنتصبة على الحاليَّة، وهو المصدرُ الواقعُ بعد (أمّا)، نحو: أمَّا علْما فعالمٌ، إذا كان معرفا بالألف واللام، وقد اختلف النُّحاةُ في توجيه النصبِ فيه، فمنهم مَنْ أعربه مفعولا به، ومنهم مَنْ أعربه مفعولا مطلقا، وجمهورُ النحاة على أنَّه حالٌ، ما لم يكن معرفةً، فإنْ كان معرفةً، فهم لا يجيزون نصبَه، وجوّز النصبَ الحجازيّون، ووجَّهه سيبويه بأنَّه مفعولٌ لأجله[3].

وحين أرادَ سيبويه توجيهَ النَّصبِ في هذا المصْدرِ المعرَّفِ، في هذه المسألة

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٠

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٢٤٨.

(٣) دُرست هذه المسألة في باب المفعول لأجله.

الخلافيَّة، وإعرابَه مفعولا لأجله؛ شَرَحَ هذا التوجيهَ بالتمثيل والتقدير، للتقريبِ والتوضيح، ووظَّف السؤالَ المقدَّرَ مِنْ أجْل ذلك، حيثُ يقول: "... فكأنّ الذي توهَّم أهلُ الحجاز البابُ الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك: فعلته مخافةَ ذلك .

وذلك قولهم: أما النُّبْلَ فنبيلٌ، وأما العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأيَ، أي للعقلِ والرأيِ، وكأنه أجاب من قال: لِمَهْ؟"[1] .

وفعَل مثلَه أبو حيان في توجيه مثل هذا التركيب، حيث قال: "وأهلُ الحجاز ينصبون هذا نكرةً ومعرفةً على أنه مفعول من أجله، كأنَّه جوابُ مَنْ سَأل: لأيِّ شيء هو زيدٌ؟ فقلت: أمَّا الطعنَ فهو طَعَّانٌ.."[2] .

ومثله فعل النحاة في تقدير السؤال لهذا الغرض، ولعلنا نكتفي بهذين المثالين، وهما:

١- ما جاء عند الزجاج، وذلك في إعرابِ المصدرِ الواقعِ حالا، وقد وَرَدَ الحالُ مصْدرا بكثرةٍ في كلامِ العرب، فمن ذلك: قولُهم: قتلتُه صبْرا وأتيتُه ركْضا ومشْيا وعدْوا ولقيتُه فَجْأة وكِفاحا وعيانا وكلَّمته مشافهة وطَلَع بغْتةً وأخذتُ ذلك عنه سماعا، وقال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[3]، وقال: ﴿يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾[4]، وقال: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾[5]، وقال: ﴿إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا﴾[6] .

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٦

(٢) انظر: الارتشاف: ٣/ ١٥٧٦، وكذلك فعل الفارسي، ينظر: التعليقة: ١/ ٢١١

(٣) البقرة: ٢٦٠.

(٤) البقرة: ٢٧٤.

(٥) الأعراف: ٥٦

(٦) نوح: ٨

وهو -مع هذه الكثرة- يُعدُّ خلافَ الأصْل؛ لأنَّ الأصلَ في الحال أن تكون مشتقة، إذْ هي وصفٌ لصاحبها، وقد تقرَّر في الوصف أن يكون مشتقا، وأيضا فإنَّ "الحالَ خبرٌ في المعنى، وصاحبَه مخبَرٌ عنه، فحقُ الحالِ أن يدلَّ على نفسِ ما يدلُّ عليه صاحبُه، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألَّا يكون المصدرُ حالا لئلَّا يلزمَ الإخبارُ بمعنى عن جُثَّةٍ"[1].

وقد وقَع خلافٌ بين النُّحاة في إعراب المصدر في مثل هذه التركيب، فوظف الزجاجُ السؤال المقدر في تصحيح مذهب سيبويه في صحةِ وقوعِ المصدرِ حالا، وأنَّه على التأويل بوصفٍ مناسب؛ وذلك بأن استعان به في تقريب هذا الإعراب وشرحه، حيث يقول: إنَّ قول القائل: أتانا زيدٌ مشْيا، يصحُّ أن يكون جوابا لقائل قال: كيف أتاكمْ زيدٌ؟ وكذلك: كيف لقيت زيدا؟ فتقول: فُجاءةً، إنما تقع للحال، فكأنَّه قال: مفاجئا.[2]

٢- وما جاء عند العُكْبري، حيث قال في توجيهِ روايةِ (عُرْوَةً عُرْوَةً) مِن حديث: "**لَيَنْقضنَّ عُرا الإسلامِ عُرْوَةً عُرْوَةً**"[3] بالنصب على الحال، والتقديرُ: مُبَعَّضَةً، كقولهم: دَخلوا الأولَ فالأولَ، معناه: شيئا بعد شيء، ولهذا حسُن أن يُجعل جوابَ (كيف يُنقض؟)"[4].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٨ بتصرُّف

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٢٥٨

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند. انظر: ٥/ ٢٥١.

(٤) انظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ٤٥

المبحث الخامس
تفسير المحذوف

ويتجلى هذا الغرض في أمثلة الخبر الذي اطرد فيه حين يجيء جوابا لسؤال مقدر أن يكون محذوف المبتدأ[1]، فيستعين سيبويه بالسؤال المقدر على استعادة الجزء المحذوف من التركيب، وتفسيره، وتحديد صيغته، وذلك كما في مثال سيبويه (ألَا رجلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ)، حيث أجاز سيبويه في (زيد) و(عمرو) الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف، وكأنَّ المتكلم حين قال: (ألَا رجلَ)، سأله المخاطَبُ مستوضِحا عن المقصود بهذا الرجل، وطالبا تعيينَه، فقال: مَنْ هذا المُتمَنَّى؟ فأجابه المتكلمُ: إمّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ.

يقول سيبويه: "وقد يجوز أن تقول: ألَا رجلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، كأنه قيل له: مَنْ هذا المُتمنَّى؟ فقال: زيدٌ وعمروٌ"[2]، والتقدير: هو زيدٌ أو عمروٌ، فيكون السؤالُ المقدَّرُ بهذا قد أرْشدنا إلى الجزء المحذوف من التركيب، ودلَّنا على صيغته أيضا، وأمثلة الخبر كلها على هذا.

وهو الأمر الذي فهمه النحاة من سيبويه حين قدر السؤال في أسلوبي (نعم وبئس) بقوله: "وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)، كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله) ، وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ) " [3]، حيث ذهبوا إلى أن سيبويه حين قدر السؤال في هذا التركيب فإنه يُضمرُ المبتدأَ، ويُفسِّرُ المحذوفَ، وكأنه يقول: إنَّ المتكلمَ أبْهم حين قال: نعم الرجلُ، فسَأله المخاطَبُ: مَنْ هو؟ فأجاب المتكلمُ: هو

(١) وهي في بابين، هما: (الخبر) و(بين البدل والخبر)

(٢) انظر: الكتاب ١ / ٢٨٩

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧

عبدُ الله، ونسبوا - من أجل هذا التقدير للسؤال - لسيبويه القولَ بأنه يعرب المخصوص بالمدح أو الذم خبرا لمبتدأ محذوف(1).

بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك، حيث جعلوا مِنْ قرائن الحذف وقوعُ الكلام جوابا عن سؤال مقدر(2)، ومثلوا لذلك بأمثلة كثيرة منها قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضارعٌ لخصُومَةٍ ... ومختَبِطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ(3)

ببناء الفعل (يُبْكَ) للمفعول، فيكون (ضارع) فاعلا لفعل محذوف دلَّ عليه مدخولُ الاستفهام المقدَّر، كأنَّه قيل: مَنْ يَبكيه؟ فقيل: ضَارِعٌ، أي: يَبْكيه ضارعٌ.

وكقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾(4)، في قراءة مَنْ قرأ (يسبَّح) مجهولاً، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: (يسبِّحه رجالٌ)؛ لأنَّ جملة " يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ " جملةٌ تامَّةٌ تثير سؤالاً، وهو: مَنِ الذي يُسَبِّحُ لله فيها؟، فيكون الجوابُ: يُسَبِّحُ فيها رَجَالٌ...، فَحُذِفَ صَدْرُ الجواب وهو فِعْلٌ لدلالَة السؤال المقدر عليه، واستُغني عنه بذكر فاعله (رجالٌ).

وكذلك ذكروا من الأمثلة ارتفاعُ المخصوص في باب (نعم وبئس) حين يُعرب المخصوص مبتدأ محذوفَ الخبر، فيكون التقدير في مثل: (نعم الرجلُ زيدٌ): زيدٌ

---

(١) وانظر مبحث (مخصوص "نعم" و"بئس"). ص١٠٣.

(٢) ذكر ذلك السكاكي في مفتاح العلوم: ٣٣١ والقزويني في الإيضاح: ٩٢، وذكر كثير من النحاة من مواضع حذف فعل الفاعل أن يكون واقعا في جواب سؤال محقق أو مقدر، وانظر - مثلا -: أوضح المسالك: ٢/ ٨٣

(٣) البيت في: المقتضب: ٣/ ٢٨٢، وشرح ابن يعيش: ١/ ٨٠، والأصول: ٣/ ٣٧٤، والخزانة: ١/ ١٤٧
واختُلف في نسبة هذا البيت إلى أكثر من قائل. انظر: الخزانة: ١/ ١٥٢
و(الضارع): الذليل، و(المختبط): الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، و(تُطيح): تُذهب وتُهلك.

(٤) النور: ٣٦-٣٧

الممدوحُ، كأنه قيل: مَن الممدوحُ؟ أو خبرا محذوفَ المبتدأ، وسبق شرحُ هذا الموضع[1].

وهذه الأمثلة والشواهد -كما نرى- أكثرها فيما يتعلق بحذف الفعل، وهو من أحكام الفاعل، يقول ابن هشام في هذا الموضع -معددا أحكام الفاعل-: "الرابع (يعني من أحكام الفاعل) أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ إن أجيب به نَفْيٌ... أو استفهامٌ محقّقٌ نحو "نَعَمْ زَيْدٌ" جواباً لمن قال: هل جاءك أحد ومنه ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[2] أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشاميّ وأبي بكر ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[3] وقوله:

(لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ...) أي يُسَبِّحُهُ رجال وَيبْكِيه ضارع وهو قياسي..."[4].

على أن اعتبار السؤال المقدر قرينة مسوِّغة للحذف ومساواتها بقرينة السؤال المحقَّق فيه نظر، فالسؤال المقدر لا يمكن أن يصل إلى هذه المرتبة، ولا يقوى عليها، فهو لا يعدو أن يكون آلية إجرائية يستعملها النحويُّ في تحليل التركيب وتفسيره.

وقد نبَّه عبد القاهر الجرجاني على ذلك فذكر أن الفعل لا يحذف إلا مع الاستفهام الملفوظ، بل الأكثر حذفه حينئذٍ، لأن ذكر الفعل في هذا الاستفهام يدل على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيل، وهو يذكر ذلك في سياق حديثه عن أمثلة وشواهد السؤال المقدر، وذكر منها قول الشاعر:

عَرَفْتُ المَنْزِلَ الخَالِي ... عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ
عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ ... عَسُوفِ الوَبْلِ هَطَّالِ[5]

---

(١) وانظر: مفتاح العلوم: ٣٣١، والإيضاح: للقزويني ٩٢،٩٣

(٢) الزخرف:٨٧

(٣) النور: ٣٦

(٤) انظر : أوضح المسالك : ٢/ ٨٢-٨٦

(٥) سبق تخريجه . انظر : ١٦٥

فيذكر أن الشاعر لما قال: عفا من بعد أحوال، قدَّر كأنه قيل له: فما عفاه؟ فقال: عفاه كلُّ حنان، وقال بعد ذلك: "فلو قلت – مثلا –: وما عفت الرياح له محلاً من حدا بهم وساقا؟، تزعم أنك أردت: عفاه من حدا بهم، ثم تركت ذكر الفعل أحلْت، لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيل، فاعرف ذلك"(١).

والجواب عن ذلك أن حذف الفعل لقرينة السؤال المقدر مقيد عند النحاة – كما رأينا في الأمثلة – بشرط " أن يتقدم فعلُ مفعولٍ من لفظه ومعناه"(٢)، فيصبح دور السؤال – حينئذٍ – تفسير المحذوف لا تبريره.

ولكن يبقى الإشكال قائما في التمثيل بالحذف في باب المخصوص بالمدح أو الذم لقرينة السؤال(٣)، فلا دليل ولا قرينة على الحذف في هذا التركيب، والسؤال المقدر لا يقوى أن يكون مبرِّرا للحذف – كما سبق – فيكون دليلا أو وقرينة، وإنما غاية أمره أنه تفسير للحذف لا تبريرٌ له.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٣٩

(٢) انظر: المقاصد ٢/ ٥٦٤

(٣) وقد ذكره السكاكي في مفتاح العلوم: ٣٣١، والقزويني في الإيضاح: ٩٢،٩٣.

الخاتمـــة

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للبريَّات، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: وفي نهاية المطاف، أقدِّم أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وهي:

١ – السؤال المقدَّر وسيلة تعليمية فاعلة في أكثر جوانبها، وظَّفها سيبويه في تقريب الإعراب وشرحه، ويمكن إبراز هذه الظاهرة للمتصدِّين لتعليم النحو اليوم، ليستثمروها في تبسيط الإعراب لدى الطلاب خاصة أنَّ الإعراب أضحى أبرز مشكلاتهم إلى الحدِّ الذي جعلهم يتهيَّبونه.

وأصلُ طريقة السؤال المقدَّر متداوَلة عندنا في قاعات الدرس، ونلحظ جميعا أنَّها وسيلة فاعلة تجرِّئُ الطلاب على الإعراب، فكثيراً ما نسأل الطلابَ عن إعراب جملة (ضرب زيدٌ عمراً) – على سبيل المثال – فيقفون حائرين وَجِلين، فإذا سألناهم: من الضارب؟ أو من الذي ضرب؟،أجابوا: زيدٌ، وإذا سألناهم: من المضروب؟ أو من الذي وقع عليه الضرب؟ أجابوا: عمراً.

وهكذا يكون للسؤال دورٌ في معرفة الموقع الإعرابي للكلمة، وفي تفسير التركيب وتوضيحه وتقريبه.

٢ – وكذلك فإنَّ السؤال المقدر وسيلة تعليمية ناجحة، إذا ما استثمرناه ضابطاً نتعرَّف به على بعض أبواب النحو التي تكون جوابا لسؤال معيَّن، كالحال الواقع جوابا ل (كيف)، والمفعول لأجله الواقع جوابا لـ (لمه)، فيكون هذا السؤال كالعلامة على الباب، وكالمفتاح المبدئيِّ له، يُميَّز به ما يدخل من أمثلة وتراكيب في الباب ممَّا لا يدخل فيه.

٣ - السؤال المقدر قرينةٌ وصفيةٌ ذات دوْر فاعل في التمييز بين التراكيب، خاصَّة إذا كانت محتمِلة لأنْ تنتسب لأكثر من بابٍ نحويٍّ، وقد وظَّف سيبويه هذه القرينة - على سبيل المثال - في التمييز بين تركيبي الحال والمفعول له، وذلك في المصادر المنتصبة على الحالية، نحو: مشْيا، وركْضا، وعدْوا؛ حيث قال: "واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأوَّلَ (يعني بابَ المفعولِ لأجْله) ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله: لمهْ"[1].

٤ – للسؤال المقدر أثرٌ في التحليل، وقيمة عالية عرفها النحاةُ بعد سيبويه، ولا أدلَّ على ذلك من اختلافهم في تحرير رأي سيبويه في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم، بناءً على اختلافهم في تحديد مراد سيبويه من تقدير السؤال في هذا التركيب حين قال: "وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)، كأنَّه قال: (نِعمَ الرجلُ)، فقيل له: (مَن هو؟)، فقال: (عبدُ الله)، وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنَّه قيل له: (ما شأنُه؟)، فقال: (نِعْمَ الرجلُ)"[2].

حيث ذهب بعضُهم إلى أنَّ سيبويه يعرب المخصوص - حين يتأخر - خبرا لمبتدأ محذوف، واستدلُّوا على ذلك بتقديره للسؤال، حيث فهموا أنَّه حين يقدر السؤال فإنه بذلك يضمر المبتدأ، ويفسر المحذوف، في حين يرى بعضُهم أنَّ تقدير سيبويه للسؤال إنما هو لتفسير التركيب لا غير، فالمخصوص عند سيبويه - على رأيهم مبتدأ مؤخر، خبره الجملة قبله.

٥- لسيبويه عناية خاصة بالسياق، وأثبت البحث أنَّه لا يَفصل الكلمةَ عن محيطها الخارجي، فإنْ كانت مبتورةً من سياقها، فإنه لا يطلق أحكامه النحوية إلا بعد ما يتخيَّل مقامَ العبارة، وقد لحظْنا أنَّه في التراكيب التي يسوقها للتمثيل لا ينظر إليها منعزلة منفردة، وإنما يفترض لها سياقاتها ليتسنى له الحكم عليها.

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٧٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧.

٦- لا يقدِّر سيبويه السؤال إلا إذا كان التركيب يتطلَّب هذا السؤالَ أو يقتضيه، أو يكون على الأقل يتقبَّله، ولذلك فلم يقدِّر سيبويه السؤال إلَّا في التركيب الذي يكتنفه إبهام، لأنَّ هذا التركيبَ هو الذي يسُوغ فيه صدورُ السؤال من المخاطَب، وفي هذا دلالة على علاقة السؤال المقدر بالسياق لدى سيبويه.

٧- يولي سيبويه المخاطَب عناية فائقة، يدلُّ على ذلك أنه ذكره في كتابه ستا وثمانين مرَّة، وما تقديرُ السؤال على لسانه، إلا دليلا على اهتمامه به، وملاحظته له، الأمرُ الذي يجعله يتخيَّله دائما وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم، فيتوقع أسئلته، وله في هذا الباب حسٌّ دقيق وذوقٌ رفيع.

٨- سيبويه بهذا الاهتمام البالغ بشأن المخاطب يطبِّق فكرة المقام والمقال التي يذكرها البلاغيون، ومثلُه سائر النحاة الذين يضعون المخاطب نصْبَ عقولهم أثناء تحليلهم للنص.

٩- فكرة السؤال المقدر لدى سيبويه امتدادٌ لفكرة (الحواريَّة) و(الافتراض) و(تخيّل مخاطَب) والمتجذِّرة لدى سيبويه، والمتمكِّنة من تفكيره، والتي نجدها واضحة في كتابه الذي جاء كأنَّه حوارٌ جدليٌّ بينه وبين القارئ، فيمثل له، ويقنعه، ويجادله، ويخاطبه.

١٠- تأثير الأسئلة المقدرة في بنية الكلام ناتجٌ عن مراعاة المتكلم لها، فالمتكلم هو المتحكِّم -بالدرجة الأولى- في مواضع الكلمة الإعرابية، وفي تشكيل خطابه بالوجه الذي يراه، ولكنه وهو يفعل ذلك يستحضر المخاطَبَ أثناء تأليفه للكلام، فيشغل الموضعَ الذي يتوقع وهو يؤلف جملته أنَّ المخاطب ينتظر منه أن يشغله.

١١- لسيبويه فلسفةٌ خاصةٌ في نظرته إلى اللغة، فقد كان يرى أنَّ الكلام في أصله أجوبة أو كالأجوبة عن سؤالات المخاطب، وبناءً على ذلك فإنَّ كلَّ خبر يصلح أن يكون جوابا.

١٢ - لم يكن سيبويه يهتمُّ بالمنحى المعياري فحسب، وإنما كان يراعى جانب التحليل اللغوي بصورة دقيقة وواعية.

١٣ - سيبويه أوَّل من ألْمح إلى بعض مباحث فصْل الجُمل، أو ما يسمَّى بـ (شبه كمال الاتصال)، وهو لونٌ بلاغيٌّ يدرسه علماء البلاغة في شقِّ (المعاني)، وسيبويه وإن لم يذكر هذا المصطلح، أو يعالجه معالجة البلاغيين، إلا أنَّه فطن إلى ما يفيد فهمه للفصل فهما بلاغيا عاما.

وبعدُ، فهذه أهم ما توصَّلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وليست أدَّعي أنَّ كلَّ ما ورد بها لم أُسبق إليه، ولكن أهميتها تنبع منْ أنها جاءت معتمدة على دراسة تأصيلية من خلال كتاب عظيم الشأن في تاريخ العربية والنحو، وهو الكتاب الذي صار قرآن النحو من بعدُ.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٥- فهرس المصادر والمراجع.
- ٦- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ﴾	البقرة:١٩	č	٧١
﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾	البقرة:٩٠	č	٣٠، ٣٠، ١٣١
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾	البقرة:١٨٥	č	٩٥
﴿ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ﴾	البقرة:٢٦٠	č	٢٣٢
﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾	البقرة:٢٧٤	č	٢٣٢
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾	آل عمران:١٣	Ď	١٤٣، ١٤٦
﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾	المائدة:٢٣	Đ	١٣٥
﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ﴾	المائدة:٧١	Đ	١٣٦
﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ﴾	الأعراف:٥٦	Ē	٢٣٢
﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	يونس:٦٢	Čċ	١٨٣
﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	هود:٨٥	ČČ	٣٦، ٦٠
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾	يوسف:٣٠	Čč	١٣٥
﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾	يوسف:٥٣	Čč	١٦٠
﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾	يوسف:٥٣	Čč	١٦٥
﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾	الإسراء:١	ČĒ	٩١
﴿قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	الكهف:٨٣–٨٤	Čē	١٦٢
﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ﴾	الأنبياء:٣	čČ	١٣٥، ١٣٧، ١٣٧، ٢٠٧

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾	الأنبياء:٢٠	čČ	٨٣
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦﴾	النور:٣٦	čď	٢٣٦
﴿رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾	النور:٣٧	čď	٢٣٥، ٢٣٦
﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	الفرقان:٨	čĐ	١٣٥
﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ٤٨﴾	سبأ:٤٨	Ďď	١٥٢، ١٥٥
﴿فَلَا فَوۡتَ﴾	سبأ:٥١	Ďď	١٩٢
﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾	الصافات:٧	ĎĒ	١٦٣
﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ٤٧﴾	الصافات:٤٧	ĎĒ	١٧٦، ١٨٤
﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾	الزخرف:٥٢-٥٣	ďĎ	١٤٧
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾	الزخرف:٨٧	ďĎ	٢٣٦
﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ٢٤ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ٢٥﴾	الذاريات:٢٤-٢٥	ĐČ	١٦٢
﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ٢٤ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ٢٥ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ٢٧ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ﴾	الذاريات:٢٤-٢٨	ĐČ	١٦١
﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾	المجادلة:١	Đē	٢٠٢
﴿إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا﴾	نوح:٨	ĒČ	٢٣٢
﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ٤﴾	المسد:٤	ččč	١٧١

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأبيات الشعرية

م	البيت	الصفحة
١	ديارَ مَيَّة إذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ .:. ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ	١٢١
٢	مثالُهُ جاءَ الأميرُ راكبًا .:. وقامَ قُسٌ في عُكاظَ خاطبًا	٢١٤
٣	وكنتُ كذى رجلين: رِجْلٍ صحيحةٍ .:. ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشُلَّتِ	١٤٣، ١٤٧
٤	ليُبْكَ يَزيدُ، ضارعٌ لخصُومَةٍ .:. ومختَبِطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ	٢٣٥
٥	فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه .:. وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هِنْدِ	١٩٨
٦	بل مصدرا جوابَ (لِمْ) مُقدَّرا .:. باللام إلّا فيكونُ مُظْهرا	٧٤
٧	فقُصِرْنَ الشتاءَ بعدُ عليه .:. وَهْوَ للذَّوْدِ أنْ يُقسَّمْنَ جارُ	٧٩، ٨٦، ٢١٦
٨	قَهَرْت العِدا لا مُستعينا بعُصْبة .:. ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ	١٨٦
٩	وأنت مليخ كلحم الحوار .:. فلا أنتَ حُلوٌ ولا أنت مُرّ	١٨٤
١٠	خَوَّى على مُسْتَوِياتٍ خَمْسِ .:. كِرْكِرَةٍ وثَفِنَاتٍ مُلْسِ	١٤٣
١١	عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدتْ .:. ببَطْنِ عَرْعَرَ آبِي الضَّيمِ عَبَّاسُ	١٤٨، ١٥٠
١٢	يا مَيَّ إنْ تَفقِدي قوماً وَلدتِهم .:. أو تُخْلَسيهمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلَّاسُ	١٤٨، ١٥٠
١٣	وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلقتَ لغيرنا .:. حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجِعُ	١٨٥
١٤	وفي جوابِ (كيفَ زيد؟) قل: دَنِفْ .:. فزيدٌ استُغني عنه إذْ عُرِفْ	٦١
١٥	بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ .:. على رَبْعينِ مسلوبٍ وبالِ	١٤٣، ١٤٦
١٦	ثمّ تُرَى عندَ اعتبارِ مَنْ عَقَلْ .:. جوابَ (كيفَ) في سؤالِ مَنْ سَأَلْ	٢١٤
١٧	عَرفْتُ المَنْزلَ الخالي .:. عَفا مِنَ بَعْدِ أحوْالِ	١٦٥، ٢٣٦

الصفحة	البيت	م
١٦٥، ٢٣٦	عَفاهُ كُلُّ حَنَّانٍ .:. عَسُوفِ الوَبْلِ هَطّالِ	١٨
١٥٩	قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ .:. سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ	١٩
٢١٤	لكنْ إذا نظرتَ في اسمِ الحالِ .:. وجدتَهُ اشتقَّ منَ الأفعالِ	٢٠
٧٤	مقارنا للفعلِ فعلِ الفاعل .:. أعمّ منه لا بلفْظ العامل	٢١
١٨٣	وما صرَمْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً .:. لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ	٢٢
١٣٦	تولَّى قتالَ المارقين بنفسه .:. وقد أسلماه مُبْعدٌ وحميمٌ	٢٣
٢٢٤	وأغفرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخارَه .:. وأُعْرِضُ عن ذنْبِ اللَّئيم تكرُّما	٢٤
١٤٨، ١٥١، ١٥٧، ٢٢٨، ٢٢٩	ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً .:. أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ	٢٥
٧١، ٢٢٠	يُغضِي حَياءً ويُغضَى من مَهابتِهِ .:. فَلا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ	٢٦
١٣٦	يلومونني في اشتراء النخيـ .:. ـل أهلي فكلُّهم ألْوَمُ	٢٧
٧٣	أمّا الذي سُمّيَ مفعولا لهُ .:. يُنصبُ، نحْوُ جئتَ زيدا قَتْلَهُ	٢٨
١٨٧	بكتْ جزَعا واسترْجعتْ ثمَّ آذنتْ .:. ركائبُها أنْ لا إلينا رجوعُها	٢٩
٢١٤	ثمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَهْ .:. مُنكَّرًا بعدَ تمامِ الجُملَهْ	٣٠
١٤٩، ١٥١	ورثتُ أبي أخلاقَه عاجِلَ القِرى .:. وعَبْطَ المَهارِي كُومُها وشَبوبُها	٣١
٧٠	وغالبُ الأحوال أن تراهُ .:. جوابَ (لِمْ) فعلْتَ ما تهواهُ	٣٢
١٣٧	ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه .:. بحَورانَ يعصِرنَ السّليطَ أقاربُهْ	٣٣
١٩٨	ألا اصْطبارَ لسلمى أمْ لها جلدٌ .:. إذا أُلاقي الذي لاقاه أمثالي	٣٤
١٦٠، ١٦٥	زَعَمَ العَواذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ .:. صَدَقُوا ولكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي	٣٥
٢١٤	والحالُ والتّمييزُ منصوبانِ .:. على اختلافِ الوَضعِ والمَبَانِي	٣٦

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

(١) أثر النحاة في البحث البلاغي، عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ، تحقيق رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٣) أساس البلاغة، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمود فهمي حجازي، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

(٤) الاستئناف في كتاب سيبويه، بحث للدكتور: حسن عبدالمقصود، كلية التربية، جامعة عين شمس.

(٥) أسرار العربية، تأليف الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات الجامع العلمي العربي بدمشق.

(٦) الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، للدكتور إدريس مقبول، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

(٧) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، الدكتور أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٨) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى ٣١٦هـ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٩) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ٩١١هـ، تحقيق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ه.

(١٠) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للعلامة محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، مكتبة طيبة المدينة المنورة، ١٤١٠ هـ

(١١) أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي.

(١٢) الأمالي، لأبي علي إسماعيل بـن القاسـم القـالي البغـدادي، مراجعـة لجنـة إحيـاء الـتراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، دار الجيل ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البـصريين والكـوفيين، تـأليف الـشيخ كـمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبـاري النحـوي، ومعـه كتـاب الإنتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العـصرية بـيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام ابن هشام الأنـصاري المتـوفى ٧٦١ه، ومعـه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضـح المـسالك، محمـد محـي الـدين عبدالحميـد، المكتبـة العصرية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

(١٥) الإيـضاح في علـوم البلاغـة، للـشيخ الخطيـب القزوينـي المتـوفى ٧٣٩هــ، تحقيـق محمـد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

(١٦) الإيـضاح، تـأليف أبي عـلي الحـسن بـن أحمـد بـن عبـدالغفار النحـوي ٣٧٧هــ، تحقيـق الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(١٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبن أبي الربيع عبيدالله بن أحمـد بـن عبيـدالله القـرشي الأشبيلي الـسبتي، تحقيـق الـدكتور عيـاد بـن عيـد الثبيتـي، الطبعـة الأولى، دار الغريـب الاسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

(١٨) بغيـة الإيـضاح لتخلـيص المفتـاح في علـوم البلاغـة، لعبـد المتعـال الـصعيدي، مكتبـة الآداب، الطبعة السابعة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(١٩) البلاغة العربية. أسسها وعلومها وفنونها، تـأليف: عبـدالرحمن حـسن حبنكـة الميـداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦

(٢٠) التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي الـصيمري، تحقيـق فتحـي أحمـد مـصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.

(٢١) التبيـين عـن مـذاهب النحـويين البـصريين والكـوفيين، لأبي البقـاء العكـبري، تحقيـق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعـة الأولى، مكتبـة العبيكـان ١٤٢١هــ - ٢٠٠٠م.

(٢٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حـسن هنـداوي، دار القلم دمشق.

(٢٣) ترشيح العلل في شرح الجمل، للقاسم بن الحسن الخوازمي ٦١٧هـ، تحقيق عادل محسن العميري، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢٤) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق الدكتور عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.

(٢٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢٦) التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف المطوع.

(٢٧) الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ، تحقيق فخر الدين قباوة - ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٢٨) حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج، على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبدالرحمن المكودي، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(٢٩) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق تركي فرحان المصطفى، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٣٠) حاشية الصبان، الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي المتوفى ١٢٠٦هـ، على شرح الأشموني الشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني المتوفى ٩١٨هـ، على ألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، مكتبة عباس أحمد الباز، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٣١) حاشية العلامة الشهير والفهامة المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف الأمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مطبعة محمد أفندي مصطفى.

(٣٢) الحذف والتقدير في النحو العربي، تأليف علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة.

(٣٣) حروف المعاني، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ

(٣٤) خزانة الأدب للبغدادي، بولاق، ١٢٩٩

(٣٥) الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٣٧) الدرر في شرح الإيجاز، لقطب الدين محمد بن الحسين البيهقي النيسابوري المشهور بالكيذري، تحقيق محسن سالم العميري الهذلي، الطبعة الأولى.

(٣٨) ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت ١٤٠١-١٩٨٠

(٣٩) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحُه، تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق

(٤٠) ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، عناية الأستاذ: علي فاعور

(٤١) ديوان بشار بن برد، جمع وشرح الشيخ: محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٦-١٩٥٧

(٤٢) ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٤٠١ - ١٩٨١

(٤٣) ديوان ذي الرُّمَّة، عناية عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦

(٤٤) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت

(٤٥) ديوان كثير عزة، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١-١٩٧١

(٤٦) ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة

(٤٧) رسالة الحدود، المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار النشر: دار الفكر – عمان.

(٤٨) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي المتوفى ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٤٩) سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، للدكتور أسعد خلف العوادي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

(٥٠) شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري المتوفى ٧٦٩هـ، على ألفية ابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٥١) شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ـ1986

(٥٢) شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف المرزبان السيرافي ٣٨٥هـ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦ه - ١٩٩٦م.

(٥٣) شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة المدني.

(٥٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

(٥٥) شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ.

(٥٦) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زيد الدين العليمي، طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٥٧) شرح الجمل، لأبي عبدالله الفخار، تحقيق حماد بن محمد الثمالي، رسالة علمية.

(٥٨) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

(٥٩) شرح الرماني لكتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني، رسالة علمية، في أحد عشر جزءا.

(٦٠) شرح ألفية ابن معط، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي.

(٦١) شرح الكافية الشافية، تأليف الإمام أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك ٦٧٢هـ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية لبنان، ١٤١٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٦٢) شرح اللمع للأصفهاني، لأبي الحسن علي بن الحسن الباقولي ٥٤٣هـ، تحقيق د - إبراهيم بن محمد أبو عباة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٦٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧هـ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١ هـ

(٦٤) شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي المتوفى ٦٤٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

(٦٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

(٦٦) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لجمال الدين عثمان بن الحاجب،تحقيق: جمال عبدالعاطي، مكتبة نزار الباز، مكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ ه

(٦٧) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح.

(٦٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٦٩) شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المطبعة البهية بمصر

(٧٠) شرح عيون الإعراب، للإمام أبي الحسن علي المجاشعى المتوفى ٤٧٩هـ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح سليم، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب،القاهرة، ١٤٢٦ هـ

(٧١) شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي ناصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسى القرطبى، المتوفى ٤٠١هـ، تحقيق: الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٧٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

(٧٣) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان المتوفى ٣٦٨هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧٤) شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، دار الكلم الطيب، دمشق ١٤٢٢ه - ٢٠٠٢م.

(٧٥) الشعر والشعراء، لابن قتيبه، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٧٦) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧

(٧٧) صحيح مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت

(٧٨) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي، تحقيق محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

(٧٩) عيون الأخبار، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري، تحقيق الدكتور محمد الإسكندراني، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٨٠) الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني المتوفى ٤٤٢هـ، تحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٢م.

(٨١) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٨٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم المرجاني.

(٨٣) كتاب دلائل الإعجاز، للشيخ أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى ٤٧١هـ أو ٤٧٤ه، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(٨٤) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م

(٨٥) كتابان في النحو، كتاب المفيد في النحو، لأبي الحسن طاهر بن أحمد النحوي المتوفى ٤٦٩هـ، كتاب الأخبار المروية في سبب وضع العربية، للشيخ جلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى ٩١١هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري الهذلي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٨٦) كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني المتوفى ٥٩٩هـ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، ١٤٢٣ هـ

(٨٧) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م، تحقيق عدنان درويش - ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة دار الرسالة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٨٨) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري المتوفى ٦١٦هـ، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق.

(٨٩) لسان العرب، لابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، ٢٠٠٠م.

(٩٠) اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ

(٩١) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨.

(٩٢) مجيب الندا على شرح قطر الندى، لأحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، ومعه حاشية الشيخ يس بن زين الدين الحمصي، الطبعة الثالثة، طبعة البابي الحلبي، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

(٩٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، مكتبة دار الفكر.

(٩٤) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠ هـ

(٩٥) مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة

(٩٦) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ

(٩٧) معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٩٨) معاني النحو، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٤٢٣ - ٢٠٠٢.

(٩٩) معجـم الأدبـاء، ليـاقوت الحمـوي الرومـي، تحقيـق: إحـسان عبـاس، دار الغـرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣

(١٠٠) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، ١٤٢٠ هـ

(١٠١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، السلسة التراثية.

(١٠٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(١٠٣) مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى ٦٢٦هـ، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، مكتبة عباس أحمد الباز، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٠٤) مفردات ألفاظ القران، تأليف الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، الطبعة الثانية، دار القلم – الدار الشامية، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(١٠٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠هـ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(١٠٦) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(١٠٧) المقدمة الجزولية في النحو، تأليف أبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد.

(١٠٨) المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن العصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ – ١٩٧٢.

(١٠٩) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، الدكتور نوزاد حسن أحمد، منشورات دار دجلة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(١١٠) موسوعة النحو والصرف والإعراب، تأليف الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، ٢٠٠٩.

(١١١) النحو الوافي، تأليف عباس حسين، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر ١٩٦٦.

(١١٢) نظرية الموضع في كتاب سيبويه، علي بن معيوف بن عبدالعزيز المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

(١١٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري المتوفى ٤٧٦هـ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(١١٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون والدكتور عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(١١٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت

فهرس الموضوعات